أثر السياسة الخارجية الإيرانية على استقرار الكويت وتوجهاتها السياسية

(2015-1979)

The Impact of Iran's Foreign Policy on Kuwait's Stability and Political Orienad in The Period Between (1979-2015)

إعداد الطالب

حمد فهد المزين

المشرف

د. هاني أخو ارشيدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت الأردن

الفصل الدراسي الأول

2016/2015

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

أثر السياسة الخارجية الإيرانية على استقرار الكويت وتوجهاتها السياسية (1979-2015) وأجيزت بتاريخ 2016/1/4

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور هاني أخو ارشيدة ، (رئيساً) المشرف	----------
الأستاذ الدكتورعاهد مسلم المشاقبة، (عضواً)	----------
الدكتور عبد الله راشد العرقان، (عضواً)	----------
الدكتور خالد شنيكات، (عضواً خارجياً)	----------

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى القلب الكبير

إلى والدي العزيز

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض

والدتي الحبيبة

إلى إخواني وأخواتي وأصدقائي الأعزاء

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم وبعد، أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الدكتور هاني أخورشيدة الذي اشرف على هذه الدراسة والذي لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود .

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة/ جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امام الطلبة، كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدى لي خدمة أو زودني بمعلومة

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
فهرس الجداول	ز
فهرس الأشكال	ح
ملخص	ط
Abstract	ك
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
مقدمة	1
أولاً: أهمية الدراسة	3
ثانياً: أهداف الدراسة	4
ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها	4
رابعاً: فرضيات الدراسة	5
خامساً: حدود الدراسة	5
سادساً: مفاهيم الدراسة	5
سابعاً: منهجية الدراسة	6
ثامناً: الدراسات السابقة	12
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية وعلاقتها مع دولة الكويت	19
المبحث الأول: مراحل تطور السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية	22
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط	29
المطلب الأول: السياسة الإيرانية في محيطها الإقليمي:	29
المطلب الثاني: موقف إيران من الربيع العربي في ضوء التوازنات الإقليمية والدولية	31
المبحث الثالث: المحددات المؤثرة على العلاقات الكويتية الايرانية	37
المطلب الأول: مشكلة الطائفية وأثرها على العلاقات الكويتية الايرانية	37
المطلب الثاني: احتلال الجزر العربية الثلاثة الإماراتية وأثره على العلاقات الكويتية الايرانية	46
المطلب الثالث: أزمة حقل الدرة البحري في الخليج العربي	49
الفصل الثالث: القوة الناعمة والعلاقات الإيرانية الكويتية في الفترة الواقعة ما بين (1979-2015)	53

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتحول في التوجهات السياسية الكويتية	
المبحث الأول: القوة الناعمة تجاه دولة الكويت وتأثيرها	**54**
المطلب الأول: القوة الإيرانية الناعمة تجاه دولة الكويت	**54**
المطلب الثاني: فشل القوة الناعمة الإيرانية	**58**
المبحث الثاني: التحول في العلاقات الإيرانية الكويتية في ضوء التوجهات السياسية لدولة الكويت	**62**
المطلب الأول: العلاقات الايرانية الكويتية خلال الفترة 1979-1988	**62**
المطلب الثاني: العلاقات الايرانية الكويتية خلال الفترة 1991-2003	**68**
المطلب الثالث: العلاقات الايرانية الكويتية خلال الفترة 2005-2015	**71**
الفصل الرابع: السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على استقرار دولة الكويت	**75**
المبحث الأول: المشروع الطائفي الايراني وأثره على استقرار دولة الكويت	**78**
المطلب الأول: سياسة تصدير الثورة الايرانية وأثرها على استقرار دولة الكويت	**78**
المطلب الثاني: التحالفات الإيرانية وقوتها العسكرية وأثرها على استقرار دولة الكويت	**91**
المبحث الثاني: الإجراءات السياسية والأمنية في دولة الكويت لمواجهة السياسية الخارجية الإيرانية لضمان أمنها واستقرارها	**99**
المطلب الأول: تعزيز مؤشرات الإستقرار في دولة الكويت	**99**
المطلب الثاني: توجهات دولة الكويت الدبلوماسية السياسية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار والامن ومواجهة الخطر الايراني	**108**
الخاتمة	**118**
النتائج	**121**
التوصيات	**124**
قائمة المصادر والمراجع	**126**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	التفوق العسكري لإيران والسعودية	39

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية	26

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر السياسة الخارجية الإيرانية على استقرار الكويت وتوجهاتها السياسية (2015-1979)

إعداد

حمد فهد المزين

المشرف

د. هاني اخورشيدة

ملخص

هدفت الدراسة إلى بيان مستوى تأثير السياسة الخارجية الإيرانية على استقرار دولة الكويت وتوجهاتها السياسية خلال الفترة (1979-2015)، والتعرف على الإجراءات السياسية والأمنية التي تتخذها دولة الكويت للتعامل مع السياسية الخارجية الإيرانية لضمان استقرارها، واستناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى للإجابة على تساؤلاتها، والأهداف التي يتوخى تحقيقها، والفروض التي ينوي اختبارها، فقد رأى الباحث أنه من الأنسب استخدام منهج صنع القرار، بالاضافة الى المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي: استثمرت إيران بحنكة ودهاء سياسي المشكلات العربية البينية سياسياً وفكرياً وأمنياً خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وتمكنت من استعادة التوازن في علاقاتها مع دول المنطقة الذي خسرته خلال الحرب مع العراق، لتتحول إلى قوة إقليمية مؤثرة بعد أنغاب العرب كقوة موحدة . وتنطلق السياسة الخارجية لإيران تجاه الخليج العربي من كونها قوة مركزية تطل على سواحله الشرقية، وتتحكم في ثرواته المائية وصادراته النفطية وسيطرتها على الممرات المائية في "مضيق هرمز"، وتعتمد سياسة دينامكية تستجيب لتحولات النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الخليج.واستطاعت إيران بحنكتها السياسية تسويق إيديولوجيتها الدينية المذهبية من خلال إقامة علاقات وتحالفات إستراتيجية مع بعض القوى والحركات الإسلامية والتي تعمل إيران على استخدامها كأدوات لتحقيق أهدافها في منطقة الاقليم العربي، و وجود تأثير للسياسة الخارجية الإيرانية على استقرار دولة الكويت وتوجهاتها السياسية من خلال إجراءاتها السياسية وأمنية لبسط نفوذها على الكويت وزعزعت استقرارها من خلال الأبعاد الأيديولوجية في الثورة الإيرانية والقلق الدائم تجاه أدوات تلك الأبعاد من تصدير الثورة واستنهاض الأقليات الشيعية في الكويت والذين لهم ولاء لإيران على الرغم أن هناك كويتيين شيعه إلا أن ولاءهم إيراني، وزرع خلايا إرهابية في الداخل الكويتي، وعاشت الكويت بحالة عدم الاستقرار والأمن.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وأوصت الدراسة في ضوء ما تواجهه دولة الكويت من تحديات وتهديدات ايرانية يمكن أن تؤثر على أمنها واستقرارها، لذا يجب أن تعمل الدولة من خلال كافة مؤسساتها على تعزيز الوحدة الوطنية بما يساعد على ترسيخ الاستقرار والامن لأن ذلك يشكل العامل الرئيسي في مواجهة التهديدات الايرانية. وضرورة إتاحة المجال من قبل الأنظمة السياسية الخليجية لمد جسور الثقة والتواصل الفعلي مع بقية أطراف النظام السياسي العربي لتمتين أواصر العلاقة (الدينية، السياسية، الاقتصادية، الأمنية) التي من شأنها الارتقاء بهذه العلاقة إلى المستوى الذي تطمح إليه الشعوب العربية التي تفتقر إلى المستوى الذي يفترض أن يكون. والعمل على إيجاد موقف عربي موحّد تجاه الغطرسة الإيرانية ذات الأبعاد السياسية والطائفية في العراق لتشكيل بداية لتحييد النفوذ السياسي والطائفي الإيراني في العراق لأنه كان عاملاً رئيسياً مساعداً لإيران في تعزيز نفوذها في منطقة ٱلإقليم العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Impact of Iran's Foreign Policy on Kuwait's Stability and Political Orienad in The Period Between (1979-2015)

Preparation

Hamad Fahed al- Mezean

supervision

Dr. Hani Akhorshida

Abstract

The study aims at indicating the influence level of Iran's foreign policy on the stability of the State of Kuwait and political trends during the period (1979-2015) and identifying the political and the security procedures taken by Kuwait to counter Iran's foreign policy orientations in order to ensure its stability. Based on the nature of the subject, research problem questions needed to be answered, goals to be achieved, and the hypotheses intended to be tested, the researcher sees it is appropriate to use the decision-making approach as well as the descriptive analytical approach. The study found the followings: Iran has invested diplomatically and politically the Arab problems politically, intellectually and security especially after the USA occupation to Iraq in 2003 and it was able to restore the relations balance with countries in the region which was lost during the war with Iran to become an influential regional power after the Arab are not any more as unifying force. The foreign policy of Iran toward Arabian Gulf is based on being a central force overlooking the eastern coast and controls its water wealth and oil exports and its control over the waterways in the "Strait of Hormuz," and it depends on a dynamic policy which responds to shifts of the international system and its impact on Gulf Region. By utilizing its policy, Iran could market its sectarianism religious ideology through the establishment of relationships and strategic alliances with some of forces and Islamist movements that Iran is working to use them as tools to achieve their goals in the Arab region. And there is the influence of the Iranian foreign policy on the stability of the State of Kuwait and its political orientations through political and security procedures to extend its influence over Kuwait and shaken its stability through the ideological dimensions of the Iranian revolution and lasting concerns about the tools of these dimensions by exporting the revolution, awaken Shiite minorities in Kuwait who are loyal to Iran despite that they are Kuwaiti Shiites and the laying of terrorist cells in the Kuwaiti home. Kuwait has suffered from instability and insecurity.

The study recommended in light of what the State of Kuwait faces of Iran challenges and threats which can affect the security and stability that the state must work through all its institutions to promote national unity to establish stability and security because it is a key factor to face Iranian threats in addition to that Gulf political regimes allow the bridges of trust and effective communication with the rest of parties of the Arab political system to be built in order to strengthen the bonds of (religious, political, economic, security) relationship that will enhance this relationship to a level that to the Arab nations aspire as well as to create a unified Arab stance towards Iran arrogance with its political and sectarian dimensions in Iraq to neutralize the Iranian political and sectarian influence in Iraq because it was Iran major contributing factor in strengthening its influence in the Arab Region.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

اعتمدت إيران في سلوكياتها السياسية تجاه منطقة الإقليم العربي على جملة من السياسات الهامة ذات التأثير الهام على بعض القضايا المتعلقة بأمن دول الإقليم العربي، بما فيها أمن دول الخليج العربي،وقد برز ذلك جلياً منذ زمن الشاة حيث أقدم على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث(طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى)عام1971م وكذلك تكرار الادعاءات الإيرانية بأن البحرين هي المحافظة رقم "14"، واستمرت تلك السلوكيات الإيرانية تجاه منطقة الإقليم العربي ما بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، حيث تمحورت السياسة الخارجية الإيرانية ضمن إطار المفهوم الشامل للأمن القومي الإيراني على تأكيد قوتها الإقليمية وتوظيفها من اجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية في سياق إتباع سياسات عدة كسياسة "اغتنام الفرص" كاستغلالها لعملية الغزو الأمريكي للعراق وسياسة "الردع" كالسياسة التي تتبعها في إطار برنامجها النووي،وسياسة "التهديد بالقوة "كإتباعها سياسة التهديد لأمن الممرات المائية "مضيق هرمز" في حال تعرضها للخطر،ثم سياسة "الازدواجية" في المعايير والنظرة الشاملة بما يتلاءم ومصالحها مع ما يدور حولها من أحداث كإزدواجية المعايير من خلال سياساتها المتباينة من الثورات العربية(الربيع العربي) في كل من (مصر، البحرين، سوريا)

تعد إيران واحدة من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق والمملكة العربية السعودية، وبحكم موقعها الجيوبولتيكي ودورها الإقليمي، حيث مكنها من أن تلعب دور (شرطي الخليج) للدفاع عن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في عهد الشاه بهلوي (1953–1979)(العبادي، 2012 : 1)، تتميز الكويت بموقع جيواستراتيجي له أهميته في منطقة الخليج العربي، حيث يعتبر الموقع الجغرافي أحد العوامل الهامة التي تؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة لتأثيره على اتجاهات سكانها، والسلوك السياسي لحكوماتها، وعلاقاتها بغيرها(الديب، 1984 :91). كما يؤثر الموقع في القدرات الوطنية للدولة، باعتباره أهم العناصر الطبيعية ارتباطاً بالسياسة الخارجية. فوقوع الدولة في موقع استراتيجي يمنحها وزنا دوليا، ويتحدد دور الدولة ومشاركتها في المجتمع الدولي كما يحدد مدى مناعة الدولة ضد الغزو الخارجي، ومدى سهولة الوصول إلى الطرق المائية، وطبيعة الحدود الصالحة للدفاع عن أمنها القومي(الوشلي، 2000 :103).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرت العلاقات الكويتية الإيرانية بعدة مراحل مختلفة شأنها شأن العلاقات الدولية بشكل عام، إلا أن العلاقات الكويتية– الإيرانية كانت تتسم بالإيجابية في أغلب مراحلها، وقد كانت فترات التوتر بينهما والأزمات والتهديد هي فترة الحرب العراقية – الإيرانية على مدى ثمان سنوات، ولما كانت المصلحة هي من سمات العلاقة بين الطرفين بسبب ما تمتاز به إيران من ثقلها السياسي وموقعها المتميز. ومن ناحية أخرى فإن الكويت تقع على مثلث الأضلاع بين إيران والعراق والسعودية، مما جعل لها ميزة تنظر إليها إيران بعين المصلحة، خاصة وأن الكويت تمتلك مخزون نفطي هائل، جعل منها قيمة كبيرة اقتصادياً ومادياً، وقد كانت من أكثر العلاقات بين دول الخليج العربي مع إيران تسودها الحيوية لرؤى كلتا الدولتين تنطلق من المصالح والتحديات المشتركة التي تواجههما (كشك،2008 :33).

وقد شكلت أيدولوجية النخب السياسية في إيران النابعة من شعاراتها الثورية الحادة، وتصدير الثورة منذ انتصارها عام 1979 إلى حالة من التشكيك بنوايا إيران تجاه الكويت خاصة ومنطقة الخليج عامة، وكانت إيران والعراق عامل تهديد لاستقرار وأمان الكويت، وللقرب الجيواستراتيجي فإن الكويت على مرمى النيران الإيرانية في مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين، وكان لابد من إيران إلى تغيير توجهاتها السياسية الخارجية، والعمل على التقارب بينها وبين الكويت والخليج العربي، والانفتاح على العالم؛ وكسر الجمود في العلاقات، والتنازل عن فكرة تصدير الثورة والتدخل في الشئون الداخلية للدول المجاورة(التدمري، 2000 :226).

وعلى الرغم من استمرار التعقيد في العلاقات بين الكويت وإيران، فإن هناك علاقات اقتصادية وتجارية هامة بين الطرفين خصوصاً في مجال الطاقة والغاز، ولا يعني ذلك استقرار العلاقات نتيجة إلى وجود العديد من المسائل العالقة كاحتلالها الجزر الثلاثة الإماراتية وهي من الأمور الثابته في نقاش دول المنطقة مع إيران، والبرنامج النووي الإيراني الذي طغى في الآونة الأخيرة على العديد من القضايا باعتباره يعطي بعداً استراتيجياً وحيوياً لإيران بدى واضحاً في سياستها الخارجية، ويعتبر مطلباً قومياً على المستوى الرسمي، والشعبي الإيراني، وفي المقابل يشكل على الدول الخليجية قلق وتوجس للعديد من الاعتبارات، حيث يشكل ميزان قوى في صالح إيران لامتلاكها سلاحاً استراتيجياً مهماً(حسين، 2009 : 12).

وشهدت العلاقات الإيرانية والكويتية ودول منطقة الخليج بعد الثورة الإسلامية حالة من التوتر والعداء على خلفية السياسات الإيرانية الهادفة إلى تصدير نموذج الثورة الإسلامية إلى الداخل الخليجي، واتهام طهران للأنظمة في الخليج العربي بالفساد، كما دعمت بعض الحركات الشيعية المتطرفة داخل دول الخليج للتحرك وخلخلة الأوضاع الاجتماعية القائمة، والتقارب بين إيران والكويت ومنطقة الخليج قاطبة كان له عوامل تنافر بين الطرفين بسبب ازدواجية السياسة الخارجية الإيرانية، وانعدام الثقة بين الطرفين، للعديد من الأسباب وكان من أهمها توجهات النخبة السياسية والتي ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انفكت من تطبيق مبادئ الثورة بمسميات مختلفة فبدلاً من تصدير الثورة أصبحت السياحة الدينية، وأخذت بالتقارب بينها وبين الخليج العربي من أجل التدخل بشؤونها الخارجية بالدرجة الأولى وزعزعت الأمن الداخلي لديهم (المطيري، 2011 :10).

من هنا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وادوات تنفيذها وأثرها على استقرار الكويت وتوجهاتها السياسية في الفترة الواقعة مابين (1979-2015).

أولاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية)

1- الأهمية العلمية (النظرية)

تكمن الأهمية العلمية للدراسة كونها تسهم في التأصيل النظري لموضوعها في مجاله الأكاديمي مما يفيد المهتمين والمختصين والباحثين، في تحديد أثر السياسة الخارجية الإيرانية على استقرار دولة الكويت وتوجهاتها السياسية في الفترة الواقعة بين (1979-2015)، وإبراز الأبعاد الأيدولوجية في السياسة الخارجية الإيرانية بعد حرب الخليج الثانية والتهديد الإيراني ضمن وقائع وحقائق لدولة الكويت ومنطقة الخليج قاطبة والتي تكشف عن سياسة بعيدة المدى، وبيان التخبط في سياسة إيران الخارجية مع الكويت ومنطقة الخليج في العديد من المراحل التاريخية والذي يشكل قلق وتخوف منها والتحول في التوجهات السياسية الكويتية الخارجية، رغم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والثقافي السائد في العلاقات.

2- الأهمية العملية (التطبيقية)

تبرز أهمية الدراسة الحالية في إضفاء بعداً أكاديمياً في مجال السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على استقرار دولة الكويت وتوجهاتها السياسية في ظل التهديدات الإيرانية والتدخل في شؤونها الداخلية والتغيرات المرحلية، وقد تفيد الدراسة الحالية الباحثين والدارسين من الاستفادة من الدراسة وإثراء المكتبات ببحوث جديدة بنتائج جديدة تفيذ صناع القرار السياسي في التعامل مع المشكلات الداخلية والخارجية من جراء السياسة الخارجية المعقدة لإيران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان مستوى تأثير السياسة الخارجية الايرانية على التوجهات السياسية الكويتية.
2. بيان مستوى تأثير السياسة الخارجية الايرانية على استقرار دولة الكويت.
3. توضيح الإجراءات السياسية والأمنية التي تتبناها إيران لبسط نفوذها على الكويت وزعزعة استقرارها.
4. التعرف على الإجراءات السياسية والأمنية التي تتخذها دولة الكويت لمواجهة توجهات السياسية الخارجية الإيرانية لضمان استقرارها.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن إشكالية العلاقة بين دول الإقليم العربي ، وجمهورية إيران الإسلامية، يتطلب تحليلها فهم الأبعاد السياسية والدينية، ومعطيات البيئة الإقليمية، وتداخلها مع المصالح الدولية، وهذا يساعد على تحليل المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة، على هذه العلاقات كمحاولة لفهم أبعاد هذه العلاقات واحتمالات تطورها مستقبلاً؛ مما سيساهم في تقديم إطار منهجي متكامل عن محددات السياسة الخارجية الإيرانية ، وما شهدته من تغيرات أثرت وستؤثر في مستوى تطور هذه العلاقات في المنظور الحالي والمستقبلي.

ورغم محاولات إيران للتقارب مع الدول العربية بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص، إلا أن التوجهات العدائية للسياسة الخارجية الإيرانية ذات التوجه الأيديولوجي جعلت الكويت ودول الخليج العربي بأخذ الحيطة لصنع الأمن الداخلي والخارجي لها، مما كان له تأثير سلبي على العلاقات الكويتية الايرانية في ضوء محاولات ايران المستمرة للتدخل في الشؤون الداخلية الكويتية وتبنيها مبدأ تصدير الثورة في سياستها الخارجية تجاه دولة الكويت، وستقوم الدراسة الحالية بالكشف عن السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على استقرار دولة الكويت (1979–2015) من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة التالية:

تنطلق هذه الدراسة من السؤال الرئيسي مفاده "ما مدى تأثير توجهات السياسة الخارجية الإيرانية على استقرار دولة الكويت (1979–2015) وتوجهاتها السياسية "؟، ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1. ما مستوى تأثير السياسة الخارجية الايرانية على التوجهات السياسية الكويتية؟
2. ما مستوى تأثير السياسة الخارجية الايرانية على استقرار دولة الكويت؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. ما الإجراءات السياسية والأمنية التي تستخدمها إيران لبسط نفوذها على الكويت وزعزعة استقرارها؟
4. ما الإجراءات السياسية والأمنية التي تتخذها دولة الكويت لمواجهة توجهات السياسية الخارجية الإيرانية لضمان أمنها واستقرارها؟

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

أثرت توجهات السياسة الخارجية الإيرانية بشكل سلبي على استقرار دولة الكويت (1979-2015) وتوجهاتها السياسية.

خامساً: حدود الدراسة

تكمن حدود الدراسة بالآتي:

- **الحدود الموضوعية:** تحدد الدراسة بتحليل تأثير السياسة الخارجية الإيرانية على استقرار دولة الكويت وتوجهاتها السياسية في الفترة الواقعة مابين (1979-2015).
- **الحدود الزمانية:** تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية (1979- 2015).
- **الحدود المكانية:** جمهورية إيران الإسلامية ودولة الكويت.

سادساً: مفاهيم الدراسة:

- **الأثر:** "القدرة على تحقيق نتائج مستهدفة وتتأثر هذه القدرة بمدى النجاح في اختيار واستخدام مزيد مناسب ومتناسب للمدخلات أو الموارد دون إهدار أو إسراف"(حنفي، 1995 : 50).
- **السياسة الخارجية:** "تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى وهي مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة"(أبو عين، 2015 : 6).

التعريف الاجرائي: تعرّف السياسة الخارجية إجرائياً بأنها "مجموعة من الخطط والبرامج تعدها دولة إيران للتواصل مع الدول الخارجية نابعة من توجه وفكر خاص وما ينبثق عن هذه السياسات من إجراءات أمنية وعسكرية وإعلانية في تنفيذ الأهداف السياسية لدولة إيران".

- **التوجهات السياسية:** "مجموعة مترابطة من الآراء والأفكار والمشاعر والإدراكات إزاء الموضوعات السياسية، وهي الأحداث والوقائع والقضايا والمؤسسات المرتبطة بصناع القرار في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع أو السلطة، ولمجرد أن تتحول القضية إلى قضية مهمة للمجتمع تتحول بالتالي إلى قضية سياسية"(Kirkapatrick, 1972 : 6-9, 16.).

وتعرف إجرائياً على أنه " تغيير أهداف السياسة لدولة الكويت في وسائلها وأدواتها وفقاً لكل من المصالح العامة والقوى الفكرية السياسية المؤثرة في السياسة الداخلية والخارجية في ضوء التطور المرحلي لدول الجوار المتمثل في إيران –مدار البحث–".

- **الاستقرار:** " مفهوم قائم على القدرة على التغيير المنتظم الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي والارتفاع بقدرته على استيعاب الأنماط المتغيرة من المتطلبات السياسية والتنظيمية، فضلا عن مهارته في التعامل مع الأنماط الجديدة والمتغيرة من المشكلات التي قد تصدر عنه، وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في إطار من النظام"(بقدي، 2012 :54).

ويعرف إجرائيا على أنه مجموعة من المؤشرات المترابطة ليس وليد القوة العسكرية والأمنية على الرغم من ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار إلا أن الأهم يتمثل في نمط انتقال السلطة في الدولة، شرعية النظام السياسي، قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة، الديمقراطية، الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية، نجاح السياسات الاقتصادية للنظام وقلة تدفع الهجرة الداخلية والخارجية، وقدرة النظام السياسي من التعامل مع المستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية في ضوء تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تجعل من المجتمع وفئاته عيناً ساهرة على الأمن.

سابعاً: منهجية الدراسة

استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى للإجابة على تساؤلاتها، والأهداف التي يتوخى تحقيقها، والفروض التي ينوي اختبارها، فقد رأى الباحث أنه من الأنسب استخدام منهج صنع القرار، بالاضافة الى المنهج الوصفي التحليلي. وذلك لبيان تأثير السياسة الخارجية الإيرانية على الإستقرار السياسي في دولة الكويت وتوجهاتها السياسية خلال الفترة 1979-2015. وذلك من خلال الوثائق التاريخية والمصادر والمراجع والمواقع الإلكترونية التي تناولت موضوع العلاقات الكويتية الإيرانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظرية صنع القرار السياسي:

تعرف عملية اتخاذ القرارات بأنها العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعياً، وذلك بهدف التوصل مستقبلاً إلى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات.

مفهوم القرار:

على الرغم من اختلاف الآراء حول مفهوم وتعريف كلمة القرار إلا أنه يمكن القول بصفة عامة بأن القرار هو قطع لعملية التفكير المستمر للموازنة والمواءمة بين آراء متباينة بالنسبة لموضوع معين والوصول إلى رأي قاطع فيه، وقد اتفق في المجال السياسي والإداري على أن القرار هو الاختيار الواعي المدرك بين البدائل المتاحة في مقف معين، بمعنى آخر أن القرار في معناه المبسط هو نتائج الاختيار الواعي من بين عدة بدائل متاحة أمام متخذ وصاحب القرار، وجميعها تتسم بعدم اليقين في نتائجها(المقلد، 1982 :12).

ماهية القرار ووظائفه:

القرار هو خاتمه لتقابل مجموعة لاحصر لها من المتغيرات وأنه حركة دافعة نحو القضاء على حالة من حالات التوتر لتصفية مصادر ذلك التوتر بصورة أو بأخرى.

فيعرفه إميل شنودة:" أن كلمة قرار كلمة لاتينية معناها القطع أو الفصل بمعنى تغليب أحد الجانبين على الآخر ، فاتخاذ القرار نوع من السلوك يتم اختياره بطريقة معينة تقطع أو توقف عملية التفكير، وينهى النظر في الاحتمالات الأخرى (شنوده، 1997) .

ومن وجهة نظر (لاند برج) يعتبر القرار الإداري(العملية المتضمنة التي بها وصل شخص واحد إلى أن يقوم بالاختيار الذي يؤثر في سلوك الآخرين بالمنظمة على مساهمتهم لتحقيق أهدافها) في حين عرفها بعضهم ومنهم(طومسون وتودين)(وأن كان الاختيار بين البدائل يبدو نهاية المطاف في "صنع القرارات" إلا أن مفهوم القرار ليس قاصراً على الاختيار النهائي بل أنه يشير كذلك إلى تلك الأنشطة التي تؤدي إلى ذلك الاختيار). ففي علم الإدارة اختلفت وتباينت تعاريف القرارلدى الباحثين الإداريين أمثال(عبد الفتاح ياغي ،الغمري) وأجانب أمثال(سايمون، ركس، كون) إلا أنهم يتفقون في تعاريفهم على أن القرار ما هو إلا عملية الاختيار بين البدائل (العبيدي،،1993 :7). وفي علم النفس، فقد عرف الباحثون القرار بأنه(عملية إدراك إنسانية تشمل الظواهر الفردية والاجتماعية وتستند إلى حقائق وقيم مفترضة تؤدي إلى اختيار سلوك معين من بين واحد أو أكثر من البدائل التي تؤدي إلى الوصول إلى حالة ما) (العبيدي،،1993 :7).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموقع الجغرافي والسياسي لدولة الكويت وأهميتها في خريطة الخليج العربي:

إن دراسة الموقع لدولة ما ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين ارض الوحدة السياسية وبين معالم معينه، أو مرتبطة بتحديدات فلكيه أو وصفيه وانما الجغرافية السياسية تهدف من وراء هذا التحديد أو الوصف إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي،لانه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها باتجاهات معينه، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي(رينوفان، د.ت :28)، ولا يقتصر الآمر على ذلك وإنما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة. وقد يكون الموقع الجغرافي لأهميته نعمة ونقمة على الكثير من الدول وذلك بإدخالها في حروب مع دول أخرى وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول الحاجزة التي تقع بين دول متصارعة، وقد يكون ذلك الموقع نعمة على الدول التي يكون موردها الوحيد أساس بقائها(خورشيد، 1996 :135).

يمتاز موقع الدولة بثبوته من وجهة النظر الجغرافية ،ولكن قيمته السياسية والاستراتيجية متغيرة بصفة مستمرة نتيجة التطورات التقنية ولاسيما فيما يتعلق بوسائل النقل والحركة ،لذا فان دراسة الثبات والتغير ومتابعته في أهمية الموقع الجغرافي يعد من الأسس الهامة في دراسات الجغرافية السياسية(متولي، 1986 : 58).

وعليه، سيتم تناول الموقع الجغرافي السياسي وإبراز البعد الاستراتيجي في موضوع الموقع الجغرافي لدولة الكويت، والكشف عن أهميتها في خريطة الخليج العربي، وأهمية الموقع منذ نشأة الدولة الذي جعلها ضمن استراتيجيات الدول الكبرى.

أولاً: الموقع الجغرافي السياسي وأهميته في خريطة الخليج العربي

تعد دولة الكويت دولة عربية مستقلة، تقع في أقصى شمال الخليج العربي في نصف دائرة حساسة كونها بلداً صغيراً مساحةً وسكاناً، وتعمل الدول الصغيرة بتكوين علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية مع دول الجوار حيث تقع الكويت في رأس الخليج العربي بجوار من العراق والسعودية بحدود برية وبحرية (صحيفة الأنباء،1992 :28)، وفي الجانب الشرقي من الخليج العربي تقع الجمهورية الإسلامية بحدود بحرية، ويتضح من الشكل التالي (الخارطة الجغرافية)، أهمية الموقع فدولة الكويت تطل على دول لها قوتها المساحية والسكانية والعسكرية، وفي مثل هذه الحالة تكون الدول الصغيرة هي الضحية والخاسرة(التميمي، 1995 :47-48). شكلت العراق وإيران خطراً في العديد من الحقبات المتعاقبة، والعديد من الأزمات بين الكويت وتلك الدول، واتسمت العلاقات بالمد والجزر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصل عدد سكان دولة الكويت في 30 يونيو 2012 (حسب الادارة المركزية للإحصاء) الى 3,268,431 نسمة تقريباً منهم 1,128,381 كويتيين والباقي من الوافدين والأجانب (البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت، 2012). ويتوزع السكان في ستة محافظات، وللكويت تسعة جزر هي: فيلكا وهي أهم الجزر، بوبيان وتعد من أكبر الجزر الكويتية، ومسكان، ووربة، وعوهة، وأم المرادم، وأم النمل، وكبر، وجزيرة قاروه(وزارة الخارجية،دولة الكويت، 2015.).

تقع دولة الكويت في قلب دول الشرق الأوسط، فموقعها في الجزء الشمالي الغربي للخليج العربي أكسبها بُعداً استراتيجياً كنقطة عبور بين أوروبا وافريقيا من جهة وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية من جهة أخرى، مما جعلها مدخلاً لسوق إقليمية واسعة يقارب سكان البلدان المكونة لها (1) مليار نسمة. وللكويت أيضاً أهمية تجارية نتيجة لموقعها الذي يعد منفذًا طبيعيًا لشمال شرق الجزيرة العربية، وتبلغ مساحة دولة الكويت 17.818 كيلومترًا مربعًا(غرفة تجارة وصناعة الكويت، 2015). ورغم صغر مساحتها إلا أنها تمتلك موقعاً طبوغرافياً والجيواستراتيجي مهم في منطقة الخليج العربي وموقعها في مثلث الأضلاع بين إيران والعراق والسعودية. ولاعتبارات جيوسياسية فإن الكويت تقع بين ثلاث قوى ضاربة من حيث حجم المساحة، والسكان، والقوة العسكرية(العازمي، 2014 :90).

تنبهت بريطانيا لأهمية موقع الكويت الاستراتيجي على رأس الخليج العربي، حيث قامت في عهد الشيخ مبارك الصباح بتوقيع اتفاقية للحماية من انجلترا في في 22 يناير من عام 1899، وبذلك أكملت بريطانيا سيطرتها على منطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى أهمية الموقع المشاريع الروسية التي نشطت في إيران والألمانية في العراق قبل نهاية القرن التاسع عشر، واستمرت العلاقات الكويتية البريطانية سياسياً واقتصادياً في إطار الاتفاقية حتى الاستقلال، واستمرت العلاقات لما بعد الاستقرار كأي بلد مستقل مع الدول الأخرى (أبو حاكمة،1984 :353-354.).

تنتهج دولة الكويت سياسة خارجية منذ النشأة ولغاية عام2015 مبدأ التوازن والحياد، وهناك عوامل جعلت من هذه المبادئ تمثل ركائز مهمة في سياستها الخارجية بحكم موقع دولة الكويت في المثلث الجغرافي (العراق، السعودية، إيران) وهو موقع حرج جعل من سياستها الخارجية تقتضي أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبقى في مركز هذا المثلث ومنتصفه، وألا تميل أحد أضلاعه، والمحاولة في تحقيق التوازن، إلا أن هذا التوازن في بعض الأحيان يحصل فيه اختلال في بعض المواقف الإقليمية الصعبة، كما في حرب العراق وإيران حيث مالت الكويت في موقفها نحو العراق على حساب الجانب الإيراني، وبعد التحرير عام 1991 من الغزو العراقي في 1990 فقد انحرفت سياسة الكويت الخارجية باتجاه الضلع السعودي على حساب بقية الأطراف ولغاية 2003 (أبو صليب،2104).

لقد مرت الكويت في أصعب مراحلها ساعية للعودة إلى مركز المثلث لتحقيق الاستقرار والتوازن في علاقتها مع جاراتها الكبار، وهذا الموقع يشكل للكويت معضلة أمنية فضلاً عن بعض الجوانب الإيجابية التي تصب في مصلحتها.

وقد تعرضت للكويت للعديد من التحديات والأزمات مع جارتها العراق في مراحل مختلفة وأدت إلى توترات في العلاقات بين البلدين نتيجة للأزمات الحدودية في عامي 1966 و 1967، وتكررت الأحداث في عام 1973 في أزمة مركز الصامتة بسبب مطالب العراق الإقليمية في الحصول على تنازلات إقليمية من الكويت في جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين وذلك لموقعها الاستراتيجي لمواجهة إيران، وكانت نتيجة المطامع العراقية في الكويت التي تتميز بموقع جيوسياسي واستراتيجي له أهمية في المنطقة، بالإضافة إلى الثروات النفطية التي تمتلكها الكويت، والسواحل الممتدة على الخليج العربي والجزر، ووصل الأمر إلى احتلال الكويت عام 1990 من جارتها العراق (العازمي، 2003 : 89-91)، وكانت صدمة للعالم العربي والدولي، وأدت إلى حرب التحرير وكانت نتائجها انقسام الصف العربي وامتدت آثاره إلى اسقاط بغداد في حرب التحالف الأمريكي البريطاني الأسترالي عام 2003.

تتأثر دولة الكويت بالأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية في محيطها الإقليمة اعتماداً على الموقع الجغرافي لهذه الدولة، وقد وجدت الكويت نفسها في دائرة التحالفات الدولية مع أمريكا بسبب الدور الذي أدته في تحرير أراضيها، وتصنيف الكويت في خانة الحليف الاستراتيجي بعد سقوط بغداد عام 2003 (العنزي، 1996 :263).

ثانياً: النظام السياسي في دولة الكويت:

ويعد النظام في دولة الكويت نظام إمارة وراثي مطلق، أي أن الأمير يمسك بزمام الأمور دون منازع، ويمثل السلطة التنفيذية، وله صنع القرار في السياسة الخارجية ويختص به أمير البلاد وولي العهد، وهو المستوى الأول في مراحل صنع القرار من خلال وضع الخطط العامة ورسم الإطار العام لسياسة الكويت تجاه القضايا المطروحة، ويتلقى وزير الخارجية من خلال هذا المستوى توجيها أمير البلاد وبما يتعلق بمواقف الكويت تجاه مختلف القضايا. والمستوى الثاي يختص به مجلس الوزراء وتناقش فيه النتائج التي يتوصل إليها وزير الخارجية في المؤتمرات الدولية واجتماعات وزراء خارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول الأجنبية، ويتم في مجلس الوزراء دراسة ومناقشة سياسة ومواقف الكويت الخارجية تجاه مختلف القضايا في ضوء ما يعرضه وزير الخارجية، ويأتي المستوى الثالث وهو يتعلق بطريقة ووسائل إدارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها وتختص به وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة، أما المستوى الرابع؛ وهو مجلس الأمة الذي يلعب دوراً مؤثراً في حركة السياسة الخارجية الكويتية رغم الأزمات السياسية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية(الهبيده، 2004 :28).

والسلطة التشريعية تتمثل في ممثلي الشعب أي مجلس الأمة، والسلطة القضائية سلطة مستقله، ويتسم الحكم في الكويت في إطار الديمقراطية، وفصل السلطات والذي يعبر عن مدى تطبيق الديمقراطية في الكويت، وعرفت المادة (6) من الدستور الكويتي " نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور"، وتظهر المادة (50) من الدستور على أن " يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور، ولا يجوز لأية سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور"، إلا أن هذه النصوص تتناقض مع نص المادة (51) على أن "السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقاً للدستور"، كما تنص المادة (52) على أنَّ "السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء والوزراء على النحو المبين بالدستور"، والمادة (53) تنص على "السلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير، في حدود الدستور"(البهو،2009 :1-3). ويبدو من المواد السابقة أن الأمير بيده كل السلطات في الدولة، حيث يربط هذا الدستور بشخص الأمير حصراً، أي أن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مرتبطة بالأمير وتحت تصرف الأمير.

إن بنية السلطة التنفيذية تتمثل في الأمير والوزراء، حيث أن السلطة التنفيذية مناطة بالأمير ومجلس الوزراء، ويهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة كسلطة تنفيذية، ويعمل مجلس الوزراء على رسم السياسة العامة للحكومة ومتابعة تنفيذها بالإضافة إلى كون رئيس مجلس الوزراء ولياً للعهد، ولا يتولى أية وزارة ولا يطرح مجلس الأمة الثقة فيه (عثمان، 2003 :70).

للسلطة التشريعية الحق في ابداء رغبة عدم التعاون مع الحكومة ويضطر رئيس مجلس الوزراء إلى تغيير تشكيلته الوزارية. يختص عمل السلطة التنفيذية في تنفيذ القوانين وإدارة أمور الدولة وتفعيل التشريعات التي تشرع من قبل السلطة التشريعية، السلطة التشريعية ومن مهامها مراقبة السلطة التنفيذية وسن التشريعات التي تخدم المصلحة الوطنية للبلاد والمواطنين تتعلق في جميع أمور حياتهم. وأخيراً السلطة القضائية والتي يتمحور عملها على حفظ العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع وتعطي كل ذي حق حقه (العنزي،2015). إلا أن الدور الحقيقي في السلطة التشريعية هو للسلطة التنفيذية.

فقد نص الدستور فيما يخص السلطة القضائية على أن العدل والنزاهة أساس الملك وضمان الحقوق والحريات، وكفل التقاضي للناس وبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الاستقلال، ويعتمد التشريع في دولة الكويت في مصادره على الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتولى النيابة العامة الدعوى العمومية، وللقضاء مجلس أعلى ينظمه القانون ويبني صلاحياته قانونياً وينظم القضاء ويعين القانون وفقاً للدستور الجهة التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح ويبين صلاحيتها والإجراءات التي تتبعها(العتيبي، 2010 :34).

إن مجلس الأمة وبناء على نص الدستور الكويتي فإنه يتكون من خمسين عضواً، موزعين في خمس دوائر انتخابية، ينتخبون بطريقة الانتخاب العام السري المباشر وفقاً لقانون الانتخاب، ويعد الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في المجلس بحكم وظائفهم ولا يزيد عدد الوزراء جميعاً على ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة، ومدة المجلس أربع سنوات من تاريخ أول اجتماع له(العتيبي، 2013 :50). ومر التاريخ السياسي الكويتي في العديد من المراحل والتغيرات، ومر النظام الدستوري المنبثق عن دستور الكويت والقوانين المكملة له وغيرها من الظروف والملابسات في هذه السلسلة المتصلة بالتاريخ السياسي لدولة الكويت، وتعد التجربة الديمقراطية تجربة مرت ضمن تاريخها السياسي بظروف وأبعاد مختلفة (البغيلي،2012 :56).

وعليه، فإن دولة الكويت تتميز بموقع جغرافي جيوسياسي وجيواستراتيجي وطوبغرافية من الأهمية التي جعلتها في مطامع الجوار، وجعلت من الكويت في مثلث الأضلاع (السعودية، إيران، العراق) وتشكل هذه الأضلع بالقوة السكانية والمساحية والعسكرية، وكان لابد على الكويت أن تنتهج سياسة مركزية حيادية إلا أن هذا النهج لم تستطع الكويت أن تكون في المركز دون أن تحرف بسياستها لجهة إقليمية في العديد من المراحل المتعاقبة التي مرت على المنطقة، والتأزيم الذي تعرضت له الكويت من الجوار، ويعد النظام الكويتي نظام أميري يتسم بالديمقراطية على الرغم أنه في الظاهر منفصل السلطات إلا أنه في الواقع هناك مركزية في السلطات والتي تتمركز في يد الأمير.

ثامناً: الدراسات السابقة:

- **الدراسات العربية:**

أولاً: الدراسات المتعلقة بالعلاقات الايرانية ودول الخليج العربي:

- **دراسة المقداد(2013) بعنوان "تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية –العلاقات الإيرانية العربية: حالة الدراسة"** هدفت الدراسة إلى تشخيص تأثير المتغيرات التي طرأت على إيران منذ وصول الثورة الإسلامية للسلطة عام (1979)، ممثلة بالمتغيرات الداخلية ذات العلاقة بالجانب السياسي كمتغير الاصلاح والمتغير الحزبي، بالإضافة إلى المتغيرات في الجانب الاقتصادي من خلال دراسة كل من متغير النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم والبطالة وحجم القطاعات الاقتصادية، ثم مناقشة المتغيرات الخارجية كالمتغير الأمني. كما تناقش الدراسة أثر المتغير الاقليمي لدى الجمهورية الاسلامية الايرانية على ضوء العلاقات مع العالم العربي خاصة مع دول مجلس التعاون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليجي كحالة دراسة. تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها "وجود علاقة إرتباطية بين تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية التي طرأت داخل إيران وأثر ذلك على توجهاتها الخارجية"، لذا توظف الدراسة المنهج الوظيفي. وقد خلصت الدراسة الى عدة استنتاجات رئيسة يتمثل أبرزها "أن سياسة إيران الدولية تتأثر بطبيعة توجهات متواكبة لدى قادة النظام في تحقيق مركز نفوذ إقليمي لإيران يتماشى مع أهداف الثورة الإسلامية من جانب، وبين استحقاقات التغير في سياساتها الداخلية والخارجية نتيجة لمطالب الاصلاح وحاجة السعي لتحقيق مستويات اعلى تخدم المصالح العامة لمكونات الدولة، من جانب آخر".

- **دراسة (الجرابعة،2012) بعنوان "الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011).** هدفت الدراسة إلى التعرف على الأثر الاستراتيجي الإيراني تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (1979-2011)، حيث أصبح الدور الإيراني يشكل تهديداً متنامياً له الأثر الأبرز في التأثير على السياسات الخارجية التي تنفذها دول المنطقة. وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية لا يستند على مفهوم الشراكة الجماعية الفعلية مع دول المنطقة على قاعدة قومية دينية مذهبية تستند على المذهب الشيعي الذي تتبناه القيادة الإيرانية، وأن العرب بالمقابل لا يرتكزون على قاعدة دينية ولا قومية محددة، ولا حتى على مفهوم واستراتيجية أمنية مشتركة بل على أطروحات متعددة لدول ربما تكون أحياناً متناقضة.
- **دراسة المطيري، نواف (2012)، بعنوان "أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج (1989-2008)".** هدفت الدراسة إلى تحديد أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربية، اعتمدت الدراسة على منهجية علمية تمثلت في استخدام منهج النخبة في دراسة النخبة الإيرانية ذات الصلة بالسياسة الخارجية من خلال أسلوب المناصب الرسمية، واستخدم كذلك منهج تحليل النظم (System Analyze) ويقوم هذا المنهج علي افتراض أن النظام هو تفاعل بين وحدات معينة وأنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة. وقد توصلت الدراسة إلى أن رجال نخبة رجال الدين مؤثرة على مجمل الإحداث على مر العصور وتمثل الحوزات الدينية في إيران الأساس والركيزة الأساسية لتكوين النخب وتنشئتها مما جعلها تستقطب الجماهير الإيرانية.
- **دراسة العبد (2012) بعنوان "بناء أمن الخليج: شراكة مع مجلس التعاون الخليجي"،** وأشارت الدراسة إلى العديد من التحديات السياسية والأمنية، ومنها التهديد الذي يشكله برنامج إيران النووي، واستمرار التهديدات الإرهابية، وصولاً إلى الأزمة السياسية في البحرين، بحسب الدراسة التي أكدت أن البحرين يجب أن تبقى حليفاً استراتيجياً في مواجهة إيران.حددت الدراسة عدداً من التحديات التي تواجه صانعي السياسية الأمريكية، وقدمت توصية لمواجهة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومعالجة تلك التحديات ومنها، إيجاد التوازن بين المصالح الأمنية والسعي نحو تحقيق الحريات للشعوب، فرغم أن للولايات المتحدة مصالح أمنية واقتصادية مهمة في المنطقة، فإنه يجب ألا ينظر إليها أنها تعارض جهود الإصلاح الشعبية. وتوصي الدراسة، بأن تستخدم الولايات المتحدة وتستفيد من موقعها الاستراتيجي، لتكون قوة اعتدال واستقرار، وتجنب الطائفية في المنطقة، وذلك عبر الصبر والاستمرار في دعم حقوق الإنسان، مع الحرص على ألا تبدو وكأنها تتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول. وتحذر الدراسة أنه على الرغم من العائدات الهائلة من الموارد الطبيعية، النفط والغاز، وزيادة نسبة النمو الاقتصادي، خلال السنوات القليلة الماضية، فقد برز أمام دول مجلس التعاون التحدي المتمثل في ارتفاع نسبة البطالة، الذي قد يسبب مشاكل على المدى الطويل، ولذلك يجب أن تعمل الولايات المتحدة مع مجلس التعاون الخليجي، من أجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل القومي، وتعزيز وزيادة العلاقات التجارية.

- **دراسة الصمادي، وبني ملحم (2009)، بعنوان "البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي (دراسة تحليلية)"**. هدفت الدراسة الى بيان وجهات النظر حول البرنامج النووي الإيراني، واعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج العلمي التكاملي، الذي يشتمل على عدة مناهج علمية. وتوصلت الدراسة إلى إن حالة الأمن في منطقة الخليج العربي بحاجة إلى بناء إستراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية والدولية ومتطلبات أمن دول المنطقة. لذلك فان خيار المشاركة الجادة من قبل الجميع لبناء تلك الإستراتيجية أصبح أمراً ملحاً لتجنب قيام حرب مدمرة جديدة في المنطقة.
- **دراسة المسلم (2008) بعنوان: " أثر السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج على الأمن الوطني الكويتي (في الفترة من عام 1979 إلى 2007)"**، "تناولت الدراسة أثر السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج على الأمن الوطني الكويتي، فمن خلال المنهج الاستقرائي لاحظنا الواقع السياسي الإيراني والخليجي والكويتي في فترة الدراسة من عام 1979 إلى عام 2007.وقد ركزت الدراسة على موضوع مهم من موضوعات الساعة المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية، كذلك يعتبر هذا الموضوع من أهم الموضوعات المطروحة الآن في مجال السياسة الخارجية، كما يلقي بظلاله على الجانب الداخلي للأمن الوطني، حيث إن الحفاظ على الأمن الوطني هو في ذات الوقت حفاظاً على المصالح العليا للدولة وفق الثوابت الأساسية مع مراعاة الإمكانات المتاحة وإدراك المتغيرات التي تحدث، ولهذا فإن الموضوع من بين الموضوعات التي تربط بين دراسة السياسة الخارجية ودراسة النظم السياسية، فقد تناولنا السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي تثير الكثير من الجدل على الساحتين الإقليمية والدولية، ويرجع ذلك لسعيها المستمر في ظل العصور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المختلفة إلى لعب دور كبير إقليمياً ودولياً وما يشكله ذلك من أخطار على الدول المحيطة بها والتي من بينها دولة الكويت التي أولت اهتماماً كبيراً للحفاظ على الأمن الوطني بمختلف أبعاده.

- **دراسة الخالدي (2007) بعنوان: "التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج "**، هدفت الدراسة إلى التعرف على مجمل التغيرات والظروف الجيوسياسية التي تترتب على مواصلة إيران للتسلح في المنطقة، خاصة في المجال النووي، على دول مجلس التعاون وأمن الخليج العربي ككل. إضافة إلى التعرف على الآليات والأساليب التي تنتهجها إيران في التعامل مع تطورات أزمة ملفها النووي، وقد ظهر من خلال الدراسة أن إيران تستهدف من امتلاك القدرات العسكرية التقليدية والإستراتيجية حتى تحقق مجموعة من الأهداف أهمها الوصول بالقدرات العسكرية الإيرانية إلى مرحلة تحقيق الردع ضد خصومها من القوى الإقليمية والدولية عموماً، وتفرض نفسها كقوة إقليمية نووية في المنطقة.
- **دراسة مبيضين (2007)، دراسة بعنوان "العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006 (السعودية حالة دراسة)"**. تهدفت هذه الدراسة إلى توضيح عناصر التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية حالةً دراسية منذ حكم الرئيس خاتمي (1997 –2006)، وحتى رئاسة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وتوضيح العناصر المفصلية في عمليتي التقارب والتباعد التي شكلت تلك العلاقات، والتطورات الإقليمية والدولية التي أثرت على عمليتي التقارب والتنافر بين قطبي الخليج، السعودية وإيران. وتوصلت الدراسة إلى ان أن تطور الأوضاع الإقليمية والدولية، وبخاصة الوضع في العراق، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، قد أدى إلى تذبذب في العلاقات الخليجية الإيرانية، مع أن السمة البارزة كانت وما زالت السير نحو التقارب.
- **دراسة الخضر (2006)، بعنوان "أثر الأسلحة النووية الإيرانية على دول مجلس التعاون الخليجي"**. هدفت الدراسة إلى قياس أثر الأسلحة النووية الإيرانية على أمن الخليج العربي حيث عرضت الدراسة للبرنامج النووي الإيراني وتطوره وتأثيره على الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي وتأثيره على صادرات البترول وعلى دول المنطقة وأن هذا البرنامج موجه أساساً لتهديد الاستقرار المنطقة العربية، وقد خلصت الدراسة إلى أن السلاح النووي الإيراني سينبه المجتمع الدولي إلى خطورة عدم إقامة منطقة في جوانب تأكيد التوجه الإيراني لامتلاك الأسلحة النووية وخطورة نزاعها مع المجموعة الدولية على أمن الخليج والمنطقة.
- **دراسة الجراح (2005) بعنوان: "التحولات الإستراتيجية في إيران وأثرها على الأمن القومي العربي"**، وقد توصلت الدراسة إلى أن امتلاك إيران للسلاح النووي وهو سلاح ذو حدين، فهو يحقق التوازن مع إسرائيل، كونه سلاح ردع بيد دولة مسلمة ومن جهة أخرى يؤدي إلى توسع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيران في المنطقة وفرض هيمنتها على الخليج العربي والاستمرار في نهج تصدير الثورة، وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة في تأكيد تصوراته حول الجوانب السلبية لامتلاك إيران للأسلحة النووية على الأمن القومي العربي.

- **دراسة العجمي (2003) بعنوان، "أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية"**، وهدفت الدراسة إلى تغطية الخصائص الجيوستراتيجية للخليج العربي، ثم مفهوم أمن الخليج العربي، وصولاً إلى أمن الخليج في إستراتيجية القوى الاستعمارية الأولى، من حملات بحرية صينية، إلى البرتغاليين كرأس للسهم الغربي الأول، والهولنديين والفرنسيين، حتى أصبح الخليج ضمن دوائر الأمن البريطانية، وفرضهم السلم البريطاني في الخليج وقد كان المدخل بمحتواه الذي ركز على نهاية القرن التاسع عشر ضرورياً لفهم الصراعات الأوروبية على احتلال المنطقة، وقد توصلت هذه الرسالة إلى أن الخليج العربي قد مثل بتطرفه على الحدود الشرقية للوطن العربي دور متلقي الصدمة الأولى، وذلك لتوسطه جميع خطوط المواصلات الرئيسية، ما يدل على أنه كان أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي وقلب الشرق الأوسط، وقد حكمت المتغيرات الدولية بدرجة كبيرة منطقة الخليج العربي، إلى درجة تصل إلى فقدان الدولة الخليجية استقلالها.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالعلاقات الايرانية الكويتية:

- **دراسة الهبيده (2012) بعنوان "البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة (2003-2012)"** هدفت الدراسة إلى التعريف بالسياسة الخارجية الكويتية والمتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر في السياسة الخارجية الكويتية وتحليل تداعيات البرنامج النووي الإيراني على المستوى الإقليمي والدولي. حيث تبرز أهمية الدراسة من محاولتها تحليل توجهات السياسة الخارجية الكويتية تجاه البرنامج النووي الإيراني، وتداعيات هذا البرنامج على المستوى الدولي والإقليمي. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها "تتبع السياسة الخارجية الكويتية سياسات وإجراءات تجاه البرنامج النووي الإيراني من أجل المحافظة على أمنها واستقرارها". توصلت الدراسة إلى أن دول الخليج لا تعترض على المساعي النووية السليمة، ولكنها تتحفظ على تصريح إيران بحقها في امتلاك السلاح النووي، وليس هذا مردّه إلى خوف من اختلال في ميزان القوى الإقليمية فقط، بل هناك مخاطر بيئية وأمنية حساسة تهدد جيران إيران النووية مستقبلاً. وتوصي الدراسة بأن أفضل السبل لمواجهة الآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على دول الخليج العربي هو ضرورة تفعيل مؤسسات التكامل الخليجي – الخليجي من جهة والعربي – العربي من جهة ثانية وتطوير هياكلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **دراسة أسيري (2008) بعنوان: "العلاقات الكويتية – الإيرانية : الطموح والعقبات 2008"**، يكمن واقع العلاقات الكويتية – الإيرانية في علاقات إستراتيجية، لدولتين متجاورتين تقعان في إقليم جغرافي يتسم بتنازع التيارات السياسية وتمركز مصالح قوى دولية مختلفة. وتتسم هذه العلاقات بفترات من التوتر والشد والجذب مبنية على عوامل ذاتية وإقليمية ودولية. وتتمثل إشكالية الدراسة في إيجاد السبل لتعميق هذه العلاقات وإيجاد آليات لحوار إستراتيجي كويتي – إيراني. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث تتعلق باستعراض العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، والعقبات التي تواجه تحسين العلاقات، والقوة العسكرية لإيران والرؤى تجاه هذه القوة، وأخيراً برؤية مستقبلية. وتحدد طبيعة العلاقات الثنائية بأربعة عوامل وهي، أولاً: التوجه الإستراتيجي، ثانياً: عوامل التجاذب والتباعد، ثالثاً: العوامل الثقافية والدينية والتاريخية، وأخيراً متطلبات أو ضرورات التعاون المشترك مثل التقارب الجغرافي، التعاون النفطي، المحافظة على الثروة السمكية والبحرية والبيئية.
- **دراسة مرزوق (2002)، بعنوان: "المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية، (دراسة حالة)، الغزو العراقي لدولة الكويت، من خلال الوثائق الكويتية"**. تناولت هذه الدراسة موضوع المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية (دراسة حالة) الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال الوثائق الكويتية، هادفة إلى تحديد طبيعة السلوك الخارجي للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق خلال الفترة (1961–1990) ومدى أثر عامل الغزو العراقي لدولة الكويت على سياسة الكويت الخارجية، بافتراض عدة فرضيات في المقدمة وباستخدام منهاج البحث العلمي للوصول إلى نتائج من خلال هذه الدراسة. وتم من خلال الدراسة استعراض الموروث التاريخي لسياسة الكويت الخارجية اتجاه العراق من عام (1961–1990) إلى فترة الاحتلال العراقي لدولة الكويت. وتم دراسة المرتكزات والثوابت للسياسة الخارجية الكويتية اتجاه العراق من عام (1990–2001) بعد تحرير دولة الكويت. كما تناولت هذه الدراسة موضوع الغزو لدولة الكويت وأثره على سياسة الكويت الخارجية وعلى العلاقات العربية –العربية، والمتغير الذي طرأ على سياسة الكويت الخارجية قبل الغزو العراقي لدولة الكويت وبعد تحرير دولة الكويت، وأثر هذا المتغير على سياسة الكويت الخارجية.

- **الدراسات الأجنبية**

- **دراسة كاتزمان (Katzman, 2011) بعنوان: " الكويت: الأمن، إعادة التشكيل، وسياسة الولايات المتحدة"**، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الكويت للتعامل مع الأزمات التي واجهت منطقة الخليج العربي، وبالأخص الجهود التي بذلتها للقضاء على التهديدات التي فرضت عبر العراق ومن ثم تحقيق الاستقرار في المنطقة. وبسبب توطيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات بين الأمم المتحدة والكويت، فقد زاد ذلك من قربها من جهود الأمم المتحدة للمحافظة على العلاقة العراقية الإيرانية. كما أشارت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار الحكومي في الكويت قد يعمل على إعاقة جهود الأمم المتحدة في استخدام الكويت كحجر زاوية في منطقة الخليج، كما تشهد العلاقات الكويتية مسألة من عدم الاستقرار مع الحكومة الحالية للعراق، وذلك بسبب القضايا الإقليمية والاقتصادية والسياسية البالغة بينهما منذ غزو العراق للكويت عام 1990.

- **دراسة روجرز (Rogers,2010) بعنوان: "إيران عواقب حرب" ، حللت فيها النتائج المحتملة لعملية عسكرية على إيران**، تشنها الولايات المتحدة أو إسرائيل. وقالت الدراسة حينهها أنه على الرغم من أن الضربة الأمريكية ستدمر برامج الصواريخ، والبرنامج النووي، فإن إيران ستمتلك أساليب عدو للرد رغم الضربة الاستباقية الأمريكية، ومن هذه الأساليب قطع خطوط إنتاج وتصدير النفط الخليجي، تحريك المتمردين في العراق، تشجيع حلفائها في جنوب لبنان على مهاجمة "إسرائيل"، وتصميم إيران على إعادة بناء برنامجها النووي وتطويره بسرعة ليتحول إلى برنامج تسلح نووي، والانسحاب من معاهدة الحد من الانتشار النووي. وهذا ما سيتطلب شن المزيد من الهجمات ضد إيران، وبالتالي، فإن أي عملية عسكرية ضد إيران لن تكون أمراً قصير المدى، بل ستؤجج فتيل مواجهة معقدة طويلة الأمد. وهذا ما يستدعي استبعاد الخيار العسكري.

وتعد هذه الدراسة استكمالا للدراسة التي صدرت سنة2006، وفيها ترى مجموعة أوكسفورد إن الخطر الأكبر حالياً هو قيام إسرائيل بتنفيذ عملية عسكرية على إيران. وفيما تلحظ هذه الدراسة السياق الأمريكي للموضوع، تركز في المقابل على القدرات الإسرائيلية وعلى الرد الإيراني المحتمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الإيرانية وعلاقتها مع دولة الكويت

يقصد بالسياسة الخارجية على أنها "السياسة التي يتم بها تنظيم علاقات الدولة ونشاط رعاياها مع غيرها من الدول، وتهدف إلى صيانة استقلال وأمن وحماية مصالحها، ووضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية هي من مسؤوليات القادة العليا للدولة" (عبد أسع، 1999 :383). وعرفت أيضاً بأنها "السلوك السياسي الخارجي لصانعي القرار والذي يعبر عن إرادة دولته ومصالحها تجاه غيرها من الوحدات السياسية أو الدول خلال فترة زمنية معنية ولتحقيق أهداف محددة".وتعرف كذلك على أنها "مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك أو أنها الخطة أو مجموعة الخطط للسياسة الخارجية أو القرارات السياسية الخارجية" (الخزرجي، 2005 :62). وبأنها "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي"(بدوي، 1991 :40-41). وهي عبارة عن "مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم"(الكيالي،1979 :26).

وتتكون السياسية الخارجية لأية دولة من الوسائل التي تختارها لتحقيق أهدافها في حلبة السياسة الدولية. وعليه فإن السياسة الخارجية هي تصور وأداء لدور وطني معين. فإن السياسة الخارجية الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979 سياسة لم تتسم بالثبات أو التماسك، وتعد سياسة غامضة في التوجهات لدى الدول الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الازدواجية في التعامل والسلوك، ومرت بعدة مراحل ففي البداية كان العامل الثوري العنصر الأساسي الموجّه للسياسة الخارجية، وكان الشأن الداخلي ومنع مكونات المجتمع من التفتت أي الحفاظ على اللحمة الوطنية من أهم العناصر التي سعت إيران للحفاظ عليها وكما صدرت ثورتها فإنها تصدر همومها أيضاً؛ أما العامل الأمني فقد شكل الهاجس الأساسي في علاقتها مع المحيط الإقليمي، وشكل التوجه الأساسي في رسم السياسة الخارجية الإيرانية، والذي دعى إلى رفع قدراتها العسكرية لأعلى مستوى، كخيارات تعتمد عليها لتحقيق أهداف وطنية ولمواجهة التهديدات المحتملة إقليمياً ودولياً(العبادي، 2012 :8).

وقد واجهت السياسة الإيرانية الخارجية في بداية الثورة الإيرانية في الثمانينيات العديد من التوترات والعداءات على خلفية السياسة الإيرانية الهادفة إلى تصدير نموذج الثورة الإيرانية إلى الداخل الكويتي والخليج العربي، ودعمها للعديد من الحركات الشيعية المتطرفة داخل دول منطقة الخليج لخلخلة الأوضاع الاجتماعية القائمة فيها، وهذا يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار الأمني في الداخل الكويتي، بالإضافة إلى سعي إيران بتصدير الهموم الداخلية الإيرانية نتيجة لما تعانيه من أزمة اقتصادية واجتماعية زعزعت النسيج الاجتماعي فيها، وهذا أدى إلى تنافر العلاقات إقليمياً، فكان لابد من إجراء تغيرات في السياسة الخارجية التي طال ثباتها في النهج الثوري ولابد أن تواكب التغيرات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى لتوطيد العلاقات مع دولة الكويت ودول الجوار الإقليمي والدولي، وهذا ما بدأت به النخب السياسة الإيرانية بالتوجه إليه في التسعينيات من القرن الماضي إلا أن هناك إزدواجية في السياسة الخارجية الإيرانية والتي أدت إلى انعدام الثقة بين البلدين وبلدان الخليج العربي(المطيري، 2012 :10).

فالنخب السياسية في إيران تسعى إلى تطبيق مبادئ الثورة؛ فبدلاً من تصدير الثورة أصبح المسمى الجديد السياحة الدينية، والتقارب بين إيران والكويت ودول الخليج الهدف منه كان زعزعت الأمن الداخلي فيها والتدخل في شؤونها الخارجية. وتعي إيران أن أمان دولة الكويت هو جزء من الأمن الدولي فالكويت تشكل عمقاً استراتيجياً للدول الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة والاتفاقيات الأمنية التي وقعتها الكويت والخليج مع الولايات المتحدة، وهذا ما حرك السياسة الخارجية الإيرانية إلى أن تعمل على زعزعت الأمن في المنطقة لتحقيق أهدافها.

وتتمثل السياسة الإيرانية الخارجية بالثورة الإيرانية التي تعتبر أنجح ثورة إسلامية في العصر الحديث، وهي التي كان لها بالغ الأثر على سياستها الخارجية وتوجهاتها، ويأتي ذلك التغيير الحادث في داخل إيران وفي رؤيتها للعالم الخارجي ولتغير خريطة الحلفاء والخصوم في البيئة الدولية والإقليمية، ومنذ ذلك الوقت عانى صانعي القرار الإيراني من الحيرة والتخبط، وأصبح بين تحقيق المصلحة القومية ومتطلباتها، وبين متطلبات الأهداف الأيدولوجية والتحول الحاصل في التهديد للدولة الإيرانية والفرص المتاحة أمام النظام الإيراني(الشرقاوي،2001).

ومن المعلوم أن "السياسة الخارجية خريطة الدول من أجل ترقب الحدث، حيث أن السياسة الخارجية تؤثر وبشكل مباشر في السياسة الداخلية للدول، مما يستدعي وجود سياسة خارجية قوية قادرة على مواكبة التغيرات والأحداث، لإنها تحتاج إلى صناعة القرار لمواجهة الخصوم، وجمع الحلفاء، ورؤيا للعالم بناء على الأيديولوجية ومتطلباتها الداخلية والمصلحة السياسة كما تقتضيها الأهداف". والنظام الإيراني يفرض خصوصية نفسها على الإدراك السياسي العربي، وهو نظام معقد، وتحالفاتها وصراعاتها التي تثير قلق دول الجوار، تؤدي إلى إدراكهم بأن إيران مصدر تهديد لأمن الخليج العربي أو حليفاً استراتيجياً محتملاً. كما أن النظام الإيراني يوصف على أنه نظام "طائفي مذهبي"، وهذا ما نصت عليه مواد الدستور الإيراني(العبادي،2013 :17، 32).

ولدولة الكويت موقف في كافة القضايا العالقة بين إيران ودول الخليج سواء على الجزر الإمارتية أو من النواحي الأمنية والاستقرار، ومواقف في الأزمات التي لا تنفك إيران عن اختلاقها من أجل التوصل إلى أهدافها السياسية الخارجية والتي تنبع من الداخل الإيراني من خلال تصدير همومها كما تصدر ثورتها، وتحاول جاهدة إيران توطيد العلاقات بين الكويت ودول مجلس التعاون إلا أن هناك حذر وقلق نتيجة تدخل إيران في شؤون الكويت ودول المنطقة الداخلية، وإحداث القلاقل في الداخل الكويتي سواء من خلال خلايا إرهابية أو من خلال حقل الدرة التي أثارت أزمته في الآونة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخيرة، أو من خلال البرنامج النووي على الرغم من التوصل إلى اتفاق دولي بشأنه، إلا أن هذا الأمر لا يعطي دول الخليج الأمن والاستقرار الدائم، فسياسة إيران الخارجية غامضة ومتناقضة في نفس الوقت.

وسوف يتم تناول الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مراحل تطور السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مراحل تطور السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية

تعد السياسة الخارجية لأي بلد امتداداً لسياستها الداخلية، كما يعد سلوكها الخارجي حصيلة تفاعلات موجودة في الداخل، ويرتبط السلوك الخارجي الإقليمي للدول ارتباطاً وثيقاً بالنسيج الداخلي وخصائص العناصر الرئيسية فيه، ومن هنا فإن هناك مجموعة من الأسباب التي ساهمت في زيادة اهتمام إيران في المنطقة العربية، ومنها ارتباطها بقوى محلية مؤيدة أو مرتبطة بسلوك المؤسسات الإيرانية الداخلية، سواء بحكم الانتماء الطائفي أو الارتباط الأمني، أو العلاقات السياسية ذات الطابع المصلحي مع بعض الدول العربية، وأبرزها العلاقة التي توصف بالإستراتيجية مع سوريا، وسعت إيران إلى تحقيق جملة من أهداف سياستها الخارجية، وذلك من خلال استغلال الثقل الشيعي في بعض دول المنطقة، مما أتاح الفرصة لإيران للتغلغل فيها واستخدام الشعارات الطائفية وذرائع الدفاع عن الطائفة الشيعية من خلال محاولاتها التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.

أولاً: صنع السياسة الخارجية الإيرانية :

تُشكل محددات السياسية الخارجية الإيرانية، مدخلات لصنع السياسة الخارجية الإيرانية، حيث تتباين هذه المحددات في التأثير على صنع السياسة الخارجية، وينعكس هذا التأثير على إجراءات اتخاذ وصنع القرار الذي يكاد محصوراً بالنهاية بيد المرشد (الولي الفقيه) ووزارة الخارجية التي يهيمن عليها الرئيس ووزير الخارجية، وتبعاً لقوة هذه المحددات تُصنع السياسة الخارجية والتي يكون لها أربعة نماذج كما يلي:

1. **إستراتيجية التبني** : يقصد بهذه الإستراتيجية الإلتزام بالأعراف والشرعية الدولية، وقد ظهرت هذه الإستراتيجية بوضوح في السلوك الإيراني الخارجي أثناء فترة الغزو العراقي لدولة الكويت، حيث التزمت إيران بالقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ، وخاصة فيما يتعلق بتوقيع العقوبات على بغداد (محمد،1999 :26).
2. **إستراتيجية التحفيز الذاتي:** وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تأكيد إيران الإقليمي وضرورة احتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية الأسيوية والخليجية والعربية. ويدخل في إطار هذه الاستراتيجية احتجاج ايران المتكرر على أية ترتيبات أمنية في المنطقة يمكن أن تؤدي إلى عزل واستبعاد إيران، خاصة وأنها حصلت على تعهدات دولية متعددة، لا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية، على أنها ستشارك في الترتيبات الأمنية الإقليمية في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية، ويدخل أيضاً في إطار هذه الإستراتيجية مشاركة إيران في اجتماعات دول الجوار الإقليمي للعراق بعد الحرب الأمريكية على العراق بهدف المساهمة في وضع الترتيبات الأمنية الجديدة للمنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. **إستراتيجية المساومات:** تدخل هذه الإستراتيجية في صلب السلوك السياسي الإيراني الخارجي، حيث توجد مساحات كبيرة للمناورة الدبلوماسية، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق أعلى درجة من الربحية، وقد تبلورت هذه السياسة خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت، عندما استطاعت إيران إجبار العراق على التنازل عن جميع شروطه في النزاع القائم بين البلدين، والرجوع إلى اتفاقية الجزائر التي كان العراق قد ألغاها قبيل حربه مع إيران.
4. **إستراتيجية التصلب:** تهدف هذه الإستراتيجية إلى إظهار استقلالية إيران عن التبعية للغرب، وخاصة الولايات المتحدة، وذلك من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية، ورفضها لجميع أنواع الهيمنة العالمية على منطقة الخليج، كما تركز هذه السياسة على المبادئ الرئيسية للثورة، وعدم التخلي عنها، وهذه الإستراتيجية لا تقتصر فقط على النواحي القانونية والدستورية، وإنما تمتد إلى ما يسمى النفسية الجغرافية السياسية عند الإيرانيين ذات الجذور التاريخية والثقافية، وعادة ما تصدر هذه الإستراتيجية على شكل تصريحات حادة من قبل العلماء في موضوع ينطوي على عناصر الهيمنة الخارجية، أو عند حدوث قضية دولية، تبدي إيران تأييدها للعالم الإسلامي، كالاعتداء الإسرائيلي على جنوب لبنان، كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى الحشد والتجيش الداخلي والخارجي لتطوير الظلم على الذات من قبل الآخرين، والتي تسمى "self-Image Camealism"(محمد، 1999 :26-27).

تكشف هذه الأنماط الاستراتيجية الأربعة عن مدى تعقد عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية، وبالتالي ليس كل ما يصدر عن إيران في سياستها الخارجية له مدلول مباشر ومحدد على دولة ما، أكثر من مدلولاته غير المباشرة في الكثير من الأحيان .

ثانياً: مراكز الضغط وعوامل التأثير: يمكن تقسيم عوامل التأثير على السياسة الخارجية الإيرانية إلى نوعين، هما:

1- عوامل داخلية :

أ. **المطبوعات الداخلية:** هناك مطبوعات تصدر باللغة الفارسية، وأخرى تصدر بلغات أجنبية، حيث تؤثر المطبوعات الفارسية بشكل أو بآخر على توجهات الحكومة ومواقفها، ومن حيث التوجه فهذه المطبوعات إما محافظة أو معدلة أو شديدة التطرف.

ب. **منبر صلاة الجمعة في طهران والمدن الأخرى:** عادة، تأتي الموضوعات المطروحة في خطب صلاة الجمعة متماشية مع مخططات الحكومة، ولكن في بعض الأحيان يؤثر انتماء بعض الخطباء على رأي الحكومة نفسها، وأحياناً تنظر إليها الحكومات الأجنبية على أنها تعبير عن رأي الحكومة الإيرانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. **بيوت كبار الفقهاء الآيات العظام:** يعد رأي فقهاء المذهب الشيعي مصدراً للتأثير، وذلك لاستقلالية هؤلاء الفقهاء عن نظام الحكم القائم، نظراً لما يتمتعون به من مركز ديني وشعبي(بيزن، 2000 :123).

د. **رابطة الفقهاء المناضلين.**

2- **عوامل خارجية:**

أ. **المنظمات الدولية:** الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي.

ب. **المطبوعات الأجنبية:** تعد المطبوعات الأجنبية الدولية احدى المراكز القوية في عالم السياسة، والمسماه " إمبراطورية الأنباء العالمية"، وتلعب دوراً بالغ الأهمية إما في عزلة أي دولة سياسياً، أو العكس مثلما حدث أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، فقد وجهت هذه الإمبراطورية ضربات قوية ومؤثرة لمسار السياسة الخارجية الإيرانية، وأبرز هذه الوكالات أسوشيتيد برس، فرانس برس، تاس وأنسا.

ج. **الإذاعات الأجنبية:** حيث تذيع أخباراً سرية مما يكبل صانعي ومنفذي السياسة الخارجية الإيرانية، ومن أهم هذه الإذاعات: بي بي سي، صوت أمريكا، راديو إسرائيل.

د. **الجماعات والتكتلات السياسية المناهضة لإيران وحكوماتها:** لا تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية، ولكن تفعل دعايتها فعلها في التأثير على الرأي العام العالمي، وتضطر إيران في هذه الحالة إلى الرد عليه (بيزن، 2000 :125).

اتخاذ القرار الايراني :

أولاً: مفهوم اتخاذ القرار: يُعرّف اتخاذ القرار على أنه "مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل اختيار معين أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة، أي الأسس الرسمية وغير الرسمية التي يتم بمقتضاها تقييم الاختيارات المتاحة والتوفيق بين اختلافات الرأي بين مجموعة اتخاذ القرار" (Charle Hermann, 1978: 69)، وهناك ثلاثة نماذج قائمة، وتعود إلى دور الزعماء والقادة وجماهير الشعب في اتخاذ القرار، وهي كما يلي :

1- النموذج الديمقراطي.
2- النموذج النخبوي.
3- نموذج القاعدة الفردية.

والمعيار في النموذج الديمقراطي هو احترام آراء جماهير الشعب عند اتخاذ القرار، أما في النموذج النخبوي فاتخاذ القرار يبادر به فرد أو جماعة بعينها، أما أنموذج القاعدة الفردية يتم اتخاذ القرار فيه مع ميل شديد لإقصاء رأي الزعامة والإدارة(مختارات ايرانية، 2000 :9)، وانتقد عدد من الكتاب النموذج الديمقراطي في اتخاذ القرار، على أساس أن الديمقراطية أقل فاعلية من الطرق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التسلطية، وأوضح "دي توكفيل" أن الإدارة الفعالة للشؤون الخارجية تتطلب السرية والتخطيط والمثابرة وهذه القيم لا تتوفر إلا في النظم التسلطية، كذلك انتقد " والترليبمان" النموذج الديمقراطي بدعوى أن الجماهير ليس لديها الدراية الكافية بشؤون السياسية الخارجية وتسعى دائماً لإتباع الطريق السهل للتخلص من الأوضاع التي تتطلب تفكيراً وتصرفاً حاسماً (walter lippmann, 1955:23-24.) .

وعليه، يتضح أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقوم بتحديد مصالحها على أساس النموذج النخبوي، فعلى هذا الأساس كانت المرجعية في تحديد المصالح ملقاة على عاتق زعامة (الفقيه الجامع للشروط)، وذلك على المستوى غير المنصوص عليه (القوانين غير المخالفة للشرع)، وعلى مستوى الأحكام الثانوية كانت المرجعية ملقاة على عاتق الخبراء المختصين (مجلس الشورى الإسلامي – مجمع تشخيص مصلحة النظام)، وجماهير الشعب لها دورها بالفعل في تحديد وتشخيص المصلحة العامة عن طريق النخبة، وأيضاً دور الخبراء والمختصين من غير الفقهاء، ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تأتي مسألة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمصالح القومية من القاعدة إلى القمة أو من الأسفل إلى الأعلى (نيا، 2001 :12).

ثانياً: هيكل اتخاذ القرار: يقصد به ترتيب معين للعلاقات والأدوار بين الأفراد المسئولين عن اتخاذ القرار داخل نظام الحكم الإيراني، وفي هذا الإطار يمكن وصف هيكل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الايرانية انطلاقاً من إدراك الابعاد التالية (john lovell.1970 :254):

1- **توزيع السلطة:** يقصد بذلك، ما إذا كانت سلطة اتخاذ القرار موزعة بشكل متكافئ أم بشكل غير متكافئ، ففي الفترة الواقعة بين عامي (1970-1980) كان هيكل اتخاذ القرار يسيطر عليه مرشد الثورة الإسلامية الإمام الخميني، ويشارك أعضاء القيادة الإيرانية قائد الثورة معظم آرائه ويؤكدون في معظم الحالات تفضيلاته، ومن ثم، فإن عملية اتخاذ القرار تتسم بسرعة اتخاذ القرار.

2- **دور الأعضاء:** والمقصود هنا، مدى استقلال حلقات اتخاذ القرار على صعيد الأشخاص والمؤسسات، ففي اتخاذ القرار الإيراني ووفقاً لما ورد في المادة (57) من الدستور والتي نصت على أن: "السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي : السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية وهي تمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وذلك وفقاً للمراد اللاحقة في هذا الدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة بعضها عن بعض"(الدستور الايراني: 54).

وبالتالي تنطوي عملية اتخاذ القرار على دفاع كل عضو فيها عن آراء المؤسسة التي يمثلها، مما ينشأ نوع من البطء والجمود من الاتجاهات (المحافظ والإصلاحي)، وكما يتضح من نص المادة (57) من الدستور الإيراني أن الاستقلال بين السلطات الثلاث يشوبه عدم التوازن، لأن مجموعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطة التشريعية (مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور) غير معادلة ومماثلة للسلطتين التنفيذية والقضائية، وأن مجلس الشورى هو المؤسسة الوحيدة غير القابلة للحل، ولا يعد مسئولاً أمام السلطتين التنفيذية والقضائية، لكن تتم مراقبته والإشراف عليه بواسطة مجلس صيانة الدستور، كما أن مجمع تشخيص مصلحة النظام يأتي في مرتبة متقدمة على مجلس الشورى الإسلامي (منفرد ، 2002 :8)، مما يعني أن أدوار الاعضاء في عملية اتخاذ القرار الإيراني غير متوازنة رغم استقلالها في نظام الحكم الإيراني كما هو مبين في الشكل الآتي :

الشكل رقم (1)

السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية

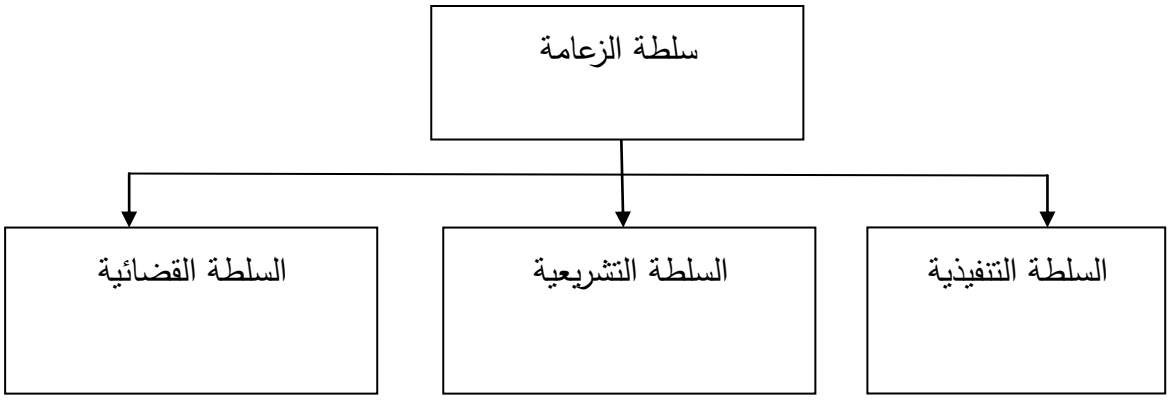

المصدر: منفرد ، محمد علي ، صنيعي، منفرد ،(2002) فصل السلطات في الدستور الايراني، مختارات ايرانية، عدد 25 اغسطس ، ص 8.

3- **التفاوت بين نمط السلطة الرسمي ونمط السلطة غير الرسمي** : ويقصد بذلك، ما إذا كانت المؤسسة المنوط بها اتخاذ القرار رسمياً هي ذاتها المؤسسة التي تقوم باتخاذ القرار فعلياً، ويتبين من نص المادة (57) من الدستور أن السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية هي حلقات أساسية في اتخاذ القرار ولكنها تعمل تحت اشراف مرشد الثورة الذي تؤل له في النهاية سلطة اتخاذ القرار الفعلية.

ويتم تنفيذ وتسيير بعض وظائف الزعامة بواسطة مؤسسات تابعة لها وهذه المؤسسات منصوص عليها ولها مكانة محددة في الدستور مثل مجلس صيانة الدستور، والمجلس الأعلى للأمن القومي ، إلا أن قطاعاً آخر من الوظائف الكثيرة الهامة الخاصة بمقام الزعامة مثل كيفية المراقبة على حسن تنفيذ السياسات الكلية للنظام وضمان تنفيذها، وطريقة حل الاختلاف وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث ، وكيفية حل مشكلات النظام وغير ذلك ، مثل هذه الوظائف لم تأخذ بعد الشكل المؤسسي ولم تصبح في إطار محدد وملزم(ايماني ،2002 :11).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- **مؤسسة هيكل اتخاذ القرار:** وتعني مدى وجود مجموعة من الأطر والقواعد المتفق عليها كإطار لاتخاذ القرار، سواء كانت تلك الأطر والقواعد الرسمية أم غير الرسمية، فعلى الرغم من أن الأطر الرسمية لاتخاذ القرار في إيران محددة كما ورد في المادة (58) من الدستور الإيراني، إلا أنها تتغير من موقف لآخر، فخلال السعي الإيراني لتحقيق اهداف السياسة الخارجية الإيرانية والمحافظة على بقاء النظام، يتم الاعتماد على حالة من التوفيق بين الواقعية وبين التطلعات والأمنيات الإيديولوجية ومبادئ الثورة الإسلامية، مما يجعل القيادة الإيرانية تدريجياً بشكل أكثر عقلانية مع اقترابها من النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية، مما يؤدي بالنهاية أن تكون سلطة اتخاذ القرار الإيراني خارج دائرة الولي الفقيه مرشد الثورة الإسلامية لتنتقل إلى رئيس السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية صاحب الاتجاه الواقعي في السياسة الخارجية الإيرانية.

5- **أسلوب الاتصال داخل هيكل اتخاذ القرار**، ترتبط عملية الاتصال الرسمي أو غير الرسمي في النظام السياسي الإيراني بوجود قواعد ونظم تحدد آليات اتخاذ القرار ويتم ذلك بشكل دوري، حيث يجتمع أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية وفق النظام الخاص لكل منهما، وكذلك المجالس التابعة لمرشد الثورة، حيث تنتقل المعلومات وفق تسلسل النظام الإيراني لتصل إلى مرشد الثورة، ويمكن أن تكون حركة انتقال المعلومات بالاتجاه المعاكس، كما لا تتوافر أجهزة لجمع المعلومات وعدد أعضاء المجموعة بها باستثناء مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الخارجية، ولا يوجد لهؤلاء الأعضاء مصادر مستقلة لجمع المعلومات، والشكل التالي يوضح أسلوب الاتصال داخل هيكل اتخاذ القرار.

شكل اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979 نقطة تحول في تاريخ إيران الحديث (أحمدي، البحث عن الاستقرار : 411)، حيث غيرت تلك الثورة وجهة الحياة كلها في إيران، ومن أهم أسباب اندلاع تلك الثورة ما يلي: وجود الاستبداد الداخلي وعدم توافر الحريات السياسية، ووجود الفقر واختلاف الطبقات الاجتماعية بشكل عام، وغياب العدالة الاجتماعية في إيران، ومواجهة نظام الشاه لعلماء الدين والمفكرين الإسلاميين ومحاولته محو القيم الإسلامية في البلاد، والخضوع للتبعية الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان لنجاح الثورة الإسلامية الإيرانية في 11 شباط 1979 على يد مرشد الثورة "آية الله الخميني"(أل حامد، 1997 :5)، الدور الكبير في القضاء على نظام الشاه الملكي، ووضع قواعد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما مهدت الطريق لتأسيس كيان سياسي جديد مبني على القيم التي انعكست في شعار الثورة الإسلامية " الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية" (بخش، 2005 :35)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبذلك تمكن الإمام الخميني من إنهاء النظام الملكي وإعلانه عن بدء مرحلة جديدة، إذ حول إيران من إمبراطورية الشاه إلى دول إسلامية تقوم على النظام الجمهوري (الحسيني، 1990 :35-39) .

وفي نيسان 1979، أُعلن رسمياً عن نظام الحكم في إيران تحت عنوان " الجمهورية الإسلامية"، وذلك بعد الاستفتاء العام الذي تم بأمر من الإمام الخميني، وقد لقي ذلك تجاوباً شعبياً من قبل الجماهير الإيرانية بنسبة 98.2% من مجموع الأصوات، وبذلك تحررت إيران رسمياً من نظام الشاه(رياض،(د.ت) :72-158).

كانت السياسة الإيرانية منذ عهد الشاه تقوم على التواصل في علاقاتها مع الدول الأخرى تارة، وعلى الانقطاع في هذه العلاقات تارة أخرى، وهو ما يتضح على سبيل المثال في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت بين التواصل والانقطاع، كما كانت السياسة الإيرانية تقوم في مرحلة معينة على شعار تصدير الثورة ذات الطابع الإسلامي، لتتحول في فترة أخرى إلى الانتقال من الثورة إلى الدولة(حداد، 1992: 4).

ولم يخلو السلوك السياسي الإيراني بشكل عام من التأثيرات النظرية والإيديولوجية المتمثلة بالثورات والأزمات، فمنذ نجاح الثورة الإيرانية سجلت السياسة الخارجية الإيرانية نوعاً من التحول (القلم، 1993: 24)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط

تحتل الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقع استراتيجي هام اقرب إلى قلب الشرق الأوسط، حيث يفصل الخليج العربي بينها وبين أقطار الخليج العربي عامة، ودول مجلس التعاون خاصة ، وتعتبر الإيرانية من كبرى القوى الإقليمية في النظام الإقليمي الخليجي خاصة، وسيتم عرض السياسة الخارجية الايرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال المحاور التالية:

المطلب الأول: السياسة الإيرانية في محيطها الإقليمي:

يمثل الخليج العربي مركز الأولوية في السياسة الخارجية الإيرانية ، وقد أكد ذلك أحد مسئولي وزارة الخارجية الإيرانية وذلك في كانون الأول / ديسمبر من عام 1990 ، قائلاً: "أن الخليج الفارسي هو حديقتنا الخلفية ، وأمنه بالنسبة إلينا هو ذو أهمية حياتية"(أحمدي، البحث عن الاستقرار : 6). فهو فضلاً عن كونه المصدر الرئيسي للنفط في الشرق الأوسط ، فإنه يشكل ممراً مائياً فائقاً الأهمية ، ومركزاً للتجارة للبلدان التي تطل عليه (إيران ، العراق ، ودول مجلس التعاون) ، وهكذا فإن القيمة الأساسية للخليج العربي بالنسبة إلى إيران تكمن في توفير الأمن والمصالح الاقتصادية .

ونظراً للأهمية التي يتمتع بها الخليج العربي، فإن القوتان الرئيسيتان في الخليج (إيران والسعودية) إلى جانب العراق قبل أزمة الخليج الثانية، تتنافسان من أجل السيطرة عليه، وذلك رغم التباين بينهما في القوه والموارد النفطية، وقد امتازت السياسية الإيرانية منذ أيامها الأولى بالغموض وعدم الوضوح في علاقاتها مع الدول العربية، وتعد علاقات إيران بدولة الإمارات العربية المتحدة، دليلاً على مدى تعقد العلاقات الإقليمية المتبادلة بين العرب وإيران وتعدد أبعادها ، فعلى الدوام تتسم هذه العلاقات بالشك والريبة، وتعد الحرب العراقية – الإيرانية، دليلاً آخر على مدى تعقد العلاقات الإيرانية – العربية، نظراً لما سببته هذه الحرب من خسائر بشرية واقتصادية وسياسية كبيرة على الصعيدين الإيراني والعراقي(نوفل، 2014 :194).

ومع ازدياد المشكلات العسكرية والاقتصادية والدمار الذي خلفته الثورة الإيرانية وحرب الخليج الأولى، واصطفاف القوى على المستوى الإقليمي والعالمي ، ودخول العالم مرحلة النظام العالمي الجديد، ونشوب أزمة الخليج الثانية عام 1990 ، تلك الأزمة التي أعادت ميزاناً إقليمياً للقوة أكثر انسجاماً للمصالح الأمريكية، بشجب الغزو العراقي للكويت، وتقليص القدرة العسكرية للعراق، فإن الجمهورية الإيرانية شرعت تدريجياً بالتخلي عن سياستها الأولى والاتجاه نحو الانعطاف في أواخر الحرب مع العراق، إلا أن التنفيذ الكلي في التوجه الإيراني لم يحدث إلا مع انتهاء الأزمة عام 1991(الغفلي، 1997 : 9).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبانتهاء حرب الخليج الثانية، بدأت إيران مساعيها من أجل تعزيز دورها الإقليمي في الخليج، من خلال شعورها بأن الوقت قد حان لاستيراد المكانة التي تستحقها في المنطقة ، بعد عقد كامل من عدم الاستقرار الداخلي والمجابهات الخارجية، وكان الهدف هو استعادة النفوذ الذي فقدته الجمهورية الإيرانية، منذ أواخر السبعينيات، عندما كانت القوة المهيمنة على سواحل الخليج.

لقد تعاظم دور إيران في الخليج نتيجة التغيرات التي طرأت على المناخ الإقليمي، ومن هذه التغيرات، هزيمة العراق وتهميش دورة الإقليمي، وانهيار الاتحاد السوفيتي، الذي كان يمثل التهديد الأكبر لوحدة الأراضي الإيرانية، الأمر الذي قلل من التهديدات التي تواجه ايران على حدودها الشمالية، وأتاح لها فرصة تخصيص قدر اكبر من طاقتها ومواردها للساحة الجنوبية، ومع ذلك تواجه الطموحات الإيرانية سلسلة من التحديات الهائلة التي تتمثل في الوجود العسكري والسياسي الغربي، خاصة الأمريكي، في منطقة الخليج وارتياب دول المنطقة من نوايا إيران، وظروفها الاقتصادية الصعبة، وعدم استقرار الأوضاع الداخلية فيها.

أكدت إيران أنها تريد تلعب دوراً رئيساً في الإستراتيجية الإقليمية، فقد استهدفت منع حدوث أي تغيير جيوستراتيجي في الخليج لغير صالحها، فالدور الاستراتيجي اعتبر من الثوابت الأساسية في الخارجية الإيرانية (Garysick, 1987 :71)، وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي اندفعت إيران نحو آسيا الوسطى ، وما يبرز ذلك الاندفاع، هو أن إيران وجدت باستقلال جمهوريات آسيا الوسطى فرصة ذهبية لإعادة تثبت سياستها الخارجية، والبحث عن أصدقاء جدد بعدما افقدتها اتجاهاتها المتشددة قدراً من الاحتكاك والتعامل مع الدول المجاورة لها داخل الشرق الأوسط ، أو مع تلك الدول خارج الشرق الأوسط (Ibrahim, 1993 :21-23).

فالسياسة الاقليمية الإيرانية تعتمد في المدى القصير على مبدأ توازن القوى كما تبين من تأكيد وزير خارجيتها كمال خرازي على استثناء الدول غير الخليجية (مصر ، سوريا) من الترتيبات الامنية في الخليج الذي ينتظر أن يعزز الثقل الإيراني في معالجة ميزان القوة الخليجي بعد الحرب، وإن السلوك الإيراني يعتمد، في المدى البعيد، على مبدأ توازن المصالح بين دول الخليج بوصفة الركيزة الأساسية لضمان أمن المنطقة ولكن اتباع هذا النهج سيبقى مرهوناً بعدة أمور منها (مجموعة باحثين، 1991 :152):

- تصفية الخلافات التي ما زالت تميز العلاقات الخليجية، بما في ذلك تسوية الخلافات بين العراق وكل من إيران ودول الخليج .
- اقتناع جميع الأطراف بمصلحتها في التعاون.
- الخطوات التمهيدية التي يمكن أن يعتمد عليها لتحقيق ضرب من تداخل المصالح في المنطقة.

وقد ظهرت بوادر جادة من قبل الحكومة الإيرانية من أجل تحسين خلافاتها على المستوى الإقليمي، وخاصة مع الطرف الخليجي، إذ أصبحت دول الخليج تطلب من إيران التعاون الفعال من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجل أمن الخليج (التل، 2000 :17)، وقد أرتبط ذلك بدعوة خاتمي إلى تحسين العلاقات الإيرانية – الخليجية وتوثيقها، وهذا الأمر كفيل أن يساعد على عدم تمكين الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من ذريعة للوجود العسكري في الخليج (بن جدو، 1998 :17).

بعد كل ذلك، لم تخف أي جهة إقليمية ودولية تفاؤلها بمستقبل علاقات إيران الخارجية في ظل حكومة الرئيس الإيراني السيد "محمد خاتمي" ، خصوصاً وأن الخطاب الرسمي الجديد في طهران يؤكد بوضوح أن الاستراتيجية الخارجية ستقوم على مبادئ عدة تنطلق من ثوابت نظام الجمهورية الإسلامية وتتفاعل إيجابياً مع تطورات الواقع الدولي وحقائق العالم على مشارف نهاية القرن العشرين، ولا يمكن الحكم على امكانيات العهد الجديد في تفعيل الدور الإيراني إقليمياً وإسلامياً ودولياً وإزالة المعوقات التي تعيق طريق علاقات إيران مع أكثر من دولة وحل المشكلات القائمة التي شكلت وسيشكل استمرارها أزمات سياسية واقعية إلا بعد تمحيص للممارسة وليس للقول الأمر الذي يتطلب فترة مقبلة (بن جدو، 1998 :67).

المطلب الثاني: موقف إيران من الربيع العربي في ضوء التوازنات الإقليمية والدولية

شهدت المنطقة العربية، ردود أفعال متباينة عبرت عنها الدول الإقليمية المتمثلة في إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية، و قطر، من جهة، والدول الكبرى التي مثلتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين من جهة أخرى، إذ جاءت ردود الأفعال هذه بناءً على المصالح التي تريد هذه البلدان تحقيقها خدمة لأمنها القومي، ورأت في هذه التطورات فرصة لتعميم ثقافتها الرامية إلى المزيد من المكاسب، وقد تتعارض مصالح هذه القوى الإقليمية والدولية في هذه الدول أو تلك، في حين قد تنسجم بعض التفصيلات من أجل تحقيق أهداف الأطراف المعنية بالتطورات الحاصلة، ولا يمكن فصل المصالح الإيرانية عن المصالح الإقليمية والدولية للدول الفاعلة والمؤثرة في التطورات السياسية،وذلك لأن إيران تسعى إلى تطبيق النظام الشرق الأوسطي الجديد الذي يؤمن مصالحها وأهدافها وفق رؤية سياسية أمينة في المدى القصير والبعيد.

فإن الأمن القومي الإيراني في المنطقة يتحرك في إطار المصالح الإقليمية والدولية الأخرى فيها، أكان في تقاطعه أم في انسجامه. وأفرزت الحوادث والتطورات في المنطقة العربية محورين بناء على رؤيتهما للحوادث والتطلعات، الأول تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ومعها تركيا، وإلى حد ما السعودية وبعض الدول العربية، فيما تقف روسيا وإيران والصين في المحور الثاني، ومن الصعوبة تسمية الأول المحور الأمريكي والثاني المحور الروسي، لعدم تطابق أهداف الدول المنضوية داخل هذا المحور أو ذاك.

1. **الولايات المتحدة وتركيا:** أتاحت التطورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الفرصة للولايات المتحدة وتركيا من أجل صوغ نظام سياسي فيها يخدم مصالحهما؛ فهما لم تتأخرا عن دعمهما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مصر وتونس وعلى الرغم من المصالح الاقتصادية والسياسية التي كانت تربط هذه الدول في ما بينها قبل عام 2011، وتحديداً قبل وقوع التطورات، ومارست الولايات المتحدة ضغوطاً على المؤسستين السياسية والعسكرية في مصر وتونس من أجل إزاحة كل من الرئيس المصري السابق "محمد حسني مبارك" والرئيس التونسي السابق "زين العابدين بن علي"، وعملت على تقديم المساعدة لإزاحة الرئيس الليبي السابق "معمر القذافي" من ليبيا، وتعمل في الوقت الحاضر على إطاحة الرئيس السوري "بشار الأسد"، كما وعملت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا على دعم قرارين صادرين عن مجلس الأمن الدولي من أجل التدخل في ليبيا لإسقاط القذافي وتحقيق" مصالح الأسرة الدولية" حيث تسعى البلدين لإسقاط النظام السياسي في سورية؛ إذ تدعم تركيا مطالب المعارضة السورية بمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية، التي هي الإصلاحات السياسية، واحتضان مؤتمرات المعارضة، وإقامة مخيمات اللاجئين المبتكرة، وتمويل الجماعات المعارضة بالسلاح وتأمين دخولها إلى الأراضي السورية.

على خلاف ذلك، فإن الولايات المتحدة وتركيا اللتين وقفتا إلى جانب مطالبات الشعوب في مصر وتونس وليبيا وسورية، لم تقفا مع الشعب البحريني في مطالبه السياسية السلمية غير المسلحة، الذي يبدو واضحاً أنه تعكس المصالح المشتركة لكلا البلدين، لأن الولايات المتحدة تدرك جيداً أن أي تغيير في البحرين سيؤدي إلى تطورات سياسية في منطقة الخليج لا تخدم مصالحها. وبناء عليه، فإن هاتين الدولتين (أمريكا وتركيا) عملتا على توجيه الانتقاد إلى الحكومة البحرينية بشأن الحرية والديمقراطية، لكنهما في الحقيقة تدعمان النظام السياسي في البحرين، وبعبارة أخرى، رأت هاتان الدولتان أن أي تغيير في البحرين يمكن أن يخل بتوازن القوى لمصلحة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهذا ما يؤدي إلى تصدع النظام السياسي والأمني في المنطقة.

تسعى الولايات المتحدة وتركيا إلى تحقيق النظام السياسي الجديد من خلال الديمقراطية التي ترسم الولايات المتحدة ملامحها. وعندها أن النموذج التركي الذي يقارن الإسلام بالديمقراطية يعد النموذج الأفضل لتسويقه في الدول العربية، لأنه يخدم الأهداف والمصالح الأمريكية فحسب، وإنما يخدم أيضاً التطلعات والطموحات التركية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ترابي، 2011).

2- **المملكة العربية السعودية** : دعمت المملكة العربية السعودية التطورات في بعض الدول العربية، لكن لا ضرورة لدعم مثلها في جميع الدول العربية، وهو ما يجعلها تختلف في مواقفها عن الولايات المتحدة وتركيا، لأن النظام السياسي في السعودية لا يرتكز على آليات ديمقراطية ، ويعد من الأنظمة السياسية المحافظة التي لا تتوافر فيها الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية. وشيوع حالة الديمقراطية بإطارها التركي، أو إطارها الإسلامي السلفي والأصولي، لا يخدم النظام السياسي الحالي في المملكة العربية السعودية التي ترى أنها عامل ضغط على الحكومة والنظام،وأنه يدعم الاعتراضات الشعبية في الداخل السعودي، وتعتقد أوساط إيرانية عدة أن المواقف السعودية من التطورات كانت نحو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحفاظ على توازن القوى مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أو ألا تتجه التطورات نحو تحقيق الأهداف الإيرانية، أو أن تتجه إلى الإضرار بالمصالح الإيرانية، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح حيال الموقف من التطورات في البحرين والتطورات في سورية؛ إذ يعتقد المسئولون السعوديون أن سورية هي الدولة العربية الوحيدة التي تقف إلى جانب إيران، وأصبحت الجسر الذي عبرت من خلاله إيران إلى بلاد الشام (لبنان والأردن وفلسطين) . كما أن سورية مثلت المعبر المهم للمساعدات الإيرانية إلى "حزب الله" اللبناني وحركة "حماس" الفلسطينية" إضافة إلى أن التحالف الإيراني – السوري مثّل ضربة للمواقف العربية التي ترعاها المملكة العربية السعودية.

وتعتقد المملكة العربية السعودية أن إجراء التغيير في سورية من خلال إطاحة نظام الرئيس بشار الأسد وقيام حكومة تسيطر عليها الطائفة السنية، يمكن أن يخدم الأهداف والمصالح السعودية من خلال تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة، وترجيح كفة التوازن الاستراتيجي لمصلحة الأهداف السعودية، واتخذت المملكة بعض الإجراءات في هذا الاتجاه، فقد عملت على سحب سفيرها من دمشق، فإن موقف السعودية كان حاسماً حيال البحرين لأن التغيير البحريني يخل بميزان القوى في المنطقة لفائدة المصالح الإيرانية(كرمي، 2011).

3. **روسيا** : انعكست الخلافات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا بشكل واضح على التطورات العربية، وأصبحت المنطقة العربية ساحة للصراع الأمريكي – الروسي الذي لم يكن بعيداً عن المشكلات التي تعترض العلاقات الثنائية بين البلدين، كنصب الدرع الصاروخية في تركيا وأوروبا الشرقية، حيث تعتقد روسيا أن التطورات في بعض الدول العربية تخدم مصلحة النفوذ الأمريكي في المنطقة، من خلال تسويق النظم الأمريكية التي تستند إلى مزاوجة الإسلام المعتدل مع الديمقراطية. وتعمل روسيا على إجهاض الإجراءات الأمريكية أو عرقلتها، ابتداء من معارضتها هذه السياسة في مجلس الأمن الدولي، وانتهاء بوقوفها أمام تدخل حلف شمال الأطلسي في الشؤون السورية. وبناء عليه، رفضت الحكومة الروسية دعوات المعارضة السورية إلى وقف الدعم للحكومة السورية، بل قامت بتزويد هذه الحكومة أسلحة وتجهيزات عسكرية لمواجهة التطورات المحتملة، والوقوف أمام أي تنفيذ لتهديدات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. وبشكل عام، إن الخلاف الروسي– الأمريكي في المنطقة يجب أن يؤخذ في إطار المنافسة التاريخية التي مارسها البلدان على منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً أن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" يطمح إلى تعزيز الدولة الروسية وتحقيق التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة(بن جدو، 1998 :70).

4– **الصين** : كانت المواقف الصينية حيال التطورات العربية أكثر مرونة من المواقف الروسية، لديها الرغبة في الحد من النفوذ الأمريكي لكن المصالح الاقتصادية الصينية في الولايات المتحدة الأمريكية، ورغبة بكين في اتخاذ مواقف مرنة حيال النفوذ الأمريكي في المنطقة انعكست على مواقفها حيال التطورات في البلدان العربية، وحيال المواقف الأمريكية ، بالشكل الذي جعل الأهداف الصينية تختلف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن الأهداف الروسية في معارضتها النفوذ الأمريكي والتطورات العربية؛ فالصين تعد البلد الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية في استهلاك النفط في العالم ؛ إذ أشارت إحصاءات عام 2011 إلى أن نسبة استهلاك الصين من النفط بلغ 9 ملايين برميل يومياً، وهي تستورد نصف هذه الكمية من الخارج، وتحديداً من منطقة الشرق الأوسط، لذلك هي إحدى الدول الكبرى المستهلكة للنفط على خلاف روسيا التي تعد إحدى الدول المصدرة له (المقارنة الاستراتيجية للطاقة بين الصين والولايات المتحدة " فصلية البحوث الاقليمية، العدد 3)، وتالياً تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق المهمة لتأمين الطاقة للصين، إضافة إلى أنها تعد من المناطق الأساسية لاستهلاك البضائع والمنتجات الصينية، ومنها التجهيزات العسكرية، من هنا تنظر الصين إلى المنطقة نظرة اقتصادية، على خلاف النظرة الروسية التي تستند إلى المصالح الأمنية والسياسية، والأمر أنعكس على المواقف الصينية التي جعلتها أكثر هدوءاً، ولم تكن هجومية قياساً بالمواقف الروسية (ترابي، 2011).

كانت إيران تدعم التطورات في المنطقة العربية، لاعتقادها أن الأنظمة السياسية لا تعكس الحالة الشعبية، وإنما أنظمة تتبع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وتعمل على توفير الأجواء الملائمة لاحتضان الأهداف الأمريكية، وتحقيق المصالح الأمريكية، كما أن هذه الأنظمة لا تملك الشرعية الدستورية الوطنية، بقدر ما تفعل للسيطرة على ثروات الشعوب لإدامة بقائها في السلطة على حساب حقوق شعوبها، لذلك عملت على دعم التطورات والتغيرات السياسية، رغبة منها في إبدال الأنظمة السياسية فيها من أنظمة إسلامية معادية للغرب، فقد عملت إيران على اتخاذ مواقف مختلفة حيال التطورات في الدول العربية بما ينسجم مع مصالحها، ومع الفرص المتوافرة والمخاطر المحتملة، وبناءً على ظروف كل بلد، وبما يحقق الحفاظ على توازن القوى في المنطقة، فهي تدعم التغييرات في البلدان التي كانت تعد سياستها في إطار السياسة الأمريكية، من خلال القوى التي تحرك الشارع، وهي القوى الإسلامية والوطنية، اعتقاداً منها أن وصول هذه القوى إلى الحكم سوف يقلص المساحة التي تتحرك فيها السياسة الأمريكية، أو على الأقل لن تجد الأجواء التي كانت في عهد الرئيس المصري السابق "حسني مبارك" أو الرئيس التونسي السابق "زين العابدين بن علي"، بمعنى أنه مهما تكن الأوضاع السياسية الجديدة، فإنها لن تكون على شاكلة الأنظمة السابقة في علاقتها بالولايات المتحدة والدول الغربية، وبناء على ذلك، يمكن دراسة الموقف الإيراني من التطورات في مصر وتونس وليبيا والسعودية واليمن والبحرين إذ إن إيران تعتقد أن الأنظمة في هذه البلدان موالية للولايات المتحدة، وأن من شأن التطورات الحاصلة أن تساهم في صعود التيار الإسلامي الذي يملك أهدافاً مغايرة لها، وتجسدت السياسة الإيرانية بوضوح في تحقيق ذلك في البحرين وكانت إيران من البلدان المدافعة عن مطالبات الشعب البحريني، لأن سقوط النظام السياسي هنا يعني سقوط أحد الأنظمة السياسية المتحالفة مع الولايات المتحدة في منطقة الخليج لحساب المصالح الإيرانية في هذه المنطقة الحيوية. لذلك كانت البحرين من أهم نقاط الحراك بين إيران من جهة والولايات المتحدة والسعودية من جهة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخرى، وعلى خلاف ذلك، وقفت إيران أمام أي تغيير في سورية التي تعد الحليف الكبير والقوي في العالم العربي والجسر الحيوي للارتباط بالقوى الثورية المقاومة في جنوب لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، ويعني التغيير في سورية المعادية للولايات المتحدة سيطرة قوى متحالفة مع السعودية والدول الغربية، وفي المحصلة فقدان حليف إقليمي مهم (برزكر، 2011).

ثالثاً: تأثير التطورات العربية في الأمن القومي الإيراني

من الصعب دراسة تأثير الثورات العربية في الأمن القومي الإيراني في هذه المرحلة، لأنها لم تصل إلى نهاياتها، كما أن القوى الشعبية والجماهيرية لم تستكمل قدراها في رسم سياسة واضحة لتحركها التغييري، إضافة إلى أن الدول الأخرى المعنية لا تزال تحاول تحقيق أهدافها، ولا تزال الأنظمة الجديدة في مرحلة البناء وكتابة الدستور ورسم سياساتها في شتى المجالات. وبعبارة أخرى إن الشعوب في مصر وليبيا وتونس نجحت في إسقاط الأنظمة السابقة، لكنها لا تزال في بداية الطريق لرسم أسس سياساتها في المجالات المنشودة، ولا يعني ذلك عدم القدرة على تشخيص الملامح الأولية للتأثيرات الجيوستراتيجية في الأمن القومي الإيراني، إذ يمكن تحديدها كما يلي:

- زيادة الخلافات الإقليمية، ويمكن تصورها من خلال ما برز بين إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية، فهي تؤثر في المصالح الإيرانية في المنطقة، إذ تسعى تركيا إلى تنفيذ السياسة الأمريكية في إطار الشرق الأوسط الجديد، عبر تسويق الديمقراطية الغربية عن طريق النموذج التركي، ما دفع الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى معارضة هذا السلوك باعتبار أنه يعزز النفوذ الأمريكي (ترابي، 2011)، وانعكس هذا الخلاف على التطورات في الساحة السورية، إذ مارست تركيا مختلف وسائل الضغط على حكومة الرئيس بشار الأسد لإضعافها، ومن ثم تفكيكها عبر إجراء تغيير يخدم مصالحها ومصالح الدول الغربية التي تحاول تشديد الخناق على المصالح الإيرانية، وانسحب هذا الأمر على موقف البلدين من التطورات البحرينية، في وقت اختلفت إيران في مواقفها مع المواقف السعودية التي تريد إنهاء الوجود الإيراني وتمدد في لبنان وفلسطين، كما عارضت أي تغيير في الوضع السياسي في البحرين ومن شأن هذه الخلافات زيادة الاحتقان السياسي والجماهيري بحيث لا يخدم التصورات والبرامج الإيرانية التي تساهم في استنهاض العواطف والمشاعر الطائفية والمذهبية لتؤثر في الأهداف الأساسية التي تفكر فيها الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
- مضاعفة فرص وجود حلف شمال الأطلسي؛ حيث ساهمت التطورات في العالم العربي في توفير الأجواء له في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال :المساعدات الإنسانية" لهذا البلد أو ذاك، إذ عمل الحلف على تقديم تفسير للقرار رقم 1973 الصادر عن مجلس الأمن الدولي الذي مكنّه من التدخل في التطورات الليبية في إطار نموذج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جديد، ما دفع بعض الخبراء الغربيين إلى التفكير بجدية في استخدام النموذج الليبي للتدخل في سورية ودعم المجموعات المسلحة، عبر إيجاد مناطق آمنة ومنع الطيران السوري، تمهيداً لضرب أهداف حكومية تساهم في سيطرة المجموعات المسلحة على مقاليد الأمور، وإنهاء سيطرة الرئيس بشار الأسد على سورية، وهذا بطبيعة الحال لا يخدم المصالح الإيرانية، بل يؤثر في الأمن القومي الإيراني وفي العوامل الجيوستراتيجية التي تهم إيران.

- تغيير موازين القوى في المنطقة، فالأهداف المشتركة لكل من الولايات المتحدة وتركيا والسعودية تسعى إلى قيادة التطورات بما يخدم أهدافها ومصالحها، وترجيح ميزان القوى لفائدتها، إذ تقف هذه الدول بشكل كامل على الأهمية الإستراتيجية التي تمثلها سورية بالنسبة إلى إيران والمصالح الإيرانية في بلاد الشام، وسقوط النظام السوري يعني تغييراً جذرياً في موازين القوى في المنطقة لمصلحة الولايات المتحدة والأنظمة المتحالفة معها (نوفل، 2014).

بناء على ذلك، تسعى إيران من خلال التطورات في العالم العربي إلى هدفين رئيسيين؛ الأول: منحها قدرة المحافظة على توازن القوى في المنطقة، والثاني : تأهيلها للقيام بدور محوري في أي نظام أمني إقليمي يراد تنفيذه لها، إذ ربطت الأمر بالمحادثات التي تجريها مع المجموعة الغربية السداسية على خلفية ملفها النووي، ومن خلال المقترحات التي طرحتها، والتي تضمنت المساهمة في الترتيبات الأمنية والسياسية في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

المحددات المؤثرة على العلاقات الكويتية الايرانية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية، استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، فبدون توافر تلك الموارد والمهارات يصبح من العسير تحقيق أهداف السياسة الخارجية ما لم يوكل تحقيق تلك الأهداف لفاعل دولي آخر، ولتوكيل الفاعل الدولي لابد من استعمال مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع ذلك الأخير بتحمل عبء تحقيق الهدف. وتكمن أهمية أدوات السياسة الخارجية كونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية، ومحدداً لمسار ومعالم تلك السياسة، وليس لتحقيق الأهداف فقط. وعند استعمال أداة معينة فإن تلك السياسة الخارجية تتسم بذلك الطابع كأن يستخدم القوة العسكرية إذا كانت متاحة، فإن الطابع العام للسياسة الخارجية يصبح (عسكري) نتيجة تكرار توظيف الأدوات العسكرية(مركز الدراسات والأبحاث، 2008 :101).

المطلب الأول: مشكلة الطائفية وأثرها على العلاقات الكويتية الايرانية

تعد الأداة الطائفية من أدوات للسياسة الخارجية الإيرانية لها تأثير قوي رغم أنها ليست من محددات السياسة الخارجية إلى أنها تعد الأقوى بين الأدوات واستخدمت بشكل فعال وواضح في الواقع العربي الجديد أي بعد الربيع العربي، وتعتبر الطائفية واحدة من أمضى وأقوى الأدوات في السياسة الخارجية الايرانية، التي تمت تقويتها والعناية بها طوال العقود الماضية لتتضح وتصبح أكثر الأدوات فاعلية لمواجهة الربيع العربي والدول العربية ومد النفوذ، لكنها ليست المحدد الحقيقي والوحيد لسياستها الخارجية بل هي أداة وليس محدداً حقيقياً.

أما الصراع على النفوذ، فإيران تدير صراعها في الإقليم بأدوات طائفية خصوصاً بعد الربيع العربي مستفيدة من الفضاء الطائفي الذي نشطت فيه طول العقود الثلاث الماضية. وقد امتد النشاط الايراني الى الساحة الخليجية في الكويت والبحرين والسعودية، ولم يتوقف المد الايراني عن هذه الحدود بل اتجه في الماضي صوب أفغانستان في حربها مع السوفيت فدعمت قبائل الهزارة ممثلة بحزب الوحدة والذي كان له دور في الصراع مع حركة طالبان فيما بعد. ما ينطبق على الشق الاسيوي والذي امتد الى الهند والباكستان ينطبق على أفريقيا، فالنشاط الايراني المدعوم مالياً وسياسياً ضرب في عمق القارة الافريقية وعمل بجهود حثيثة على اختراق التيارات الصوفية هناك، ومن الملفت للنظر في النشاط الايران والحراك في الفضاء الطائفي أنه امتد في العشرية الأولى من الألفية الثالثة إلى اليمن من خلال حركة الحوثيين، كما تمكنت في عهد الأسد الابن من تقوية نفوذها في لبنان وسورية بشكل خطير ولافت للاهتمام (عياد، 2013).

إن الطائفية تقلق دولة الكويت بشكل كبير، فهناك مخاوف من نشوب صراع طائفي في الكويت بسبب تدخلات خارجية في النسيج الكويتي، طوال العقد الماضي لم تشهد دولة الكويت أعمال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عنف طائفية واضطرابات وفوضى وكانت دولة غنية مستقرة نسبياً يتعايش السني والشيعي بأمان. وسعى النظام الكويتي بمعالجة الأقلية الشيعية لتغلق الطريق على المتطرفين لاستغلال الموقف، كما قامت بدمج أفراد شيعة في البرلمان لسد الطريق على الطائفية القبلية أن تتوغل، إلا أن هناك العديد من المؤثرات التي قد تؤثر على نشوب طائفية واضطرابات كمواقع التواصل الاجتماعي وقيام نشطاء كويتيين شيعة بتوجيه العديد من النشرات الطائفية والمسيئة (مخاوف من نشوب صراع طائفي في الكويت بعد دخوله بؤرة عمليات الدولة الإسلامية، 2015).

بالإضافة إلى الأزمة في البحرين وسوريا والتي ساهمت في التوتر الطائفي بالكويت من خلال الأثرياء الكويتيين والجمعيات الخيرية الإسلامية والتبرعات التي تقدم إلى الجماعات المتطرفة في سوريا. واتهم وكيل الولايات المتحدة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية ديفيد كوهين الكويت بأنها "بؤرة لجميع التبرعات للجماعات الإرهابية في سوريا"، ووجهت العديد من الاتهامات بشأن الجهاديين الكويتيين الذين يحاربون في ساحات القتال في سوريا، والعمل الإرهابي الذي وقع في مسجد الإمام الصادق الأمين التاريخي في الكويت الذي كان له أثار سلبية ومخاوف في نشوب مشاكل طائفية ووجود عناصر من داخل الكويت وأخرى من السعودية تهدف التأثير على الاستقرار (هافينغتون، 2015).

وعليه، فإن الطائفية أحد الأدوات التي تستخدم في الماضي حتى وقتنا الحالي في السياسة الخارجية الإيرانية في دول الإقليم والدول التي تريد بسط نفوذها فيها، وأن الطائفة من أهم أدوات الصراع التي استخدمت في خوض صراعها في المنطقة وتبرير مواقفها المتناقضة من القوى الاسلامية والاستعمارية المتصارعة.

ورغم أن الطائفية أداة تشكل خطراً كبيراً على الكويت والدول الإقليمية كأداة صراع، فهناك أدوات استراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية تشكل عامل تخوف وقلق للكويت ودول المنطقة الخليجية والعربية بشكل عام، وتمثل غموض من الناحية الإيرانية والهدف من امتلاكها بشكل كبير، بالإضافة إلى التناقض في سياستها على مر العديد من المراحل والتي لا تخلو من الأيديولوجية، والتوسع، وبسط النفوذ (القوى)، ومن أهم هذه الأدوات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية الآتي:

القدرات العسكرية

على الرغم من كل محاولات إيران الأمنية والتقارب مع الدول الإقليمية والعالمية فإنها تملك قدرات عسكرية هائلة نشرت القلق لدى الدول وخاصة الجوار، وكتقييم النوايا العسكرية السياسية الإيرانية قد يكون نوع من الخوف الدفاعي من أن تتعرض للتطويق من جانب القوى المعادية لها، وقد ترى إيران أن برامج أسلحة الدمار الشامل لديها هي أساساً رادع ضد الهجمات وليست أدوات للترويع. والقدرة العسكرية تشكل مقوم من مقومات القوة لإيران وذات تأثير على أمن الكويت ومنطقة الخليج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي. فالقيادة الإيرانية منقسمة على نفسها ومن الصعب جداً التنبؤ بتركيبتها(العبادي، 2013 :38).

ووسط زيادة المد الشيعي في منطقة الشرق الأوسط فإن الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية تشعر بتخوفات كبيرة من احتمال قيام صراع مسلح بينها وبين إيران، وهذا انعكس في محاولة كل طرف لحشد أكبر كمية ممكنة من الأسلحة الدفاعية والهجومية على حد السواء، والكويت لا تستطيع أن تواجه إيران وليس هناك أدنى مقارنة في جميع الجوانب والمجالات، لذا فإن الكويت ضمن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي تعمل على أن يكون التوجه السياسي والدفاعي وكافة المجالات ضمن تلك المنظومة، فالسعودية تعتبر أكبر الدول الخليجية من حيث المساحة والسكان والقدرات العسكرية، وهذا يعكس مدى الاهتمام الجيد للسعودية بترسانتها الحربية وجيشها، فالمملكة السعودية هي قطب العرب والأكثر قدره مجتمعه مع دول الخليج وليست منفردة لمواجهة أي خطر إيراني بجانب التحالفات الدولية التي أنشأتها دول الخليج، فإيران قدرة عسكرية خطرة لا يمكن تجاهلها، حيث تحتل إيران الترتيب رقم 23 عالميًّا من ناحية قوتها العسكرية بينما تأتي السعودية في المركز رقم 28 عالميًّا. وفي الجدول رقم (1) يمكن إظهار التفوق العسكري لإيران والسعودية (الرياض وطهران.. من الْقوى عسكرياً؟ 2015):

الجدول رقم (1)

التفوق العسكري لإيران والسعودية

القوات		ايران	السعودية
القوات البرية	عدد الجنود	545 الف جندي نشط 1.8 مليون جندي احتياط	233.5 الف جندي نشط 25 الف جندي احتياط
	الدبابات	1658 دبابة	1210 دبابة
	عربات قتالية	1315 عربة	5472 عربة
الاسطول البحري		397 قطعة بحرية	55 قطعة بحرية
الغواصات		32	–
الاسطول الجوي	طائرة مقاتلة	119	236
	هليكوبتر	135	200
	موانئ ومطارات	319 مطار 3 موانئ	214 مطار 4 موانئ
احتياطي النفط		154 مليار برميل	268 مليار برميل
طبيعة السلاح		محلي ومستورد	مستورد

ومن مقومات القدرة العسكرية في إيران الحرس الثوري والذي يعد على الصعيد السياسي أقوى من كل العناصر الأخرى داخل المؤسسة العسكرية الإيرانية، ولا يمكن مقارنته من حيث النفوذ والقوة مع الجيش النظامي، فهو قوة عسكرية وأمن داخلي، فضلاً عن المهمة الأساسية فإنه يتولى تصدير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثورة، ولـه قدرات تخريبيـة تعتبر خطراً مباشراً علـى أمن الكويـت والـدول التـي تسـعى إيران لتحقيق أهدافها الثورية فيها بتصدير ثورتها والتي بدلت إسمها لتصبح السياحة الدينية.

وكل عمل تخريبـي فـي دول الخليج العربـي لا يخرج فـي غالـب الأمـر عـن الحـرس الثـوري وكانت بداية الأعمال التخريبية وزعزعت الأمن والاستقرار في مملكة البحرين وظهور الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وهي مدعومة من الحرس الثوري، إلا أنهم فشلوا في تحقيق أهدافهم في البحرين مما جعلهم ينتقلون إلى دولـة الكويت بالأعمال التخريبية وكادوا على يد حزب الدعوة الإسلامية والذي يدعمه الحرس الثوري ويموله من تحقيق أهدافهم في الكويت إلا أن القوات الأمنية الكويتية كانت لهم بالمرصاد. ويجمع الحرس الثوري الإيراني بين الروح القومية الإيرانية والمثل الإسلامية الراديكالية للثورة التي أسست هذا التنظيم العسكري، وهو يشكل الخطر الأكبر على استقرار وأمن الكويت ودول الخليج التي تعرضت للعديد من المحاولات التخريبية ومنها أيضاً السعودية والتي تحتفظ إيران بجماعات قوية إلى درجة مثيرة للقلق في المنطقة الشرقية(السويدي، 1996 :292).

وتمتلك إيران برامج أسلحة الدمار الشامل والذي لا يشكل تهديداً مباشراً لدول الخليج، ويأتي ذلك عند إعلان نجاد عن بدء برنامج الطاقة النووية، وهو الذي أقلق دول الخليج العربي، وأثار الرعب لدى دول الجوار والمنطقة(العيدروس،2002 :354).

وعمدت إيران إلى رفع مستوى قدراتها العسكرية في نهاية الثمانينيات، وتعمل على زيادة مخزونها من الأسلحة وتطوير كفاءة ترسانتها العسكرية معتمد بشكل مباشر على الصين وروسيا وكوريا الشمالية، ولم تثني الضغوطات الأمريكية على امتلاك إيران للسلاح النووي وإيقاف التسليح ورفع قدراتها العسكرية، والتعاون مع الدول التي تشكل قلق لدى الولايات المتحدة، ويكمن برنامج تحديث القدرات العسكرية على الأنظمة البحرية والطائرات المتطورة، مع التشديد بدرجة أقل على معدات القوات البرية، ويرى العديد من المحللين الغربيين أن رغبة إيران لامتلاك القدرة اللازمة للسيطرة على الخليج، أو على الأقل ردع القوات المعادية عن دخوله، ويبدو أن العناصر الأساسية لبرنامج تحديث القدرات العسكرية الإيرانية تتوافق مع أهداف إيران العسكرية والسياسية (السويدي، 1996 :276، 280-282).

واستطاعت إيران من الحصول على الأنظمة البحرية الجديد والتي كانت تحصل عليها من روسيا، ورفع بذلك مستوى القوات البحرية بعد حصولها على ثلاث غواصات ويمثل حصول إيران على الغواصات في الخليج تهديداً جديداً، ولا تستطيع الكويت التي عانت من الألغام البحرية كثيراً مابعد الحرب الإيرانية العراقية من التعامل لوحدها مع الغواصات الإيرانية، وهذه الغواصات تبدي قدره كبيره على زراعة الألغام بأعماق يتعذر على كاسحات الألغام كشفها، والخوف من قيام إيران بسد مضيق هرمز بهذه الألغام، بالإضافة إلى الغواصات الصغيرة التي باعتها كوريا الشمالية لإيران والتي يصعب اكتشافها(Finnegan, 1994 :1-2). وفي احصائية عام 2015 فإن إيران تملك رابع أكبر أسطول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحري في العالم بإجمالي 397 قطعة بحرية، وتملك إيران عدد 6 بارجات حربية و3 طرادات حربية، أما الغواصات فإن إيران تملك رابع أكبر أسطول غواصات بإجمالي 32 غواصة(الرياض وطهران.. من الُقوى عسكرياً؟ 2015).

وقامت إيران بدعامة أخرى لبرنامج تحديث القدرات العسكرية من خلال شراء طائرات متطورة، والهدف من حصولها على الطائرات من روسيا وصواريخ متطورة لهذه الطائرات لمواجهة القوات البحرية الأمريكية، وهذا يدعو إلى تهديد أمن الخليج العربي، فضلاً عن اقتناء صواريخ بالستية لتخويف خصومها في الخليج بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وقد زودتها بها كوريا الشمالية والصين(Douglas, 1992 :6). تحتل إيران المركز 24 عالميًّا في إجمالي عدد الطائرات الحربية بعدد 471 طائرة، تتنوع مصادر الطائرات العسكرية الإيرانية، حيث تملك إيران أكثر من 90 طائرة محلية الصنع بالإضافة لطائرات أخرى من كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين ووالاتحاد السوفييتي السابق وباكستان وفرنسا وسويسرا وأوكرانيا وهولندا. كما أن أبرز المقاتلات الإيرانية هي من نوع (F14) الأمريكية الصنع ذات الطراز القديم. والجمهورية الإيرانية هي رابع أقوى دولة في العالم من حيث الصواريخ بعد الولايات المتحدة وروسيا والصين(الرياض وطهران.. من الُقوى عسكرياً؟ 2015).

وتمتلك إيران أيضاً القدرة على إطلاق الأقمار الصناعية ففي عام 2009 أطلقت أول قمر صناعي صنعته، يعد انجازاً علمياً وتقنياً تفتقر إليه دول المنطقة، إن امتلاك إيران تكنولوجيا الأقمار الصطناعية والصواريخ الحاملة لها بدا واضحاً أن إيران حققت فيهما سبقاً على العرب كافة وعلى دول الجوار في منطقة الخليج خاصة، بالإضافة إلى امتلاك إيران لصواريخ شهاب 1، 2، 3، 4 ،5 وهناك توجه للتطوير شهاب6، وصواريخ أخرى مثل "زلزال" و"الفاتح"، وتطوير قدراتها الصاروخيّة البالستية والتكنولوجيا العسكرية، وهي تنفق جزءا كبيرا من ميزانيتها التسلحية على ترسانة الصواريخ التي تمتلكها وتطورها(المطيري، 2012 :64-65). وتملك إيران عددًا من الصواريخ الباليستية عاشوراء التي يصل مداها إلى 2500 كيلومتر، ومجموعة من صواريخ فجر التي يصل مداها إلى نحو 2000 كيلومتر(الرياض وطهران.. من الُقوى عسكرياً؟ 2015)..

إن ما تمتلكه إيران من ثروات طبيعية وقدرات عسكرية وموقع استرتيجي حساس غاية في الأهمية متاخمة لشبه القارة الهندية، وموارد اقتصادية متنوعة وأعداد سكانية المتضاعفة، تمنحها تلك المقومات أن تكون قطباً إقليمياً فاعلاً على الرغم أنها بلد نامي، وتمتلك إيران عناصر القوة والتي تعتبر أهم ركائز السياسة الخارجية وأخطرها، وهي عامل مؤثر في منطقة الخليج العربي، إلا أن إيران تسعى إلى دور في غاية الطموح من قبيل أن تصبح قوة عظمى كما كان يصرح نجاد دائماً. وبالتالي فثمة معيقات كبرى تواجه هذا الدور الطموح على الرغم من تفوقها على الدول العربية فرادة، فتركيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة تملك مقومات التنافس مع إيران من حيث القوة بل تتفوق عليها في أكثر من مجال، ويبدو واضحاً أن إيران وتركيا بجانب اسرائيل الأقوى بين دول المنطقة.

وتشكل هذه القدرات الإيرانية العسكرية مصدر قلق وتوتر لدولة الكويت حيث أن قدرات الكويت للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية محدودة نسبياً وتكاد تكون معدومة مقارنة مع القدرات الإيرانية، فمهما حاولت الكويت من امتلاك تقنيات عسكرية تبقى إمكانياتها غير متكافئة مع خصومها أو مع إمكانيات دول الجوار على الأقل كإيران والعراق والسعودية، وتخشى الكويت من امتلاك إيران ودول أخرى جوار لأسلحة تفوق قدرة دول الخليج العربية مجتمعة(الهبيده، 2013 :27).

خطر البرنامج النووي الإيراني:

منذ خمسينيات القرن الماضي تملك إيران برنامجًا نوويًّا سلميًّا مع وجود أبحاث خاصة بالأسلحة النووية، وإيران تملك العديد من المنشآت النووية أبرزها مفاعل بوشهر النووي، بينما لا تملك إيران أي رؤوس نووية حتى هذه اللحظة(الرياض وطهران.. من القُوى عسكرياً؟، 2015).

وبعد سقوط نظام الشاه في إيران توقف البرنامج النووي الإيراني عام 1979 والذي بدأ العمل فيه من أجل توليد الطاقة الكهربائية، إلا أن بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية كان إعادة العمل في البرنامج النووي من أولويات حكومة رفسنجاني والبدء في تحسينها لإعادة بناء إيران وتشغيل المعامل من خلال توليد الطاقة الكهربائية. أعلنت الحكومة الروسية في يناير 1995 رسميًا أنها ستكمل بناء وتأهيل مفاعلي بوشهر وبناء ثلاثة مفاعلات أخرى في الموقع نفسه. وبدأت الولايات المتحدة الاعتراض الشديد حول الصفقة الروسية وبإنها ستزود الإيرانيين بالمعرفة التقنية لتعضيد المشروع التسليحي. وعلى الرغم من بروز عدة إشكالات تقنية سببها عدم موائمة المعدات الألمانية مع مثيلاتها الروسية. من وجهة النظر الأمريكية بدا واضحاً لها أن إيران ستحاول الحصول على أسلحة نووية بطريقة أو بأخرى وذلك من خلال شراء مواد مزدوجة الاستخدام من جهات ومصادر غربية. وازداد الخوف من احتمال تصنيع وسائل محلية للتخصيب لإنتاج وقود القنبلة (المطيري، 2012 :47، 49).

وقد أثار الملف النووي الإيراني جدلاً كبيراً على المستوى الدولي، وكانت محصلة القرارات في اللقاءات الدولية معدومة إلا في المقاطعة الاقتصادية التي توجهة نحو إيران كعقوبة رادعة، ولم تكن بالفعل كذلك، حيث استمرت إيران في برنامجها النووي دون الإذعان إلى النداءات والتهديدات الدولية، وفي كل لحظة يشكل الخطر النووي الإيراني قلق وتوتر في المنطقة بأكملها وبين دول الخليج العربي بشكل خاص، وهذا يشكل عدم استقرار أمني لدول الخليج، وتستخدم إيران المفاعل النووي ليس للعمل السلمي إنما كأداة في سياستها الخارجية من أجل فرض الأمن وقوتها على المنطقة الخليجية العربية والعالم بشكل عام، وبحجة أنه موجه نحو إسرائيل(العبادي،2013 :91-92).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن إيران تأخذ بعين الاعتبار كنوع من التنافس على القوة من خلال مراقبة العدو، وقد شكل العراق العدو الأول لإيران، وبروز قدرات العراق النووية التي كانت آخذه للصعود جعل منها تعمل على رفع قدراتها العسكرية والنووية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988، بالإضافة إلى بروز حلفاء لإيران ساعدوا على لعب دور مهيمن في تزويد إيران بالأسلحة والإمدادات المؤثرة والنوعية، وشجعت إيران على الاستمرار في ملفها النووي والحلفاء (الصين، كوريا الشمالية، ليبيا، سوريا)، وظهر العديد من المصدرين والمتعاونين في المجال النووي مع إيران. ولعل أكثر اتفاقيات التعاون النووي أثراً هما الاتفاقيتان اللتان أبرمتهما إيران مع كل من الصين وباكستان (1987و1990) واشتملتا على تدريب العاملين وتبادل الخبرات. وفي إطار اتفاقية الصين اشتمل العقد على تزويد إيران بمفاعل (نيوترون) ومفاعلين نوع (كونيشان)(عطية، 2003: 15).

تم توقيع البروتوكول الذي أعطى للوكالة حق التفتيش الاستثنائي اعتبرت إيران متعاونة بحسب الوكالة ولكن ليس بالمطلق. وفي 18 يونيو 2004 صوت أعضاء مجلس أمناء الوكالة الدولية، بوجوب إشعار إيران بأنها لا تقدم دعماً كاملاً للبروتوكول لاسيما بعد تأجيلها لزيارة وفد من الوكالة لعدد من مواقع أجهزة الطرد المركزي p2 وعدم تسليمها مخططات وتصاميم هذه الأجهزة وكذلك نتائج أبحاث أجرتها حول تحويل واختبار مواد نووية. وطلبت الوكالة من إيران أن تكون " متعاونة " في تنفيذ بنود البروتوكول وحل المشاكل القائمة بينهما ومن ضمنها قضية تلوث أجهزة الطرد المركزي بيورانيوم عالي التخصيب (الذي بررته إيران بأن سبب التلوث أجزاء من الأجهزة المستوردة). وفي ديسمبر 2004 تمكن مفتشو الوكالة الدولية من الوصول إلى موقعين عسكريين إيرانيين هما بارجين ولافيزان، وقد تبين أن الموقعين معدان لاختبار المتفجرات التقليدية وخزن عدد ومواد نقلت إليهما من مواقع أخرى كانت قد صنفت بأنها ذات طبيعة نووية.

وفي عام 2005 رفضت إيران الزيارة الثانية لمفتشي الوكالة لاستكمال التفتيش في موقع بارجين على أساس أنها غير مسوغة. وهذا ما دعا الوكالة إلى القول بأن هذا الرفض عطل جهد المنظمة الدولية في التحري عن أجهزة الطرد ومصدر التلوث باليورانيوم عالي التخصيب الذي كشفته في أحد المواقع فيما لم تظهر تحاليلهم في مواقع خمسة أخرى أي شيء يدعو للشك. وقامت السلطات الإيرانية بفك أختام الوكالة ووسائل مراقبتها على منشآت نووية يعتقد بأنها تعمل بأجهزة التخصيب بالطرد المركزي في محاولة سياسية لقطع دابر أي تدخل أجنبي متواصل لا حدود له في مشروع لا يخلو من طموح ولكنه لا يزال وليداً، وفي مراحل نشأته الأولى. وفي عام 2006 رفضت إيران المقترح الروسي بنقل عمليات التخصيب إلى الأراضي الروسية ضماناً لعدم لجوء الإيرانيين لاستخدامه في أغراض تصنيع سلاح نووي، فتوحدت وجهات النظر الأوروبية والأمريكية ودعم روسيا والصين على ضرورة توقف إيران برنامجها النووي بشكل كامل، وصدر قرار مجلس محافظي الوكالة ليقضي إلى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن دون اتخاذ إجراءات عقابية على هذه المرحلة، ولم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتوقف إيران عن ترويج أن البرنامج النووي موجه لخدمة الإغراض السلمية للطاقة(نشأة وتاريخ النووي الإيراني، 2009 :1-2).

إن خطر إعلان إيران بأنها لن تتوقف عن برنامجها النووي شكل خطر كبير للكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، وقد عبرت الكويت عن موقفها اتجاه البرنامج النووي الإيراني بتصريح أمير الكويت في الشعور بالقلق اتجاه البرنامج النووي الإيراني خصوصاً أن مفاعل بوشهر يقع على الخليج العربي والذي يمثل صدر المياه لكل دول الخليج الأمر الذي سيشكل في حال حدث أي تسريب لهذا المفاعل كارثة ليس على الكويت فقط إنما لكل الدول المطلبة على الخليج العربي والتي تعتمد مياه شربها على تحلية مياه الخليج، وتأمل الكويت أن تتم تسوية المسألة بالطرق السلمية لتفادي أية آثار كارثية في حال القيام بعمل عسكري، وتعمل الكويت ودول مجلس التعاون على حث وإقناع إيران بعد تصعيد الموقف والتعاون الأمثل الذي يوفر الاطمئنان لدول المنطقة ويدعم أمنها واستقرارها(صحيفة الوطن، 2012).

ويشكل موقع المفاعل النووي الإيراني الأخطر على الخليج العربي حيث أنه يواجه مواد سامه خاصة وأن إيران تقع في منطقة جيولوجية معرضة للزلازل، والسؤال المهم هو عما إذا كان الذين بنوا مفاعل بوشهر أخذو بعين الاعتبار وجود مفاعل نووي في منطقة زلزالية، وهذه المخاوف مشروعة (تقي الدين، 2011 :34).

ونتيجة لتعنت إيران للإذعان للمجتمع الدولي والتخوف من برنامجها النووي وسياسة اليد الممدودة التي مارسها الرئيس أوباما مع إيران عام 2009 بات من وجهة نظر الولايات المتحدة عام 2010 زيادة الضغط على إيران والعمل على حشد ودعم دولي لإيقاف إيران التي أخذت للتحول إلى دولة نووية(الهبيده، 2013 :103). شكلت العقوبات الجديدة تأثير على إيران من الناحية الاقتصادية فقد ظهرت مشكلات اقتصادية وأخرت برنامجها النووي.

وفي عام 2013 تم الاتفاق النووي الإيراني الغربي إلا أن كان له تداعيات على العرب، وفي عام 2015 تم الاتفاق النووي بين إيران والدول الست مقابل رفع العقوبات المفروضة على إيران، شكل هذا الاتفاق مخاوف عند العرب ودول الخليج على وجه الخصوص يعود ذلك إلى أبعاد الاتفاق، والقناعة التي تشكك في نوايا إيران الدولة التي لا يمكن ضبطها، والتشكيك في احتمال تحول إيران إلى دولة عقلانية، فإيران لن تتنازل عن استراتيجيتها وقد صرح علي خامنئي بأن بلاده "لن تتخلى عن دعم أصدقائها في المنطقة، والشعبين المضطهدين في فلسطين واليمن، والشعبين والحكومتين في سوريا والعراق، والشعب المضطهد في البحرين...". والعرب يخشون صفقة كبرى بين واشنطن وطهران، والتساؤل هنا هل ستتوقف إيران عن برنامجها النووي، وأن التقارب الأمريكي الإيراني هو إفلاس للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ويتحتم على العرب ودول الخليج خصوصاً عدم الرهان على الطرف الأمريكي، وأن يعملوا من أجل برنامج نووي خليجي(الشارجي، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد حددت السياسة الخارجية الكويتي موقفها من البرنامج النووي من خلال ثلاث مبادئ، **الأول:** تشجيع الحل السلمي وتفضيله على الحل العسكري للأمة. **ثانياً:** الرغبة في تعاون إيراني كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. **ثالثاً:** المطالبة بشرق أوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل والذي سيهدد وجود الكثير من الدول بالإضافة إلى عدم الاطمئنان والاستقرار لدول الخليج العربي خاصة. حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد 280 كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة. وتحاول السياسة الخارجية الكويتية أن تبدد المخاوف والشكوك والمشاكل حول طبيعة ملف البرنامج النووي الإيراني، وتحقيق أمن واستقرار الكويت بشكل خاص ودول الخليج العربي بشكل عام، وتشجيع المشاورات المتبادلة بين دول الغرب وطهران للتوصل إلى حل سلمي في استخدام الطاقة والأغراض السلمية في إطار اتفاقيات دولية ذات معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الهبيده، 2013 :89، 90).

ومن الملاحظ أن موقف السياسة الكويتية الخارجية لم يكن انتقادياً أو بمطالب محددة في شأن البرنامج النووي الإيراني، وهذا كون أن السياسة الكويتية الخارجية سياسة متزنة بطبيعتها، ولكون دولة الكويت قريبة من المفاعل النووي الإيراني ويشكل تهديداً وخطراً مباشراً لأمنها واستقرارها والذي يستدعي وجود حل سلمي واتباع أسلوب الحوار مع إيران من أجل إخلاء المنطقة من تلك الأسلحة المدمرة (سويلم،2006 :4). ركز الكويت على ضرورة إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية من إيران وإسرائيل أيضاً فموقفها يهدف إلى ترسيخ الأسس والقواعد القانونية لإعلان منطقة آمنة مستقرة وخالية من الأسلحة الفتاكة والنووية.

ورغم الضغط على توجيه الضربة إلى إيران من قبل العديد من دول الغرب وإسرائيل إلا أن الولايات المتحدة لم تتحرك بعد في المواجهة وإجراء عمل عسكري ضد إيران، ويعود السبب لوجود عاملان يلخّصان أسباب التردّد الأميركي في خوض المغامرة العسكرية ضد إيران: **أوّلاً**، صعوبة حصر الحرب وابقائها ضمن الحدود التي تريدها اميركا. **وثانياً**، لأنّ الحرب ضدّ إيران تهدّد بأن تكون المواجهة الأولى التي يخوضها الجيش الاميركي ضمن شروط "الحرب الحديثة".

والجيش الاميركي يعرف انّه سوف يدخل إلى ساحةٍ يتمّ التشويش فيها على نظام "جي بي اس"، وقد لا تتمكن الطائرات من دون طيار من الاتصال بقواعدها عبر الأقمار الصناعية، بل إنّ الولايات المتحدة الامريكية قد تُحرم من الاستطلاع الفضائي والالكتروني – وهذه كلّها أركان أساسية في عقيدة الحرب الأميركية اليوم، هذه المخاوف ليست مبالغات أو تقديرات، بل هي كلّها مبنيّة على التجربة، وعلى قدراتٍ تمّ اثباتها في الميدان. على سبيل المثال، في الشهر نفسه الذي تمكّنت إيران فيه من التحكّم بطائرة تجسس أميركية "خفية" وانزالها وأسرها في عام 2013، تفاجأ الأميركيون حين قام الإيرانيون بـ "اعماء" قمر صناعي للتجسس كان يمرّ فوق إيران، عبر شعاع لايزر ضرب عدسته على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأرجح، وهذا يعني أن إيران صارت تملك رادارات ووسائل استطلاع تسمح لها بتتبّع الطائرات الخفيّة والأقمار الصناعية ذات المدار المنخفض، وهذا – لمن يخطّط لحرب – يثير الكثير من المخاوف. وحين ضُربت البارجة الإسرائيلية "هانيت" عام 2006 بصاروخٍ ايراني الصنع، يقول العديد من الخبراء، تأجّلت الحرب على إيران لأعوام (صحيفة الرأي،2014).

وتأتي عدم رغبة دولة الكويت في تصعيد الموقف للمواجهة المسلحة بين أمريكا وإيران تخوفاً من رد طهران أو الانتقام والذي قد تلجأ إلى استهداف الوجود الأمريكي والمصالح الأمريكية في المنطقة بما فيها قواتها في العراق والكويت والسعودية وقطر وغيرها، حقول النفط لدولة الكويت ودول الخليج العربي، والقطع البحرية الكبرى بمياه الخليج، وقد تعززت هذه المخاوف بعد تصريحات المسؤول الإيراني والتي تؤكد أنه "يجب عدم الشك مطلقاً في قيام إيران بالرد على أي هجوم أمريكي إسرائيلي"(سويلم، 2008 : 4).

وعليه، فإن خطر البرنامج النووي الإيراني يمس أمن واستقرار الكويت في الدرجة الأولى بالإضافة إلى أمن دول الخليج العربي، إلا أن الكويت أكثر ضرراً لقربها من المفاعل النووي والذي قد يحدث تسرب نفايات نووية إلى مياه الخليج، والمعلوم أن أغلب التيارات البحرية السفلية تجري باتجاه الكويت في أغلب أيام السنة، وهذا يعني تلوث للمياه والبيئة البحرية وما فيها من ثروة سمكية، فضلاً عن تسرب الإشعاع النووي والذي سيؤثر على جميع منحى الحياة في الكويت ودول الخليج العربي. وما يؤخر الولايات المتحدة في التدخل العسكري ضد إيران هو التخوف الأمريكي من الجيوش التي تمتلك خبرة قتالية والتي لها عقيدة خاصة، والتي تستفيد من الميزات المحلية والجغرافية والاستراتيجية، وإيران تملك كل ذلك.

المطلب الثاني: احتلال الجزر العربية الثلاثة الإماراتية وأثره على العلاقات الكويتية الايرانية

تعود الأطماع الإيرانية في جزر الإمارات الثلاثة إلى القرن الثامن عشر، وتعتبر هذه الجزر تحت إمارة عربية على طول الساحل الشرقي للخليج، وقد حكمها المشيخات لقبائل عربية مختلفة، ويعود تصميم إيران على احتلال الجزر الثلاثة عام 1968 عندما أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستنسحب من الخليج العربي في نهاية عام 1971، وسعت بريطانيا إلى إيجاد قوة موالية للغرب لملء الفراغ السياسي المزعوم للحيلولة من سيطرة القوى المتحررة في أي نشاط في المنطقة، وصرح مساعد وزير خارجية أمريكا (ريتشاردسون) أن واشنطن تؤيد زعامة إيران في الخليج بغية صيانة الأمن والإستقرار في هذه المنطقة الحساسة وبدأت الولايات المتحدة الامريكية تزيد من المساعدات العسكرية والاقتصادية لإيران لتجعل منها قوة عسكرية في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني وفي الوقت نفسه بدأت الصحافة الغربية تظهر قوة ايران العسكرية وترشحها لملء الفراغ المزعوم. وكان بالمقابل تسوية قضية البحرين وقد كان الموقف الإيراني متشدد في حقه بالبحرين وتراجعها عن ذلك كان محض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تساؤلات، وهذا يعني التخطيط للاستيلاء على أراضي عربية أخرى في الخليج العربي (محمد، 2012 : 131).

ومن الجدير بالذكر أن توجهات إيران نحو البحرين لا جدوى منها ولم تحقق النتائج التي تسعى لها إيران، حيث كان يسكنها أكثر من ربع مليون نسمة عرب ومعارضين للوجود الإيراني، ويبدو واضحاً أن هذا تنفيذاً للمخطط الأمريكية في المنطقة.

وبذلك تمت الصفقة بين ايران وبريطانيا بمباركة وتخطيط أمريكي، فقامت إيران عام 1971 باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وقبل يوم واحد فقط من إعلان الاتحاد، وقد رفضت إيران إعلان الاتحاد الإمارتي إلا بضم الجزر الثلاثة إليها (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)، وطالب الشاه المخلوع ان تسلم اليه الجزر وان يعهد لإيران القيام بالدور نفسه الذي كانت تقوم به بريطانيا على الاقل كوسيلة من وسائل التسوية، واعلن اردشير زاهدي وزير خارجية ايران آنذاك ان هناك ازمة بيننا وبين بريطانيا حول مطالبتنا بالسيادة على الجزر الثلاثة لا تتحول الى أماكن تمركز لعناصر التخريب والتهديم ضدها(محمد،2012 :132).

لم يكن لإيران أية حقوق قانونية ولا تاريخية في الجزر الإمارتية الثلاثة، وأن احتلالها للجزر كان تنفيذاً للسياسة الأمريكية في المنطقة وتحقيقاً لأطماعها التوسعية والتي تتمثل في التحكم بمدخل ومخرج الخليج العربي (مضيق هرمز والجزر الثلاثة العربية) لحماية طرق المواصلات التجارية للولايات المتحدة وبريطانيا وإيران والسيطرة على حقول النفط، التوسع الإقليمي من خلال ضم أراضي ومياه إقليمية لإيران والذي يزيد من طاقتها الاقتصادية المتوفرة في المياه والجزر.

بالإضافة إلى ضرب الحركات التحررية في دول الخليج العربي وتدعيم الأنظمة الموالية للإمبريالية لتحقيق مصالح الولايات المتحدة أولاً ثم مصالحها، وامتصاص نقمة الشعب على الشاه في تحويل السخط الشعبي في الداخل إلى العدو الوهمي في الخارج من خلال غرس النزعة الشوفينية والأطماع التوسعية، فضلاً عن زعزعة استقرار دول الخليج العربي من خلال استخدام الرعايا الايرانيين في اقطار الخليج العربي كذريعة للتدخل في شؤون المنطقة الداخلية الاستراتيجية والسياسة واستخدام هذه الجزر منطلقا للمتسللين والمخربين. فتح جبهة جديدة في الخليج العربي لشل الجناح الشرقي للوطن العربي لاسيما العراق، إلى جانب جبهة الكيان الصهيوني لوضع المنطقة العربية بين فكي كماشة، ولاقى ذلك الاحتلال ترحيب الكيان الصهيوني فذكرت مجلة " جيش الصهاينة " (بحمانية) "ان احتلال ايران لمواقع استراتيجية تتحكم في منطقة الخليج يعزز الجهود الامنية لـ (اسرائيل) ويعفيها من مسؤوليات كانت تفرض عليها أن تتحرك لضمان أمن الملاحة الاسرائيلية" (الرشيدي، 2000: 47).

قامت إيران بإخلاء جزيرة أبي موسى المأهولة بالسكان والذي صعد الموقف بين البلدين وتعالت الاحتجاجات الخارجية الإمارتية، ولم تستجب إيران لأي احتجاج حتى قامت عام 2008 ببناء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكتبين للأعمال البحرية في الجزر الثلاثة، وقدمت الإمارات مذكرة احتجاج على القرار الإيراني وأن هذا يعتبر انتهاكاً لمذكرة التفاهم المبرمة عام1971 (صحيفة أخبار الخليج، 2008)، وشُن هجوماً شديد اللهجة على دولة الإمارات في مجلس الشورى الإيران عام 2009 حيث صرح حيدر بور أنه "من الوقاحة أن تدعي الإمارات ملكية أراض إيرانية، والأكثر وقاحة أن يجد هذا الادعاء من يؤيده، في إشارة إلى دعم دول مجلس التعاون والدول العربية لموقف الإمارات في المطالبة باستعادة الجزر الثلاث" (أبو عامود، 2009 :24).

لابد من الإشارة إلى الأهمية الكبرى للجزر الثلاثة والتي لا تقف على أهمية موقعها الاستراتيجي، بل تعدى ذلك وكان من أسباب الأطماع البريطانية من قبل وإيران من بعد، واهتمام الولايات المتحدة التي كان الشاه موالياً لها، فقد امتازت جزيرة أبو موسى بالمياه العذبة الصالحة للشرب وتحتوي أراضيها على معادن كثيرة أهمها البترول وأكسيد الحديد الأحمر، وكبريتوز الحديد والكبريت، وتعتبر أكبر الجزر مساحة بتبعيتها لجزر الشارقة إذ يبلغ طولها 7 كيلومتر وعرضها 4.5 كيلومتر وتقدر مساحتها 30 كيلومتر، وهي تابعة لإمارة الشارقة وأمراؤها القواسم، ويعتبر ساحلها الشرقي أكثر اصلاحا لرسو السفن منه من الساحل الغربي وقد تعرضت الجزيرة للاحتلال الإيراني عام 1904 ولكنه لم يدم طويلاً إذ انسحبت بعد الضغوط البريطانية على الحكومة الإيرانية، ولكنها عادت ثانية بعد الاتفاق البريطاني ثم عادت واحتلتها القوات الإيرانية في 1964/3/6 فاحتج العرب مما أضطر القوات الإيرانية للانسحاب، ولكن بعد انسحاب بريطانيا من الخليج أطلقت إيران يدها في بعض الجزر وكانت أبو موسى إحدى هذه الجزر المحتلة في 11/30/ 1971(التدمري، 1981 :25-35).

أما جزيرة طنب الكبرى فهي تابعة لإمارة رأس الخيمة وسكانها من القواسم، تقع هذه الجزيرة على مدخل مضيق هرمز إلى الشمال من جزيرة أبو موسى، تمتاز الجزيرة بسطحها المنبسط وهي دائرية الشكل ذات قبة صخرية بازلتية غنية بالمعادن ولاسيما الأكسيد الأحمر ، وقد اكتشف المنقبون عن النفط وجود كميات منه في مخزونها الصخري . أما جزيرة طنب الصغرى فهي تقع عند مضيق هرمز على بعد 10 كيلومتر غرب جزيرة طنب الكبرى، وتشير التقارير الأولية لبعثات التنقيب عن النفط إلى وجود كميات كبيرة من البترول فيها ، وهي غنية بالأكسيد الأحمر وقد احتلتها إيران في نفس اليوم الذي احتلت طنب الكبرى 30 / 11/ 1971م(التدمري، 1999 :65-68).

فمن الواضح أن احتلال الجزر الإمارتية الثلاثة جاء ضمن مخطط أمريكي في المنطقة للحفاظ على مصالحها ومصالح بريطانيا واسرائيل، وإصرار إيران على احتلال الجزر كان لحفظ أمنها القومي، وبسط النفوذ والقوى على الخليج العربي، وإثارة القلق والتوتر في دول الجوار الخليجي، وقد فسر وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد زيارة الرئيس الإيراني نجاد للجزر المحتلة في أنها "تصدير همومها في مسألة فرعية" لما اعتبره أسباباً داخلية إيرانية منها تدهور العملة والاقتصاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيرانيين، والتهرب من مواجهة الموقف الأوروبي والدولي على خلفية العقوبات المفروضة على طهران بسبب برنامجها النووي، فضلاً عن مطامعها في ما تحتويه تلك الجزر ثروة وموارد نفطية وحديد وغيرها من المعادن، بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية للموقع على المياه الخليجية الإقليمية(العلي، 2013).

وشددت الكويت على موقفها الذي يرفض الاحتلال وإيمانه بالأصالة والعروبة التي تنتمي للأمة الإسلامية، وقامت بعقد اجتماع لوزراء الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي عام 1992 أدان فيها وزراء الدفاع الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى بما لا يتفق مع البيانات الإيرانية المعبرة عن الرغبة في تحسين العلاقات مع دول المجلس(الزعابي،2002 : 170)، ودعا الوزراء إيران للإلتزام بالاتفاقيات المعقودة بينها وبين دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن جزيرة أبو موسى، وأكدوا دعمهم لدولة الإمارات في تأكيد تبعية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لدولة الإمارات (الموقف العربي والخليجي، 2015).

وعليه، يرى الباحث أن الاحتلال لا يخرج عن كون السياسة الخارجية الإيرانية تخدم المصلحة الداخلية لها، وبسط النفوذ الإيراني في المنطقة والسيطرة على أهم المنافذ البحرية في الخليج العربي، وهي أداة ضاغطة على دول الجوار الخليجي وبالمقابل حماية لها من أي تهديد خارجي، وتمكين بريطانيا وأمريكا لإيران في احتلال الجزر الثلاثة أعطى لها الفرصة والذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية إقليمياً ودول الجوار الخليجي خاصة، وهذا تهديد مباشر لدول الخليج العربي لأمنها واستقرارها الداخلي والخارجي. وكان للكويت موقف واضح في رفض الاحتلال والدعوة للإلتزام بالاتفاقيات المبرمة بين الإمارات وإيران في جزيرة أبو موسى، بالإضافة إلى دعمها وتبعية الجزر للإمارات.

المطلب الثالث: أزمة حقل الدرة البحري في الخليج العربي

يعد حقل الدرة النفطي البحري الذي يقع في شمال الخليج العربي في الجرف القاري على شكل مثلث مائي حقل مشترك بين إيران والكويت والسعودية، وتسمي إيران حقل الدرة حقل (أراش)، والجزء الأكبر منه يقع على الحدود المشتركة بين الكويت والسعودية، كما يقع جزء مشترك من الحقل مع الجانب الإيراني، وقد توصلت الرياض والكويت لاتفاق بشأن الحدود البحرية عام 2000، بينما إيران لم يتم التوصل بعد لاتفاق بشأن الحقل النفطي البحري، ويعود النزاع حول حقل الدرة إلى الستينيات عندما منحت إيران حق التنقيب والاستغلال للشركة الإيرانية –البريطانية للنفط في حين منحت الكويت الامتياز لشركة (رويال داتش شل)، وبناء على ذلك أصبح هناك تداخل في الامتيازان في الجزء الشمالي من حقل الدرة (أخبار العالم العربي، 2015).

أثيرت أزمة جديدة بين إيران والخليج العربي، وبدأت الأزمة بعد طرح وزارة النفط الإيرانية مسودة مشروعين أمام الشركات الأجنبية لاستخراج النفط والغاز من حقل الدرة، وقامت الكويت باتهام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طهران بتجاهل رفضها القاطع لأي مشاريع تطوير في الحقل، قبل ترسيم الجرف القاري في مياه الخليج العربي (حقل الدرة النفطي.. 2015).

وتناقلت الصحف الكويتية الخبر في 25- 2015/8/26 باهتمام وقلق شديد وسجالات إعلامية في الكويت، ومطالبة بأخذ مواقف حاسمة، وقد كانت المفاجأة من كراسة طرحتها وزارة النفط الإيرانية أمام ممثلي الحكومات الأجنبية، وآخر لاستخراج الغاز من حقل الدرة وهذا ما تناقلته صحيفة الرأي الكويتية، وقد راجت أيضاً أنباء في الكويت قيام البحرية الإيرانية بالاستيلاء العسكري على الحقل، والأمر الذي دفع رئيس مجلس الأمة الكويتية للطلب من الحكومة الكويتية تقديم توضيحات رسمية للرأي العام(الشرق الأوسط،2015).

وأشارت صحيفة الرأي الكويتية أن "تحرك طهران يتناقض مع أجواء المباحثات التي أجراها مسؤولون إيرانيون رفيعوا المستوى خلال زيارتهم إلى الكويت أخيراً" وذكرت أن هؤلاء "حاولوا الحصول على اعتراف بحق إيران بالاستثمار في الحقل قبل ترسيم المنطقة المتداخلة، وكان الجواب قاطعاً بالرفض، خصوصاً وأن طهران ترفض الاعتراف بحقوق الكويت في امتداد حقل سروش وتزعم أنه حقل إيراني خالص". ورجحت إحدى الصحف الكويتية إمكانية أن "يصل الأمر إلى رفع شكوى أممية لحفظ حقوق الكويت في ثروتها"(صحيفة الرأي الكويتية، 2015).

وقامت الخارجية الكويتية بتسليم مذكرة إحتجاج رسمية للقائم بأعمال السفارة الإيرانية لديها حسن زرنكار إحتجاجاً على طرح إيران مشروعين لتطوير حقل الدرة النفطي والذي جاء بنحو مفاجئ وأحادي، وقد تناقلت الصحف الكويتية تقارير أشارت إلى قيام شركة النفط الوطنية الإيرانية بإصدار نشرة بشأن الفرص الاستثمارية النفطية في إيران متضمنة فرصاً للاستثمار في أجزاء من امتداد حقل الدرة، الواقع في المنطقة البحرية المتداخلة التي لم يتم ترسيمها بين الكويت وإيران، وصرح مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية أنه "لا يوجد تغيير في الوضع الحالي لحقل الدرة النفطي الواقع ضمن المناطق البحرية لدولة الكويت"(الكويت، 2015).

إن العلاقات الإيرانية الكويتية تميزت ولأكثر من عقدين ماضيين بنوع من الهدوء، وكان مفاجئاً لدولة الكويت أن تقوم إيران بهذا الإجراء وتجاهل حق الكويت في حقل الدرة، وعلى الرغم من الخطر الإيراني والتهديد الذي قد يشكل إلى حاله من عدم الأمن والاستقرار في دولة الكويت والمنطقة إلا أن الكويت دولة مسالمة فقد تلجأ إلى الأمم المتحدة إذا لم يتم حل النزاع ودياً بين الطرفين، ولن تتنازل الكويت عن حقها، وترفض الكويت المفاوضة الفردية بعيداً عن السعودية، على الرغم من قيام الخارجية الإيرانية محاولة التفاوض مع الكويت والسعودية كل على حدة، حيث لا تريد إيران أن تجابه بموقف قوي لبلدين عربيين على جانب الخليج، والكويت إمكانياتها محدودة، وتعتقد إيران أنها ستجبر الكويت على التنازل عن بعض حقوقها، بينما السعودية تمثل خصماً سياسياً شرساً لإيران، لحساسية الجانب الإيراني تجاه السعودية ولها أكثر من موضع في الصراع معها في سوريا والعراق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واليمن(صحيفة القدس العربي، 2015). والكويت تؤكد على التفاوض بجانب السعودية وليسوا منفردين بناء على تصريح نائب وزير الخارجية الكويتي، خالد الجار الله، إلى أن "هناك تنسيقًا مع السعودية في شأن التحركات"(صحيفة شؤون خليجية، 2015). لابد أن تعي إيران أن الكويت والسعودية أعضاء في منظومة واحدة متمثل في مجلس التعاون.

إن الإجراء الإيراني كان مفاجئاً لدولة الكويت ودول الخليج العربي والرأي العام الكويتي، وقد جاء هذا العمل بعد أقل من أسبوعين من كشف السلطات الكويتية عن خلية كانت تخزن ذخائر ومتفجرات ذات صلة بتنظيمات إرهابية، وتم اعتقال الخلية وصادرة متفجرات وقاذفات صاروخية هجومية، وقد تناقلت وسائل الإعلام الكويتي أن هذه الشبكة لها صلة بإيران وحزب الله، ولم تؤكد السلطات الكويتية الأنباء، ومنع النائب العام النشر في هذه القضية، ويبدو أن الإجراء الإيراني موجه للضغط على دولة الكويت لإجبارها على لملمة قضية الأسلحة، وقد يكون محاولة من إيران لفصل الكويت عن السعودية في موضوع التفاوض مع إيران في ترسيم الجرف القاري الذي تتقاسمه الدول الثلاث. في الوقت نفسه ترفض إيران الاعتراف بحق الكويت في الاستثمار في حق الدرة الذي تعتبره امتداداً لأراضيها، ويمكن تفسير ذلك لطمع إيران في الأراضي الخليجية والبحرية، بالإضافة إلى حالة التوسع والنفوذ والقوى التي تسيطر على سياسة إيران الخارجية(الخويلدي، 2015).

ومن الملاحظ أن هذا الإجراء الإيراني المفاجئ قد جاء استباقاً لرفع العقوبات الدولية المفروضة على طهران، والاتفاق بينها وبين الولايات المتحدة ورغبة الغرب في التقرب وتبادل المصالح بينها وبين إيران بعد التوصل إلى الاتفاق النووي مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بالإضافة لألمانيا ويبدو أن هذا الإجراء استعداداً لتبادل المصالح في المنطقة والغرب. وقد يكون هذا الإجراء نتيجة لزج اسم إيران في قضية داخلية ترتبط في الكشف عن ذخائر وأسلحة في الكويت، ويبدو أنه شكل صدمة قوية لإيران، ورفضت إيران هذا الاتهام وطالبت بالحصول على تفاصيل أكثر في هذه القضية، ويأتي هذا الرفض لمعرفة إيران أن هذا الاتهام قد يعرقل عملية التفاهم بينها وبين الولايات المتحدة وأنه جاء في وقت سيتم رفع العقوبات الدولية، وقد يشكل عامل عرقله في الانفتاح على العالم وبالأخص الجيران في الخليج، وهذا ما يقلق إيران، فقد عملت إيران جاهدة لتسويق صورة لها كعامل استقرار في محيطها، وإقناع العالم بصوابية التوصل معها لاتفاق بشأن برنامجها النووي ويبدو أيضاً رغبة إيران من وراء الاستعجال بعرقلة أي اتفاق بين الكويت والسعودية لبدء تطوير حقل الدرة المشترك بين البلدين(صحيفة القدس العربي، 2015).

ومن المعلوم أن الاتفاق والتقارب بين إيران والولايات المتحدة شكل قلق بين دول مجلس التعاون الخليجي وغضب سعودي. إن السياسة الخارجية الإيرانية سياسة متناقضة غامضة، فعلى الرغم من رغبتها في التصالح وتوطيد العلاقات مع دول الجوار الخليجي، واقتراب رفع العقوبات الدولية عنها، والتقارب بينها وبين الولايات المتحدة إلا أنها تبدو غارقة في أيديولوجيتها الدينية والفكر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموجه نحو النفوذ والقوة والتوسع، فلا تستطيع إيران أن تبتعد عن تصورات الهيمنة وجنون العظمة في أن تكون قطب في المنطقة ومسيطرة على المنطقة، وهذا ما يقلق دولة الكويت بعد تفجير الأزمة الأخيرة في حقل الدرة، وتجاهل إيران لرفض واحتجاج الكويت، بالمقابل تحاول أن تكون التفاوضات بشأن الحقل بانفراد الكويت عن السعودية، إلا أن الكويت والسعودية لن يتفاوضا منفردين، فدولة الكويت دولة لا تملك القدرة على المواجهة مع إيران، وهذا يستدعي أن تكون السعودية والتي تعد قطب العرب وتملك قدرات عسكرية وسكانية ومساحة تدعم نظامها السياسي أمام إيران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

القوة الناعمة والعلاقات الإيرانية الكويتية في الفترة الواقعة ما بين (1979-2015) والتحول في التوجهات السياسية الكويتية

مرت السياسة الدبلوماسية الايرانية في مراحل تغيير لما تقتضيه المرحلة، حيث اتسمت سياسة إيران في الخليج العربي إلى المواجهة والاعتماد على المبادئ المثالية أثناء الحرب العراقية الإيرانية، ويأتي ذلك لضرورة تعزيز الثورة الإسلامية وتثبيت سلطة النخبة الحاكمة الجديدة من الأصوليين، ثم انتقلت إلى مرحلة الاعتدال والبراجماتية بعد حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي عام 1991، وكانت تكرس دبلوماسيتها الناعمة لتحقيق الاستقرار في منطقة الخليج العربي والإقليمي، وجاء التغيير في سياسة إيران التي ارتكزت على المصالح القومية أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية بعد وفاة الخميني حيث أدركت عجزها الكامل عن تغيير خارطة المنطقة السياسية تغييراً جذرياً مثلما كانت تأمل، وأن تصدير الثورة إلى الخارج بات لا يجدي نتيجة لتغير النظام الدولي وتحوله إلى النظام الدولي الجديد المبني على الديمقراطية ومحاربة الإرهاب فكان لابد أن تعزز علاقاتها مع دول الخليج والإقليمية(السويدي، 1996 :120).

على الرغم من حالة التقارب مع دولة الكويت ودول المنطقة الخليجية فتقارب الكويت لابد أن يكون ضمن منظومة دول الخليج مجتمعة وما ينتج عن مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هناك قلق في التقرب من إيران بشكل عام، فإيران لم ولن تكف عن المناورات العسكرية والتدريبات العسكرية على أعلى مستوى في الخليج ومضيق هرمز، والحدود العراقية وجنوب شرق إيران، وهذا الاستعراض العسكري أمام دول الجوار يأتي كنوع من استعراض القدرات العسكرية، وهذا يشكل قلق وتهديد على أمن واستقرار الكويت ودول المنطقة الخليجية لعدم وجود توازن القوى بينها مجتمعة وبين إيران (حماد، 2002: 56-58).

وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: القوة الناعمة تجاه دولة الكويت وتأثيرها

المبحث الثاني: التحول في العلاقات الإيرانية الكويتية في ضوء التوجهات السياسية لدولة الكويت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

القوة الناعمة تجاه دولة الكويت وتأثيرها

تسعى إيران في ظل القوة الناعمة إلى إيجاد الاهتمام المشترك في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية، ومن المعلوم أن المجال الثقافي والديني لإيران لا يزال محفوفاً بالخطورة، فما تسميه بالسياحة الدينية هو للخروج من بوتقة تصدير الثورة والتي تثير القلق لدى دول الخليج العربي نتيجة إلى حرص إيران على التغلغل فيها كسياسة استيطانية، وكمثال فإن تجربة السياحة الدينية في العراق فتحت الباب أمام الآلاف من الحرس الثوري للدخول إلى العتبات المقدسة بالنجف وكربلاء، والقيام بالعديد من الأنشطة العسكرية والسياسية والسيطرة على العراق، ويمكن تشبيهها أيضاً بالسياحة اليهودية إلى فلسطين في القرن التاسع عشر والذي أدى إلى احتلالها(شحادة، 2013 :1-2).

المطلب الأول: القوة الإيرانية الناعمة تجاه دولة الكويت

سعت إيران منذ الثورة الإيرانية عام 1979 إلى تطوير القوة الناعمة وتوظيفها منذ بداية التحول الثوري والانغماس في الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 التي كانت حرب طويله أنهكت الداخل الإيراني، وجعلته في عزلة عن العالم، وعلى الرغم من الحصار والعزل الذي عانت إيران منه منذ البداية إلا أن إيران تعتبر من النماذج المهمة في القوة الناعمة على المستوى الإقليمي، حيث أن إيران بلد تبنى خطاباً استثنائياً في السياسة والإعلام والثقافة، وتميزت السفارات الإيرانية بأنها الأكثر تواصلاً ونشاطاً والعمل الدؤوب من أجل الخروج من العزلة، والتواصل مع المجتمع المدني في الدول الإقليمية والعالمية لخلق علاقات في كافة المجالات وتحقيق أهدافها الأيديولوجية والسياسية والثقافية على حساب أهدافها الاقتصادية، وتطوير المجتمع الداخلي وإخراجه من مستنقع البطالة والانهيار الاقتصادي الذي عانت منه إيران لعقود طويله منذ الثورة، إلا أن القوة الإيرانية حملت العديد من التناقضات وعدم الارتياح في التعامل مع تلك السياسة التي تركز في التأثير والتواصل والاستقطاب ضمن أطر خاصة كالطائفة الشيعية والمنظمات والهيئات المعبرة عنها بصفة خاصة، وقد أثر هذا التناقض فرصة التأثير والتواصل الإيراني مع العالم العربي والإسلامي.

بالإضافة إلى لغة الإعلام الإيراني الذي يكسو خطابه التأجيج الطائفي والحملات المذهبية، والذي ألحق ضرراً كبيراً بالقوة الناعمة الإيرانية، وبدى واضحاً عجز القوة الإيرانية الناعمة في تحقيق مكتسبات فعلية على صعيد الصورة العامة، فقد ركزت على الاستقطاب الفئوى ضمن المربعات الطائفية، وجذب الصفوة لتوظيفهم من أجل مصالحها على حساب الشعوب العربية والإسلامية وكانت إيران مصدراً رئيسياً للصراعات وسيل الدماء في العالم العربي (شاكر، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد الدبلوماسية بصورة عامة من أبرز وسائل السياسة الخارجية التي تؤثر على القوة الناعمة لجذب الاخرين في الاتجاه المرغوب به، وازدادت اهميتها كثيرا بفضل التطور الكبير في وسائل الاتصال المختلفة والتي جعلت من المخاطبة والمواجهة أمراً ممكنا، وهنا نجد ان الدبلوماسية الايرانية كان لها الفضل الاكبر في انتاج القوة الناعمة الايرانية من حيث قدرتها على شرح قرارات السياسة الداخلية والخارجية الايرانية وتوضيحها للرأي العام الايراني والدولي لكونها اداة للتعامل مع الازمات لها بعد استراتيجي من حيث التحشيد السياسي والاعلامي للهدف المرصود تحقيقه، وهذا ما نجحت فيه ايران بعد توقيع الاتفاق النووي، وساهمت في تنمية العلاقات مع اللاعبين الأساسيين في البيئة الدولية وخصوصاً روسيا والصين فالدبلوماسية الايرانية نشاط سلوكي مرتبط بهدف ومقترن بقدرة تأثيرية تتخذها ايران لمواجهة غيرها من وحدات النظام الدولي، وغالباً ما يتم توظيفها بسلوك سياسي معين بغية تحقيق هدف صعب على صعيد سياستها الخارجية (التحافي، 2015 :3).

إن دبلوماسية إيران قائمة على أساس الاستماع للآخرين دون ملل، والتشاور وتبادل الموضوعات في شتى المجالات معهم في المؤسسات الدولية والعمل وفق قواعدها، حيث تساهم بخلق بيئة مؤاتية للسياسة الخارجية الايرانية على أنها ودية وشرعية وذات مصداقية وهذا بدوره ساعد الحكومة الإيرانية على تحقيق أهدافها.

وفي حقيقة الأمر فإن الحركة الدبلوماسية الايرانية تنطلق في عملها على الشرعية الدينية والشرعية القانونية والتي تظهر في الوثيقة الاستراتيجية (إيران 2025) والتي ترسم البعد المستقبلي للدور الإيراني في المنطقة (Amuzegar,2009: 41-57.).

والقوة الناعمة الايرانية لها العديد من الأذرع الداخلية والخارجية، وأقوى اذرعها "الدبلوماسية الإيرانية" والتي من خلالها حققت أهداف إيران الاستراتيجية المعلنة، فضلاً عن قدرتها على مواجهة الحصار الغربي الأمريكي وتقليص حجم آثاره السلبية على المجتمع الإيراني، وهذه الدبلوماسية قائمة على فكرة التعامل المدروس مع الأعداء والتعامل معه كصديق إلى حد ما وكعدو إلى حد. وما قوة ايران الناعمة إلا غلاف رقيق لقوتها الصلبة (التحافي، 2015 :5-6). وهذه القوة تحمل في طياتها جملة من التناقضات من حيث أنها تركز على التأثير والتواصل مع الاخرين ومن ناحية تركز على إطار الاستقطاب الطائفي في المنطقة والذي أضر كثيراً بقوتها الناعمة وأفقدها الكثير من التعاطف الاقليمية، وبالتالي يعد سبباً لعدم الثقة في توطيد العلاقات بدون حذر من جانب الكويت ودول المنطقة وإيران. وتنقسم مصادر القوة الناعمة الإيرانية إلى ثلاثة عناصر رئيسة(Maleki, 2007 : 5- 15):

1- **الثقافة:** والتي تضم اللغة الفارسية، والتقاليد الإيرانية، والتشيع، وهي أهم مصدر لتوليد القوة الناعمة، وتمتلك إيران مخزوناً كبيراً لتوليد هذا المصدر عبر (اللغة، البعد الحضاري، السياحة، الفن والمناسبات الثقافية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- **القيم السياسية**، وتضم: الديمقراطية، والانتخابات، وحقوق المرأة والمجتمع المدني. ويمكن وصف النظام السياسي بالنظام الهجين، حيث يبتكر مفهوم الديمقراطية الدينية، باعتباره نموذجاً فريداً من نوعه، كونه بديلاً عن النظم التقليدية المعروفة بالعالم.

3- **السياسات الخارجية**، وتضم: الشرعية، والبرستيج، والعلاقات العامة. وتعد السياسة الخارجية الإيرانية من أكبر مصادر توليد القوة الناعمة والأكثر فعالية وتأثيراً على الإطلاق كما قدمتها البند (16) من الفصل الأول في الدستور الإيراني، والمادة (152) في الفصل العاشر. ويضاف إليه الأيديولوجية الإيرانية والتي تعتبر مجموعة من الطروحات الثورية والمبادئ الدينية، وهي تعد المصدر الأساسي والأكبر في توليد القوة الناعمة لإيران(Anousheh, 2011:266-270).

لقد ارتبط شاه إيران بعلاقات متينة مع الأنظمة العربية الصديقة، كالكويت، والسعودية، والأردن والمغرب، وكان على توافق معها في كثير من المواضيع المتعلقة بأمن الخليج، وحاولت إيران إتباع سياسة توسعية في منطقة الخليج العربي من خلال مد نفوذها إلى دول الخليج وبخاصة الكويت والبحرين، وأصبحت هناك تنقلات عديدة من الإيرانيين إلى هاتين المنطقتين، وقد تنبهت الكويت إلى هذا المخطط فوقفت في وجه هذا التوسع(شاكر، 1979 :116-117). وهناك تبادل دبلوماسي بين البلدين بدأ في افتتاح سفارة إيرانية في العاصمة الكويتية عام 1962 وبدأت العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين مع وصول سفير الكويت إلى طهران(فرهود، 2015).

انتهجت إيران دبلوماسية جديدة بعد حرب تحرير الكويت 1991 وأخذت على توطيد العلاقات بينها وبين الكويت ودول الخليج العربي على الرغم من التوتر والقلق تجاه إيران من دول المنطقة، إلا أن بعد عام 1996 بدأت العلاقات الإيرانية الكويتية من خلال التعاون العسكري والأمني بدرجة أقل من قطر وعمان التي حافظت على علاقات قوية مع إيران، وقد لعبت الكثير من العوامل دوراً في كسر حالة الشك المتبادل التي كانت موجودة بين إيران والدول الخليجية العربية؛ ومنها خروج العراق من منظومة التأثير الخليجي، والتحالف التركي الإسرائيلي، وقضايا منظمة الأوبك، وحالة العداوة الأمريكية المستمرة لإيران، وتخلي إيران عن شعاراتها الثورية بشكل علني على الأقل، ويأتي ذلك بعد وصول تيار المعتدلين برئاسة رفسنجاني عام 1989، وجاء الرئيس محمد خاتمي وعمل على إزالة التوتر في العلاقات الخارجية الإيرانية، وبدأت السعودية النظر إلى إيران بواقعية وما تملكه من قدرات ومكانة على مستوى المنطقة وتبعتها دول الخليج بنظرتها الواقعية.

ويبدو أن الدبلوماسية الإيرانية الخليجية تطورت بشكل ملحوظ منذ الثورة الإيرانية عام 1979 وبدأت بعد طول تأزيم في العلاقات بكسر الجمود بين إيران ودول الخليج والذي طالت ثمان سنوات في الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988)، وبدأت التحسن في العلاقات بعد حرب تحرير الكويت عام 1991، وسياسة إيران التي تتجه إلى الاعتدال والبراجماتية، ومكرسة لتحقق الاستقرار في منطقة الخليج العربي، والإقليمي، ويأتي ذلك نتيجة للتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستمرت العلاقات بالتحسن وتوثيق العلاقات رغم الحذر عام 1997 بعد تولي خاتمي الرئاسة في إيران، وجاء توثيق العلاقات بعد أن حضرت السعودية مؤتمر القمة الإسلامي في طهران عام 1997. وكان توقيع الاتفاقية الأمنية بين السعودية وايران في 17 إبريل 2001م، والتي تضمنت بنودًا لمكافحة الإرهاب والتحري وراء عمليات غسيل الأموال ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين(العبادي، 2013 :104).

وقد لاقت تلك الاتفاقية ردود فعل إيجابية واسعة النطاق، حيث رحبت بها مختلف الأوساط الخليجية الرسمية والشعبية على اعتبار أنها خطوة مهمة في دعم العلاقات الخليجية الإيرانية، بعد الإدراك الإيراني بأن الالتقاء مع الرياض هو الطريق المؤدي إلى التفاهم الإيراني الخليجي الجماعي (التدمري،2002 : 226).

ورغم التقارب الذي تحاول إيران جاهدة بتحقيقه مع دولة الكويت ودول الخليج إلا أن سياسة إيران الخارجية رخوة ومتناقضة لا يمكن أن تستمر ضمن إطار عام مشترك بينها وبين دول الخليج العربي، فقد كانت إيران تقوم بالتدريبات والمناورات العسكرية المكثفة وعلى أعلى مستوى في الخليج مضيق هرمز، وحدود العراق، ويشكل هذا الأمر مصدر قلق وتوتر لدول الخليج العربي، وتترك تلك التصرفات الإيرانية انطباع خاص بأهداف إيران التوسعية وبسط النفوذ، وتصدير الثورة، وهذا ما كان يكسر جدار الثقة بين إيران والكويت ودول الخليج بشكل عام في توطيد العلاقات.

إلا أن العلاقات الكويتية الإيرانية الدبلوماسية والسياسية والتجارية كانت في تزايد بعد حرب الخليج الثانية، حيث زار وزير الخارجية الإيراني الكويت بهدف تعزيز علاقات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي. وفي 2002 زار وزير الدفاع الإيراني الكويت وفي نفس السنة زار المُتحدِّث في مجلس الأمة الكويتي إيران. في 2003، زار وزير الخارجية الكويتي إيران ووقَّع ثلاث اتفاقيَّات تجارية مع إيران (Kuwait 2014,). وهذا يدل على النشاط الدبلوماسي الإيراني لتحسين العلاقات مع دولة الكويت، والخروج من العزلة.

ونجحت الدبلوماسية الناعمة مع مرور الوقت إلى قيام علاقات في عدة مجالات، حيث تستضيف إيران حوالي 200,000 زائر كويتي لأراضيها سنويًّا. يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 150 مليون دولار، هذا المبلغ وصفه وزير التجارة والصناعة الكويتي عبد المحسن المدعج بالأقل كثيرًا من المتوقَّع (وكالة الأنباء الكويتية ، 2015).

في نوفمبر 2014، قام وفد الصداقة الإيرانية الكويتية بزيارة طهران ووضع برنامج عمل للسنوات المقبلة يتضمن جميع أشكال التعاون والانشطة والفعاليات الاجتماعية والثقافية، وآلية عمل لذلك من خلال إنشاء اللجان الخمسة؛ لاجتماعية والقانونية والثقافية والاعلامية والاقتصادية(وكالة الأنباء الكويتية ، 2014). أما في يوليو 2015 وبعد التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني، هنَّأ الشيخ صباح الأحمد الصباح المرشد الأعلى للثورة الإسلاميَّة علي خامنئي والرئيس الإيراني حسن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

روحاني بالاتفاق، معربًا عن تطلعاته لإسهام الاتفاق في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة ونهضة دول المنطقة، وكذلك فعل ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح ورئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح (وكالة الأنباء الكويتية 2015). إن التهنئة الكويتية جاءت رغم التخوف من هذا الاتفاق النووي الإيراني، وشكل هذا الاتفاق بداية للمجهول الذي قد يكون على حساب دول الخليج العربي أو إحدى دول المنطقة، ويبدو أن تهنئة الكويت كنوع من أدوات سياستها الخارجية التي تتمثل في الاتزان والسلام.

وعليه، فإن المصداقية تُعد من أهم عوامل استمرارية وديمومة القوة الناعمة لأي بلد؛ فهي المقياس بالنسبة للطرف المتأثر بها، وعندما يفقدها تفقد الدولة المولّدة للقوة الناعمة قدرتها على استخدامها وتصبح أدواتها غير فاعلة، وطالما بقيت السياسات الإيرانية على وضعها الحالي، وطالما كان مؤشر توجه المنطقة في ظل الثورات العربية، فسيكون من الصعوبة بمكان أن نتصور تأثيرًا فعّالاً لمصادر القوة الناعمة الإيرانية في المنطقة. وكان هناك تقارب وتنافر بين دولة الكويت وإيران، إلا أن هذا التقارب وتوطيد العلاقات كان يخلوا من الثقة المطلقه ويخلو من التوتر والقلق من توجهات السياسة الإيرانية الخارجية التي تتسم بالغموض والازدواجية بالإضافة إلى التدخل في الشؤون الداخلية والتعدي عليها.

المطلب الثاني: فشل القوة الناعمة الإيرانية

على الرغم –مما سبق– إلا أن إيران فشلت في امتلاك قوة ناعمة بشكل مطلق، ووضع نفسها في أي تصنيف للقوة الناعمة ويبدو أن فعالية وتأثير هذه القوة في الإطار الجيوبوليتيكي يبقى محدودًا لعدة معطيات، أبرزها:

1- **الناحية الاقتصادية:** حيث فشلت إيران في تقديم نموذجاً اقتصادياً كالصين وتركيا، واعتمدت المال السهل كدولة ريعية لاستخدامه كأداة مولدة للقوة الناعمة، وفشلت إيرا ن في تنويع المصادر أو الاستثمار في البنية التحتية المرتبطة بالطاقة وقاد ذلك إلى سوء إدارة الاقتصاد والفساد، وتعويم الحكومة له إلى فشل ذريع، وانتقل نتيجة لذلك عدد كبير من رجال الأعمال الإيرانيين لاستثمار أموالهم في دول الخليج وغيرها من دول العالم (Chubin, 2009 :180).

2- **الناحية الثقافية:** لا يعد العنصر الثقافي واللغة والحضارة عامل جذب أو تأثير واسع إنما تأثيره محدود بمنطقة آسيا الوسطى على وجه التحديد حيث أن هذه الشعوب ينتمون للقومية التركية، وهذا يحد من النفوذ الإيراني حيث أن تركيا تملك قدرات ومؤهلات أعلى من إيران بالقوة الخشنة أو الناعمة.

وتشكل الأدوات الإعلامية من أهم الأدوات المستخدمة في العنصر الثقافي، حيث تمتلك إيران إمبراطورية إعلامية هي الأكبر على مستوى المنطقة وواحدة من أكبر الإمبراطوريات الإعلامية في منطقة آسيا–الهادئ والعالم. وتسيطر وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية (IRIB) وهي مؤسسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حكومية يشرف عليها شخصيًا المرشد الأعلى علي خامنئي- على السياسات الإعلامية الخاصة بجميع المحطات التليفزيونية وإذاعات الراديو في البلاد بما يتناسب مع توجهات الدولة. وترتبط الوكالة بعدد من الوزارات بالثقافة والخارجية ويتم استخدامها لخدمة الرسائل التي تصدر عنهم فيما يتعلق بالترويج للثورة الإسلامية والثقافة الإيرانية والدبلوماسية العامة. وتشير المادة 175 من الدستور بوضوح إلى أن حرية التعبير ونشر الأفكار يجب أن تتم عبر (IRIB) وبما يتناسب مع القوانين الإسلامية والمصالح القومية للبلاد. أما الخدمة الدولية لـ(IRIB)، فهي تهدف إلى إعلام الجمهور الخارجي، والترويج للتاريخ الإيراني والحضارة الإيرانية والثقافة الإيرانية لكل من هو مهتم بالحصول على نظرة واقعية عن إيران وغناها الحضاري عبر آلاف السنين". وتقوم هذه الوكالة بنشر وترويج قيم النظام الإيراني والموقف الرسمي للحكومة الإيرانية بخصوص التطورات الداخلية والدولية (Pahlavi, 2012 : 22-23.).

3- **الناحية السياسية** : فشلت إيران في بناء نموذج سياسي جاذب يعمل على توليد القوة الناعمة، ولم يجد أي نوع من أنواع التعاطف، والفجوة بين النظام الثوري والمجتمع ما بعد الثوري بدأت تتسع وانعكس ذلك بشكل سلبي على صورة النظام، والديمقراطية الإيرانية هي ديمقراطية شكلية واقعها ثيوقراطي ومضمونها ديكتاتوري على اعتبار أن المرشد الأعلى يمتلك صلاحيات تفوق تلك التي يمتلكها أي سلطوي في العالم. وهو يستند إلى شرعية دينية وسياسية معًا. وفي العالم العربي تعززت النظرة إلى إيران كدولة ثيوقراطية لا تحترم الحريات، ولا تقيم وزنًا للقانون، وتقمع شعبها وتغرق في التزوير والفساد (باكير، 2013).

4- **الناحية المذهبية:** أن إيران تتبع المذهب الشيعي ومزجه مع القومية الفارسية وتحديدًا مبدأ ولاية الفقيه، عاملاً معرقلاً لهدفها في قيادة المنطقة أو توليد قوة ناعمة كافية تخولها القيام بتحقيق هذا الهدف دون الاعتماد على قوة صلبة. بل إن هذا العنصر قد يلعب في كثير من الأحيان دورًا سلبيًا في تعميق عزلة إيران الإقليمية خاصة عندما تعمد إيران إلى الاعتماد على العامل الطائفي لحشد الأقليات الشيعية في المنطقة، وتعجز عن برهان أنها لا تتعامل بسياسات طائفية في كثير من المحطات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ردة فعل أوتوماتيكية برفض الطروحات الإيرانية أو المشروع الإيراني في المنطقة لاسيما في الخليج والعالم العربي. وقد فشلت إيران في استخدام سياسة الطائفية لصالحها.

على الرغم من السياسة أو القوة الناعمة التي تستخدمها الدبلوماسية الإيرانية في سياستها الخارجية إلا أن الكويت عانت كثيراً من التدخلات الإيرانية في إطار مرحلة التقارب بين الدولتين، وشكل التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية الكويتية حالة من عدم الثقة والقلق على استقرار وأمن دولة الكويت، وتحولات في سياستها الخارجية اتجاه إيران، وتم ضبط خلايا إرهابية تنتمي إلى إيران كـ (خلية العبدلي)، وكان هناك سلبية في خطاب السفارة الإيرانية والتي وجهت خطابها لوسائل الإعلام من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال بيانات أرسلتها وتجاوزت عن وزارة الخارجية الكويتية، وهذا تعامل فوقي واستعلاء تضمنته البيانات الصحفية، وحالة من التكذيب والتجاوز على هيئة قضائية في دولة الكويت، وتجاهل التحقيقات وما تضمنتها في ضلوع اثنين من الدبلوماسيين الإيرانيين في جريمة تكديس الأسلحة في منطقة العبدلي تمهيداً لاستعمالها في عملية إرهابية. وشكلت تجاوزات وتصرفات الدبلوماسية الإيرانية رد فعل غاضب من الشعب الكويتي ورفضهم أن تصبح الكويت تحت أي نفوذ إيراني كما في العراق وسوريا ولبنان(الجاسر، 2015).

إن سياسة القوة الناعمة كانت على مدار عقود طويله سياسة أمريكية إيرانية وهي تستخدم كسلاح لتحديد مستقبل منطقة الشرق الأوسط بالكامل والخليج العربي على وجه الخصوص، وفي دراسة لباحثان أمريكيان صدرت عن معهد الأبحاث الأمريكية عن السياسة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، واللذان سمياها بـ (السياسة الرخيصة)، وكلفت الكويت ودول الخليج العربي تكاليف غالية، وهددت النزعة التوسعية الإيرانية وأقلقت الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط كما تهدد أمن واستقرار دول المنطقة. وأن القوة الناعمة التي تستخدمها إيران في المنطقة ما هي إلا لممارسة نفوذها من الخليج العربي إلى أفغانستان مروراً لبلاد الشام، والعمل على توسعت نطاق هذا النفوذ، ولا يمكن تجاهل الوجود المستمر الاستراتيجي المتماسك والهدف منه الهيمنة على استقرار المنطقة أو زعزعته. وقد يؤدي استخدام الولايات المتحدة استراتيجية المنافسة مع إيران إلى احتمال نشوب صراع شامل مع إيران وتكوين استراتيجية تستند على القوة الناعمة للتنافس مع أنشطة إيران في منطقة الشرق الأوسط، بهدف احتواء التهديد الإيراني بمساعدة مجموعة من الدول الصديقة التي تربطها بالولايات المتحدة مصالح لأغراض مشتركة (بكلتا،2014 : 6).

ومما لاشك فيه أن النظام الإيراني جار مقلق ومزعج، ومحاولته للهيمنة على الجوار من دول الخليج العربي مازال يراود سياسة إيران، ومحاولة استغلال شيعة الخليج لإثارة الاضطرابات والفوضى، ومشروع الهيمنة الكاملة على العراق ما بعد صدام، ومحاولة أيضاً السيطرة على نفط العراق قرب الحدود معها وعلى الحقول المشتركة مع الكويت وقطر(حنفي، 2012). فالازدواجية أصبحت معهودة في السياسة الإيرانية، فلغة الحرب والتهديد، يتلوها وفد مفاوض يرحب بالتعاون الدولي والحوار لحل أزمتها النووية بتعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة النوية، ولغة الغطرسة لجيرانها العرب الخليجيين المسلمين، يستمران بلا هوادة.

ورغم الجهود الدبلوماسية التي تبذلها إيران، والنجاح الذي حققته في التقارب بينها وبين دول الخليج العربي في المجالات الاقتصادية والثقافية وغيرها، إلا أن هذه الجهود لم تصل إلى الهدف الذي تسعى إليه سياسة إيران الخارجية، وموضوع الأمن الخليجي مازال يقلق دول الجوار في منطقة الخليج العربي، وليس هناك أي نية تعاون مشترك أمني بين دول الخليج العربي وإيران على أرض الواقع، ويعزى ذلك إلى سياسة إيران الخارجية الغامضة والتوسعية، فهي تارة مسالمة تدعو إلى حسن الجوار،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحفظ الأمن الخارجي والداخلي للجوار وأمن الخليج العربي، وتارة تهدد بإغلاق مضيق هرمز، وتقوم بالمناورات البحرية والبرية والجوية على جزر الإمارات المحتلة، وعدم تصدير البترول الذي يشكل خمس الإمداد العالمي من النفط، والتهديدات التي تمارسها على أمريكا وإسرائيل، والعكس صحيح، والتخوف الحاصل لدى دول المنطقة الخليجية والعربية والمجتمع الدولي ككل من امتلاك إيران للمفاعل النووي، والقدرات العسكرية المتزايدة لإيران، والتي تعتبر من مصادر القوى التي تسعى إيران من خلالها لفرض مبدأ توازن القوى في المنطقة العربية والعالمية، خاصة بعد غياب ندها والعنصر القوي في المنطقة وهي العراق، بسبب التدخل الشيعي وتدهور الأوضاع في العراق، وأملها أن تكون المسيطر الخليجي والإقليمي في المنطقة (العبادي، 2013 :111).

إن إيران رغم حرصها على إرساء الثقة بين الأطراف الخليجية وبينها، والحرص على علاقة حسن الجوار معها، إلا أنها لم تثبت حسن النية، خاصة بعد محاولتها اغتيال السفير السعودي في واشنطن، وبحنكة ملك المملكة العربية السعودية حيث لم تصدر منه أي ردود فعل تفجر الموقف، ولم ترد جواب مباشر على كل التهديدات والتحذيرات بإغلاق المضيق والذي يضر بشكل مباشر السعودية. بالإضافة إلى العديد من التدخل في شؤون دول الخليج كما حدث في الكويت، والبحرين، والسعودية (عون، 2012).

تعمل إيران على توطيد العلاقات وإقناع الجوار بأن سياستها الخارجية تتجه نحو البحث عن الاستقرار والسلام والتعاون المشترك الاقتصادي والأمني والتجاري والقوى البشرية وغيرها من المجالات التي تسعى إيران لتحقيقه من أجل تنمية اقتصادية داخلية، ويأتي هذا بسبب الحالة الاقتصادية الصعبة والخانقة التي تعيشها إيران ومؤسساتها المالية والاقتصادية التي تعاني من شلل شبه تام، نتيجة عقوبات دولية فرضها المجتمع الدولي عليها بسبب برنامجها النووي (طفله، 2012).

وعليه، فإن القوة الناعمة الإيرانية فاشله على المستوى المنطقة، فإيران تعاني من مشاكل داخلية عديدة تعمل من خلال دبلوماسيتها تصدير همومها الداخلية لدولة الكويت ودول الخليج العربي على الخصوص والعربي بشكل عام، وما زالت النزعة الطائفية مستمرة في سياستها رغم التورية في السياحة الدينية، إلا أن الأمر لم يعد يغفل على أحد، وحالة التشكيك بنوايا إيران والقلق من سياستها، إلا أن ذلك لا يعني أنه ليس هناك تعاون بين دولة الكويت وإيران، وتبادل دبلوماسي وتجاري وزيارات على أعلى مستوى بين الجانبين، بالإضافة إلى محاولة الكويت في عدم الوقوع في فخ التوترات التي تحدثها إيران المستمرة، والتي تؤثر على العلاقات وعلى الشأن الداخلي لدولة الكويت، إلا أن النظام الكويتي يتعامل مع النظام الإيراني وسياسته الخارجية بحكمة وحذر ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

التحول في العلاقات الإيرانية الكويتية في ضوء التوجهات السياسية لدولة الكويت

تعتبر إيران أن المنطقة العربية تمثل الساحة الرئيسية لمشروعها الاستراتيجي فلا يمكن أن يكون هناك توسع لإيران في الجانب الآخر وعلى حدودها مع روسيا الاتحادية حيث أن هناك مصالح مشتركة وعلاقات بين إيران وروسيا مما ألزم النظام السياسي الإيراني للتوجه نحو منطقة الشرق الأوسط لتنفيذ إستراتيجيتهم التوسعية، لقد عملت إيران على توفير عناصر القوة اللازمة لهذا المشروع وذلك من خلال امتلاك السلاح النووي الذي سيمنحها تفوقاً عسكرياً على باقي دول المنطقة مما سيشكل عنصر تهديد للمنطقة العربية التي تفتقر إلى وجود مشروع قومي ناجح مؤثر إقليمياً ودولياً ، وقد أدركت الكويت الاخطار السياسية والامنية والبيئية لهذا البرنامج على منطقة الخليج العربي ، من هنا فقد عبرت عن مواقفها بشكل بواضح من البرنامج وتداعياته السلبية على المنطقة.

المطلب الأول: العلاقات الايرانية الكويتية خلال الفترة 1979-1988

تعد العلاقات الإيرانية الكويتية قديمة قبل الثورة الإيرانية عام 1979 في عهد شاه إيران البهلوي، واتسمت العلاقات بالسلام والهدوء، وكان هناك العديد من حالات الصعود والهبوط كباقي العلاقات الدولية بشكل عام، فقد مرت الكويت على مدى عقود طويله منذ استقلالها لأزمات بين دول الجوار كان أهمها العراق وإيران، والمعلوم أن سياسة إيران الخارجية توسعية ما قبل الثورة وما بعدها، وفي عام 1966 جرت محادثات بين ايران من جهة والسعودية والكويت من جهة أخرى من أجل الجرف القاري والجزر الكويتية التي تطالب بها، واحتلالها البحرين وجزيرة الغنم التابعة لعمان الواقعة على مضيق هرمز، بالإضافة إلى الجزر الإماراتية الثلاثة، وإعطاء إيران حقوقاً مزعومة في شط العرب وفق معاهدة بين بريطانيا وإيران (نور،2015). وهذا التاريخ الذي يبدو منه أن الكويت ودول الخليج العربي منطقة مصالح مشتركة بين إيران والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والغرب، وهذا من شأنه يصنع حاله من التوتر والقلق بالإضافة إلى حالة عدم الثقة وعدم الاستقرار الداخلي في الكويت ودول الخليج العربي.

ومع ظهور الثورة الإيرانية في عام 1979م وتبنيها لسياسات خارجية ومرتكزات فكرية تستند على مذاهب دينية تختلف مع سياسة من سبقها، برز في المنطقة شكل آخر من التحديات التي واجهت دول المنطقة ولا تزال. وبروز تحديات وأبعاد البرنامج النووي الإيراني والذي يهدد أمن واستقرار الكويت ومنطقة الخليج، وبالمقابل بدأت بعض دول المنطقة تتخوف من الخطر الإيراني الجديد القائم على مبدأ تصدير الثورة إلى دول الجوار العربي والعالم، وازداد التحسب من تأثير إيران على الأقليات الشيعية في المجتمعات العربية المجاورة لها، وهو أمر له انعكاساته وتداعياته الأمنية على هذه الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضمن مجريات الأحداث التي ظهرت في منطقة الخليج العربي أثارت العديد من التساؤلات حول مستقبل سياسة إيران، وعن خطرها على أمن المنطقة واستقرارها، وساهمت في الوقت نفسه في تعميق العداء بين أطراف العالم الإسلامي. وعمدت إيران بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، بإظهار تحالفات إيرانية مع دول عربية وتيارات سياسية فيها، وتصريحات إيرانية عن ملكيتها لدولة البحرين، وإصرارها على الاستمرار باحتلال الجزر العربية في الخليج العربي، وتقدمها في برنامجها النووي، والعمل على استفزاز الكويت ودول الخليج العربي، والتي شكلت عوامل ضاعفت من التحسب للخطر الإيراني القادم على المنطقة العربية(العبادي،2013 :101-103).

وينظر لإيران باعتبارها دولة قومية فارسية، تستند على المذهب الشيعي فضلاً عن أنها ثورية، تسعى مدفوعة بمعتقداتها هذه للسعي إلى الهيمنة على العرب في الخليج العربي بل وعلى المنطقة العربية بأكملها. تتحرك إيران وفقاً لعقيدتها المذهبية والقومية، وتؤمن بحتمية قيام حكومة عالمية إسلامية عاجلاً أم آجلاً، وتعتقد أنها ستقودها هي ذاتها وفقا لعقيدتها المذهبية الشيعية. وساهمت في الوقت نفسه في تعميق العداء بين أطراف العالم الإسلامي.

وعلى الرغم من كل تلك المخاطر التي شكلتها توجهات إيران في سياستها الخارجية نحو الكويت والمنطقة الخليجية والعربية بشكل عام إلا أن العلاقات التاريخية بين الدولتين تتسم بالحيوية والديناميكية الأكثر بين دول الخليج العربي، وشهدت العديد من الهجرات والتداخل، بالإضافة إلى التبادل التجاري بين موانئ الكويت والمحمرة وبوشهر وبندر عباس وتجارة الترانزيت التي تجد لها أسواق رائجة وعملاؤها في المدن الرئيسية في جميع أنحاء إيران، فمنذ استقلال الكويت عام 1961 شهدت العلاقات الكويتية الإيرانية تطوراً ملحوظاً، وقد اعترفت إيران رسمياً بدولة الكويت، وبعد الاستقلال بعام تم افتتاح السفارة الإيرانية في الكويت.(فرهود، 2011: 110)

وقفت إيران بجانب الكويت في حادثة الصامتة عام 1973 الذي تمثل باعتداء العراق على مركز حدودي كويتي، وأعلنت عن استعدادها لإرسال قوات عسكرية للكويت بناء على رغبة أمير الكويت، وتصريح رئيس الوزراء الإيراني آنذاك بأنها لن تسمح بأي مسعى لإحداث تغييرات في الجغرافية السياسية للمنطقة"، إلا أن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 كان مصدر قلق لدولة الكويت، واتسم رد فعلها من الثورة بالحذر الشديد، وقد اعترفت رسمياً بالنظام الإسلامي في طهران وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد أول مسؤول رفيع المستوى يزور إيران بعد الثورة (كشك، 2008 :1) .

دخلت العلاقات بين إيران ودولة الكويت منحى آخر مليء بالتوتر والحذر في الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 حيث أعلنت الكويت حيادها التام في بداية الحرب باعتبارها أقرب دولة لمنطقة العمليات العسكرية، وقامت الكويت بالوساطة بين الدولتين من أجل وقف القتال، وقد أعلن الشيخ سعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولي عهد الكويت ورئيس مجلس الوزراء "أن الكويت تصر على إنهاء الحرب وهي مستعدة لبذل أي نوع من المساعي لإيجاد حل عادل يرضي الجاتين" (الدعيج، 2010 :30).

وتنكرت إيران لدور الكويت بالوساطة والمساعي الحميدة لوقف الحرب وقامت بالاعتداء على الأراضي الكويتية بالقصف الصاروخي المتكرر، واعتداءات برية استهدفت استقرارها وأمنها، وقد أثارت هذه الاعتداءات خطر كبير على دول المنطقة الخليجية إذا حققت إيران إنتصاراً في حربها على العراق، وقد أيقنت الكويت أن ميزان القوى في الحرب قد ينقلب إذا لم تعيد حساباتها في دعم العراق وتأييده، وأعلنت دولة الكويت دعمها السياسي والمادي والمعنوي للعراق، وأدى ذلك إلى توتر في العلاقات الكويتية الإيرانية (صحيفة القدس العربي، 2015).

ودفعت الكويت ثمن تأييدها للعراق وأصبحت في مرمى المقاتلات الإيرانية، وقد تعرضت على منطقة العبدلي في الكويت إلى الهجوم عدة مرات عام 1981، وقدمت الكويت مذكرة احتجاج وتحذير للسفير الإيراني من استمرارها على النهج العدواني اتجاه الكويت. ونتيجة لتلك الضغوط من إيران والتهديد الذي واجهته الكويت والإعتداءات تبلورة فكرة تشكيل مجلس التعاون الخليجي في ذهن الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت، وتم طرح الفكرة على زعماء دول الخليج العربي في القمة الإسلامية الثالثة التي عقدت الطائف عام 1981، وتم تأسيس مجلس التعاون الخليجي للدول الست ليجمع دول الخليج العربي في منظومة مشتركة لمواجهة التهديدات الإيرانية ودول الجوار (الفيلكاوي، 2015 :71).

وكان الغرض الأساسي من قيام مجلس التعاون الخليجي هو تنسيق القدرات العسكرية والأمنية لدول الخليج العربي الست بعد إحداث الثورة الإيرانية، وغزو أفغانستان، والحرب العراقية – الإيرانية وأنه ليس موجهاً ضد أحد بل ضد كل من يحاول إيذاء أمن منطقة الخليج العربي، وحماية هذا الجزء من العالم من أي تدخل أجنبي (الأشعل، 1990 :95).

وأعلنت الحكومة الإيرانية رفضها وعدم تأييدها لقيام مثل هكذا مجلس، حيث أنه ليس من مصلحة إيران أن يحدث توافق وتجمع بين دول الخليج العربي تبدو من نظرتها التوسعية والهيمنة وبسط النفوذ الذي سيصعب عليها في حال تم قيام مجلس تعاون خليجي، وتعرضت دولة الكويت للتهديد الإيراني أكثر من مرة وصولاً إلى مهاجمة منشآتها النفطية، وأعلن أكثر من مسؤول كويتي تعاطفهم ووقوفهم إلى جانب العراق في حربه ضد إيران (الريس، د . ت :4). فتحت دول الخليج الموانئ أبوابها لاستقبال ما يحتاجه العراق من عدد عسكرية وعتاد، حتى أن القوات العسكرية العراقية فتحت ممثليات لها في تلك الموانئ، بالإضافة إلى تحالف أصدقاء الكويت ودول الخليج مع العراق، وإمداده بما يلزم لدعم موقفه في الحرب(الحجاج، 2007 : 9).

ونتيجة لتواجد جماعات شيعه في الكويت وبعد الثورة الإيرانية عملت إيران على استخدام تعاطف بعض الجماعات الشيعية الكويتية، والمقيمين الإيرانيين في الكويت لغرض التجسس والقيام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأعمال إرهابية في الكويت، وعلى وجه الخصوص خلال الحرب الإيرانية العراقية. وأدى ذلك إلى عدم الاستقرار في الداخل الكويتي والذي دعا الحكومة الكويتية بطرد ما بين 50 إلى 100 ألف مقيم أجنبي أغلبهم عرب وإيرانيون عام 1982، وما يقارب 62 ألفاً خلال الفترة من عام 1983 إلى 1988 (Boghardt,2006 :32 and 125.).

وبرزت تحولات في سياسة الكويت اتجاه إيران لتعرض أمنها واستقرارها لاعتداءات إيران المستمرة، والتي قامت في عام 1984 إلى قصف الناقلات الكويتية داخل مياهها الإقليمية، وهددت إيران بمهاجمة وتدمير المنشآت النفطية والاقتصادية لدولة الكويت ودول الخليج العربي، وجددت التلويح بإمكانية إغلاق مضيق هرمز أمام ناقلاتها النفطية والتجارية (الأشعل، 1990 :95). وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي نتج عن تلك الاعتداءات الإيرانية إلى إصدار مجلس الأمن الدولي قراره المرقم 552 في الأول من تموز 1986 والذي نص على وقف الهجمات على السفن التجارية التي تعبر الخليج العربي من وإلى الموانئ الكويتية والخليجية الأخرى. وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف إيران اعتداءاتها على ناقلات الكويت النفطية، وهذا يهدد بإغلاق مضيق هرمز والذي يشكل خطر دولي ليس على المنطقة وحدها.

إن الاعتداءات الإيرانية بشتى أشكالها الجوية والبحرية والبرية وعلى الجزر الكويتية على وجه الخصوص بوبيان وورية، بالإضافة إلى حالات الاختطاف والاغتيالات والتفجيرات بالداخل الكويتي يمكن حصرها بالآتي (المجلة، 1987):

1. اختطاف طائرة كويتية في مطار بيروت من قبل جماعة اطلقت على نفسها أبناء الصدر 1982/2/24.
2. اغتيال الدبلوماسي الكويتي نجيب الرفاعي في مدريد 1982/9/16.
3. تفجير السفارتين الاميركية والفرنسية ومنشآت كويتية أخرى 1983/12/12.
4. قصف الناقلات النفطية المتوجهة الي الكويت من قبل ايران 1983/5/13.
5. محاولة اغتيال أمير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح عن طريق تفجير موكبه بسيارة مفخخة 1985/5/25.
6. تفجير خزانات النفط 1985/6/7 في الكويت.
7. تفجير المقاهي الشعبية في الكويت 1985/7/11.
8. اختطاف الطائرة الكويتية (الجابرية) 1988/4/5.
9. اغتيال السكرتير الأول في السفارة الكويتية لدي الهند مصطفى المرزوق 1982/6/4.
10. محاولة اغتيال الدبلوماسي الكويتي حمد الجطيلي في كراتشي 1982/9/16
11. تفجيرات مكة المكرمة التي نفذها الشيعة الذين يحملون الجنسية الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12. اعتراف رجل الدين الشيعي محمد علي الشيرازي أن إيران تتجسس وتتدخل في العراق وفي كل مكان لأنها ولية الشيعة.

إن تعاظم التأييد الكويتي للعراق أدى إلى تعظيم قدرات العراق الحربية ضد إيران، حيث ساد المناخ المؤيد داخل الشارع الكويتي والصحافة الكويتية نتيجة لعوامل عدة قد يكون التعاطف والشعور القومي العربي، وأثار ذلك حفيظة إيران وأغاظها الصرف الكويتي والمساعدات المالية والعسكرية والإعلامية على العراق، دفعها بها إلى عزل الشيعة في الكويت، وبدأت المضايقات الإيرانية والتهديد المباشر والهجمات على الكويت والذي أدى إلى عدم الاستقرار الداخلي بشكل كبير. وبرزت جملة التناقضات التي ارتسمت على السياسة الإيرانية الخارجية وضمان عدم انسلاخ الكويت في الحرب مع العراق إذا ما حافظت على حياديتها العسكرية، والثمن ضمان الاستقرار الأمني والداخلي في الكويت، إلا أن وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد رد على تصريحات إيران بتخوف الكويتي الحقيقي قائلاً: "الإيرانيون ليسوا بعيدين من الكويت، اذهب إلى بوبيان ويمكنك أن تراهم بأم عينيك، هذا الوضع طبعاً يشكل خطر على الكويت" (الفيلكاوي، 2013 : 76).

قامت الكويت بالاستعانة بالقوى العظمى كالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من أجل حماية ناقلاتها من الاعتداءات الإيرانية، ونتج عن ذلك اتفاق بين الطرفين على رفع العلم الأمريكي على ناقلات النفط الكويتية عام 1987، وأن يكون العبور إلى الخليج العربي تحت حماية الأسطول الأمريكي (أسيري، 1993 :179، 189). وهذا زاد من عداء إيران للكويت والتي اعتبرتها السبب الرئيسي والمسؤول الأول لتواجد الأسطول الأمريكي في منطقة الخليج العربي، والتي هاجمت ناقلات نفط إيرانية في عدد من المرات، ولم تفسر إيران سبب لجوء الكويت إلى الولايات المتحدة كدولة قوى ونفوذ دولي لحمايتها، بل كعادة السياسة الخارجية الإيرانية التي لا ترى أخطاءها بل تحمل الآخرين مسؤولية سلوكياتها المحفوفه بالخطر وتؤثر على استقرار الدول. وكان واضحاً لدى دولة الكويت ودول المنطقة والخليج سبب أو هدف إيران في التهديد والاعتداءات، ويأتي ذلك لنأي الكويت ودول الخليج من مساعدة العراق وتأييدها في حربها مع إيران.

لم تتوقف الاعتداءات الإيرانية إلى هذا الحد بل تجاوزت في زعزعت الاستقرار الداخلي لدولة الكويت من خلال تعرض موكب الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى التفجير عام 1985 على يد مجموعة تنتمي إلى إيران، وحاولت إيران ساعيه إلى زعزعت أمن الكويت واستقراره من خلال شق النسيج المجتمعي لأبناء الكويت وكسب التأييد الداخلي اتجاه إيران في حربها على العراق، وزرع الطائفية بين أفراد الشعب الكويتي، وهاجم عدد من المتظاهرين الإيرانيين مبنى السفارة الكويتية وحجز الدبلوماسيين الكويتيين بداخلها عام 1987 معترضين على المساعدات المالية التي تقدمها الكويت للعراق، فجاء موقف الكويت في إبعاد دبلوماسيين إيرانيين عام 1987 نتيجة لنشاطهم التجسسي، وبالتالي قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وجهت إيران تهديداً للكويت، وأعلن رئيس البرلمان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيراني أن القوانين الدولية تعطي بلاده الحق في الانتقام من بلد اختار أن يكون متواطئا مع عدو إيران (العراق)، وجدد اتهامه للكويت بمساعدة العراق في الحرب.

ومن الملاحظ أن في هذه المرحلة تحاول إيران كسب التأييد والدعم من الجانب القومي للمجتمع الإيراني أي من كافة الشرائح، ومساندتها في الحرب، والوصول إلى الداخلي الكويتي والخليجي من أجل كسب التأييد من الشيعة الكويتيين والإيرانيين في الداخل وأمثالهم في الخليج العربي. وللتخلص من هذه الحرب التي شكلت خطر وقلق لدولة الكويت والمنطقة بأسرها، سعت الدول العربية ومنها الكويت من أجل استصدار مجلس الأمن قرار بوقف الحرب، وأصدر مجلس الأمن الدولي القرار المرقم 598 في 20 تموز 1987 لوقف الحرب العراقية – الإيرانية، لم توافق إيران في البداية فقامت بـ 8 آب 1988 بوقف الحرب، وتعبيراً عن اعتزاز الكويت بالجارة إيران ورغبةً منها في توثيق الصداقة وفتح صفحة جديدة في العلاقات معها بعث أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح برسالة تهنئة للرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني أعرب فيها عن سعادته لانتهاء الحرب ووقف إطلاق النار بين العراق وإيران (قرياقوس، 2010).

لقد عانت الكويت بحكم موقعها وقربها من معارك القتال في حرب العراق وإيران أكثر من أي قطر خليجي، ونالها حالة من عدم استقرار الأمن، ورغم ذلك فإن الكويت كانت ملتزمة بموقفها المتضامن مع الحق العربي، وتقديم الدعم المادي والسياسي، والسماح للعراق باختراق المجال الجوي في طريقها لمهاجمة القوات الإيرانية، والسماح للأسلحة والذخيرة المتجهة إلى العراق بالعبور داخل الكويت، وتقديم القروض للعراق (السلطان، 2012 :112–113)، فضلاً عن المساعدات التي قدمت من الحكومة الكويتية والشعب الكويتي، وتوترت العلاقات بين إيران والكويت نتيجة للاعتداءات المستمرة والتي تشكل خطر على أمن الكويت واستقرارها واقتصادها، فضرب الناقلات النفطية يعد خطر على اقتصاد الكويت نظراً أن دولة الكويت دولة ريعية تعتمد على مدخولات النفط بالدرجة الأولى.

بالتالي فإن دولة الكويت تعرضت للعديد من التهديدات والاعتداءات المباشرة والواضحة التي تهدف إلى نأيها عن تأييد العراق ووقف المساعدات التي تقدمها لها، بالإضافة إلى كسب التأييد الداخلي الكويتي بشق نسيج المجتمع، وزرع الفتنة بين أبناء الشعب الواحد. وقد سلط الإعلام الكويتي على الخطر الإيراني والتهديدات التي قد يعاني منه الداخل الكويتي وأبنائه من خلال تدخلها في الشؤون الداخلية للكويت ومنطقة الخليج، وعملت على إيقاف التدفق الإيراني إلى الكويت، وساءت العلاقات الكويتية الإيرانية نتيجة لسياسة إيران الخارجية والتي تمثلت بالعداوة والاعتداء على ناقلاتها النفطية، وقامت حكومة الكويت باتخاذ إجراءات عديدة من أجل حفظ أمنها واستقرارها الداخلي، وتحولات عديدة في سياستها الخارجية نحو إيران، واللجوء إلى الولايات المتحدة لضمان الحماية على ناقلاتها النفطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: العلاقات الايرانية الكويتية خلال الفترة 1991-2003

مرت العلاقات الإيرانية الكويتية فترات توتر أزمات في الحرب العراقية – الإيرانية على مدى ثمان سنوات، وعلى الرغم من ذلك إلا أن البلدين يعملان على إعادة العلاقات، لما كانت المصلحة هي من سمات العلاقة بين الطرفين بسبب ما تمتاز به إيران من ثقلها السياسي وموقعها المتميز، ومن ناحية أخرى فإن الكويت تقع على مثلث الأضلاع بين إيران والعراق والسعودية، مما جعل لها ميزة تنظر إليها إيران بعين المصلحة، خاصة وأن الكويت تمتلك مخزون نفطي هائل، جعل منها قيمة كبيرة اقتصادياً ومادياً (الجرابعة، 2012 : 73).

اتخذت إيران موقفاً هادئاً في الأيام الأولى للغزو العراقي للكويت عام 1990، وقامت بفتح حدودها أمام الهاربين من الكويت، ووضعت قوات خفر السواحل بحالة تأهب قصوى، وشنت وسائل الإعلام الإيرانية هجوماً قاسياً على الحكومة العراقية لاحتلالها الكويت. وصرح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي في مؤتمر صحفي رداً على قرار العراق بضم الكويت قائلاً: " ان إيران لا تقبل أي تغيير أو تعديل في الحدود الكويتية سواءً في البر أو البحر". إن القيادة السياسية الإيرانية وجدت أن سيطرة العراق على آبار النفط الكويتي وسيطرته على الطرق البحرية في الخليج العربي يزيد من قدرته ضمن موازين القوى في المنطقة، ويضع دول المنطقة ومنها إيران تحت رحمته، لذا فإنها ارتأت التفاوض الدبلوماسي بين العراق والكويت هو أنسب وسيلة بعيداً عن شن حرب جديدة في المنطقة.

وقد شهدت العلاقات في تبادل الوفود الرسمية والشعبية بين البلدين عام 1992، وزادت العلاقات والتبادل الرسمي وغير الرسمي عند تولي الرئيس الإيراني خاتمي عام 1997 الحكم، وانطلاقة لفتح الحوار والسياسة المفتوحة على المنطقة الخليجية، وحسن الجوار والتعايش السلمي مع دول الخليج العربي؛ وقد تسارعت الدولتين في عام 2002 بتجاذب المصالح والزيارات الرسمية خاصة التي قام بها وزير الدفاع الإيراني شمخاني وعبر فيها عن الإرادة الواحدة والتعاون المشترك والتصدي لأي طرف يحاول تكرار ما حدث، إشارة منه إلى العزو العراقي للكويت عام 1990، ومن قبله العدوان العراقي الإيراني عام 1980، وكان هذا بداية التقارب الإيراني الكويتي الخليجي (العبادي،2012 : 45).

وبدأت إيران بتحسين العلاقات بينها وبين الكويت ودول مجلس التعاون وكسر الجمود في العلاقات بينهم، وسعي الرئيس السابق رافسنجاني ثم سياسة محمد خاتمي الذي تولى السلطة عام 1997 والذي حرص على التصالح مع دول مجلس التعاون خاصة الكويت والسعودية. وأبدى تعاون مع دول الخليج العربي إلا أن هناك حالة من عدم الثقة، لما عانته الكويت والعديد من دول الخليج العربي لعدم الاستقرار الداخلي خاصة بعد سقوط بغداد عام 2003، والتقارب الإيراني الخليجي خاصة (الإيراني والسعودي) بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بسبب الحملات الإعلامية الغربية ضد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلام والمسلمين، وكان العلاقات غير مستقرة مع أمريكا وحربها على الإرهاب (المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، 2002).

عملت الكويت وإيران على إعادة وبناء وترسيخ أواصر العلاقات في كافة المجالات على أسس جديدة أكثر شمولاً وثباتاً، وقد زار الشيخ صباح الأحمد طهران في يناير 2003 للتباحث حول ظروف المنطقة في ذلك الوقت، في ظل استعدادات الولايات المتحدة لشن حملة عسكرية على العراق، وكانت نتائج الزيارة إيجابية وذلك بتطابق وجهات النظر بين الجانبين في حل الأزمة العراقية سلمياً مطالبين النظام العراقي بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بما فيها قرار 1441، بالإضافة إلى توقيع مذكرات تفاهم في المجالات الاقتصادية والفنية إلى جانب الاتفاق على رفع مستوى اللجنة التجارية المشتركة بين البلدين إلى اللجنة العليا للتاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والعسكري والأمني برئاسة وزيري خارجية البلدين. وسياسة الكويت الخارجية تتسم بالتوازن والاعتدال، وساهمت على الصعيد الإنساني بالمساعدات التي قدمها مجلس التعاون الخليجي بقيمة 400 مليون دولار للتخفيف من حدة آثار الزلزال الذي ضرب مدينة بام الإيرانية عام 2003 (الشرق الأوسط،، 2014).

اتسمت سياسة إيران الخارجية بسلسلة من التناقضات وعدم الثبات، حيث كان هناك توقعات في حال سقوط بغداد وسقوط نظام صدام حسين عام 2003 يمكن أن يحقق الأمن ويطوره في منطقة الخليج العربي ولكن الأوضاع الأمنية جاءت على عكس تلك التوقعات. وتدهورت الحالة الأمنية في تلك المرحلة وانحدرت إلى أدنى مستوياتها في بعض المناطق، وانعدمت في بعضها الآخر، وأدى تغيير النظام السياسي في العراق إلى وجود حالة عدم استقرار في العراق وخارجه، وأوجد انقسامات طائفية وعرقية داخل المجتمع العراقي مما أثر ويؤثر سلباً عليه وعلى المجتمعات المحيطة بهذا البلد، وصلت الحالة الأمنية في المنطقة إلى درجة سيئة مما دفع إلى تغيير معتقدات بعض القيادات العربية، فلقد توصلت بعض قيادات دول المنطقة وحكوماتها إلى اليقين بأن إيران هي المستفيد الحقيقي من سقوط العراق تحت الاحتلال الأمريكي والأجنبي، وأصبحت هذه الدولة بطموحاتها وسياساتها المذهبية تمثل التهديد الرئيسي لدول المنطقة وأمنها، ازداد الاهتمام الدولي والإقليمي بالبرنامج النووي الإيراني، وبدأت التحذيرات المتتالية لهذه الدولة في محاولة لمنعها من تطوير برامجها النووية، في حين لم تبالِ هذه الدولة كثيراً بالتحذيرات الموجهة ضدها واستمرت بتطوير أسلحتها وبرامجها النووية.

ولإدراك الكويت وإيران أهمية التنسيق الأمني بينهما وفي قضايا الأمن الداخلي والخارجي، فقد أولت الدولتين جهوداً واسعة للتعاون في مجال الأمن الداخلي خلال زيارة وزير الداخلية الكويتي الشيخ أحمد الحمود لطهران عام 1992 وتم الاتفاق على تعزيز التعاون لمكافحة تهريب المخدرات وإقامة تدريبات مشتركة لأجهزة مكافحة التهريب، وتم توقيع مذكرة تفاهم عام 1998 في مجال تنمية التعاون الأمني لمكافحة تهريب المخدرات من خلال زيارة وزير الخارجية الشيخ محمد الخالد طهران، وفي عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2000 زار وزير الداخلية الإيراني نظيره الكويتي واتفقا على تشكيل لجنة أمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات، واتفقت الكويت في نفس العام مع إيران من أجل تشكيل لجنة مشتركة لتحديد حدود الجرف القاري بين البلدين، إلا أنه لم يتم تحديده حتى وقتنا الحالي، وفي عام 2002 طلبت إيران من الكويت بإغلاق ملف الأسرى الكويتيين في العراق على أن يتم الضغط على الحكومة العراقية من خلال الدبلوماسية لإطلاق سراح الأسرى والرهائن الكويتيين وغيرهم، بالإضافة إلى توقيع مذكرة للتفاهم الدفاعي بين الدولتين(كشك، 2008 : 3).

أما العلاقات الاقتصادية فهي علاقات قديمة بين الكويت وإيران منذ السبعينيات، وقد وقعت البلدين مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية منها اتفاقيات التجارة والترانزيت، وبعد تحرير الكويت سعت إيران لإنشاء مناطق اقتصادية حرة في جزيرتي كيش وقم، بالإضافة إلى التبادل التجاري وتسهيلات نقل البضائع عن طريق البحر، بالإضافة إلى السياسة المشتركة بين البلدين والتي تعتبر عنصر مهم في العلاقات الاقتصادية، حيث تتوجه أعداد كبيرة من المواطنين الكويتيين إلى إيران بشكل دائم للسياحة، والتعاون في مجال نقل السلع والخدمات من الكويت وإيران إلى العالم الخارجي وتأتي هذه ضمن رؤى مستقبلية تعاونية مشتركة(العبادي، 2013 :53-54).

وعلى الرغم من العلاقات المشتركة بين دولة الكويت وإيران إلا أن هناك عقبات في التقارب بينهما تأتي نتيجة تسمية الخليج العربي بالخليج الفارسي، وقد بعثت السفارة الإيرانية بمذكرة إلى المصارف الكويتية عام 2000 أبلغتها أن المعاملات المصرفية بين هذه المصارف والبنوك الإيرانية سترفض مالم تحمل اسم الخليج الفارسي، من جهة أخرى رفض إيران الوجود الأجنبي في الخليج العربي وإصرارها على ضرورة صياغة منظومة أمنية إقليمية وأن تكون طرف فاعل فيها، ومن العقبات أيضاً قضية الجزر الثلاث الإيماراتية، وهناك معوقات التبادل التجاري ومطالب رجال الأعمال الكويتيين بزيادة نسبة تملك الأجانب في إيران، وفك الازدواج الضريبي (كشك، 2008 :5). وعلى الرغم من العلاقات والاتفاقيات التعاونية إلا أن التدخلات الإيرانية في شؤون الكويت الداخلية تعصف بالعلاقات الكويتية الإيرانية، وعدم الثقة من سياسة إيران الخارجية التي تقلق النظام الكويتي وسيطرتها على الأقليات الشيعية في الكويت تؤدي إلى زعزعة في الاستقرار الداخلي. ويعد هذا التقارب تقارب حذر.

وعليه، فإن من الواضح تحول إيران من الثورة إلى الدولة وهذا ما يسمى التحول الأيديولوجية الداخلية الإيرانية، ويأتي هذا التحول لإنهاء الإلتزام الصارم بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية ومحاولة نشرها الشيء الذي أدى إلى قلق طويل بين دول الخليج، ويأتي ذلك بانتهاج القيادة الإيرانية المنهج الإصلاحي والبرجماتي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية بعد رحيل الخميني، أما من الجانب الكويتي فإن توطيد العلاقات يأتي من عدة جوانب أهمها الأوضاع والأحداث المتسارعه التي قد تتحول إلى حرب العراق عام 2003 وتخوف صعود الثقل الإيراني في العراق وتطورات المسألة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراقية، والذي قد يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي للكويت ودول المنطقة، بالإضافة إلى الصراع العربي الإسرائيلي، والتطورات الحاصلة في المنطقة إقليمية والدولية، والتخوف من انفراد اسرائيل بالمنطقة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، بعد تدمير القوة العراقية، الدور الأمريكي المتعاظم، ووجود قواسم مشتركة بين دول الخليج وإيران.

المطلب الثالث: العلاقات الايرانية الكويتية خلال الفترة 2005-2015

على الرغم من التقارب الإيراني لدولة الكويت ومنطقة الخليج العربي بعد سقوط بغداد عام 2003 والعمل على تحسن العلاقات في كافة المجالات، إلا أن هناك توتر في العلاقات نتيجة للعوامل التي تبعث عدم الثقة بين الكويت ودول الخليج والنظام الإيراني بسبب التدخلات الإيرانية ومحاولته لإيجاد لوبي ضاغط داخل دول منطقة الخليج العربي لتنفيذ استراتيجية إيران في التوسع والهيمنة، دون الأخذ بالاعتبار حق دول الخليج في الدفاع عن مصالحها وسيادتها، فضلاً عن تزايد التشيع في العراق وبسط إيران لنفوذها في العراق خاصة المناطق الجنوبية، وعدم جدية إيران لحل الخلافات العالقة والتي تقف عائقاً في تحسن العلاقة، والذي يخلق نوعاً من الشك والريبة في السلوك الإيراني وحالة من عدم الاستقرار هذه المنطقة. ويبرز ذلك في تواجد الحوثيين في اليمن، والصراع السوري الذي تعتبر إيران من أكبر الحلفاء للنظام الأسد، بالإضافة إلى المشاكل التي ظهرت في البحرين والسعودية، وما تواجهه الكويت من تدخل طائفي يخلق حاله من عدم الاستقرار الداخلي.

أيقنت دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي أن إيران لن تكف عن الاستمرار ببرنامجها النووي، وأن تواجد إيران الكثيف في العراق يشكل خطر على المنطقة الخليجية وخاصة الكويت والسعودية المحاذية للعراق، حيث أن الحكم العراقي قائم على أساس طائفي وعرقي، والصراع الداخلي والأوضاع الأمنية في العراق يعكس سلباً على الكويت فهي الجاره الأقرب، وهذه الحرب الطائفية في العراق أثرت على الكويت من خلال تصادم سني شيعي فيه أدى إلى توتر سياسي بين فئات المجتمع الكويتي (العبادي، فؤاد عاطف، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (1991-2012)، المرجع السابق، ص 59-61).(Update On Shi'a Mosque Incident, 2015)

وقد عبر مسؤول كويتي قلقه إلى الأمريكيين عام 2005 بقوله :" إن العلاقات بين السنّة والشيعة في الكويت أصبحت متوترة بسبب الأحداث الطائفية التي شهدها العراق" (Humanitarian Operations Center Chief on Iraq and His Possible Move to Baghdad as Ambas (2005 ,، وفي عام 2007 صرح السفير الأمريكي في الكويت "لو بارون" قائلاً "إن التخوف الكويتي يكمن في تهديد العنف الطائفي في العراق على الأمن الداخلي وتماسك التركيبة الاجتماعية في الكويت" ,Kuwait Scenesetter For May 22 Gulf Security Dialogue) (2007. بالإضافة إلى انعكاسات أحداث الربيع العربي في البحرين وسوريا عام 2011 بين فئات المجتمع الكويتي من خلال المظاهرات التي شهدتها الكويت، والتخوف من تقسيم العراق والذي سيؤدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى حالة من عدم الاستقرار من خلال اللاجئين العراقيين الشيعة والسنة ومدى تأثير ذلك على الداخل الكويتي.

تعتبر الكويت هدفاً رئيسياً في مخططات إيران لبسط هيمنتها على منطقة الخليج، انطلاقاً من الأراضي الإيرانية أو من العراق بعد إحكام السيطرة عليه، والقلق الكويتي من سياسة إيران الخارجية القائمة على نشر العملاء في الداخل الكويتي في المناطق الشيعية والسنية أيضاً، وزرع خلايا فيها تابعة للحرس الثوري والمخابرات الإيرانية وإرسال الأسلحة والأجهزة والمعدات من إيران إلى الكويت ودول الخليج.

ولا تتوانى إيران عن التهديد الصريح والتنفيذ بنفس الوقت، وتصريحات جريئة تثير القلق، وقد أشار علي شامخاني وزير الدفاع الإيراني السابق أنه بنفسه يتولى قيادة مجموعة خاصة تعمل في تخطيط وتنفيذ عمليات إرهابية في دولة الكويت، وهذا مؤشر خطر كبير على أمن واستقرار الكويت، ودليل على أن إيران لا يؤتمن لها جانب، ولا يؤخذ بوعودها، وأن التقارب بين الكويت وإيران ما هو إلا ضمن سياسة درء الخطر والسعي لإيجاد طريق للسلامه والأمان على الرغم من وعي النظام الكويتي بأن التنافر قد يحصل بأي لحظة نتيجة لأي تدخل في الشؤون الداخلية الكويتية أو محاولة لزعزعة الاستقرار الخليجي ككل. وقد اكتشفت شبكة تجسس إيرانية في الكويت عام 2010 عددها 11 فرداً، بينهم 4 عسكريين، و2 إيرانيين، وسوري، وبحريني يعملون لصالح الحرس الثوري الإيراني، وقد كانوا يرصدون مواقع عسكرية ومنشآت حيوية ومواقع القوات الأمريكية، فضلاً عن الوضع السياسي في داخل الكويت ومدى متانة الجبهة، ومراكز القوى السياسية والاقتصادية والقبلية المؤثرة في الكويت، والعمل على تجنيد عناصر تتوافق في أفكارها وتوجهاتها مع الحرس الثوري الإيراني.(سويلم، 2012: 96)

وسادت العلاقات الكويتية الإيرانية حالة من التقارب والتنافر من 2005 حتى وقتنا الحالي، فعلى الرغم من حالة التوتر وعدم الثقة إلا أن الكويت وإيران تعملان على تحسين العلاقات إلى مستوى جيد، ففي عام 2006 زار الرئيس محمود أحمدي نجادي الكويت وقام بمباحثات مع الشيخ صباح الأحمد أمير الكويت في العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها، وقد وصف نجاد وقتها علاقة طهران مع الكويت بأنها جيدة، وأن هناك قواسم مشتركة بين البلدين سياسية واقتصادية وتجارية وتاريخية وجغرافية وثقافية تجمع بينهما، فمن الناحية الاقتصادية ارتفع حجم التبادل التجاري بين الكويت وإيران عام 2010 بشكل ملحوظ، وقد وقعت الكويت وطهران اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين البلدين خلال زيارة رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي محمد صباح السالم إلى طهران عام 2008. (طهران، 2014)

إن تطوير العلاقات والتعاون الاقتصادي بين إيران والكويت يأخذ على محمل الجد ضمن إطار التعاون المشتركة، نتيجة لمعرفة كل من البلدين أهمية الأخرى، وحاجتها لأن يكون هناك تعاون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلاقات جيدة خارج إطار الصراعات، فالكويت تعي القدرات التي تمتلكها إيران العسكرية والنووية كونها ميزان قوى وذات ثقل وموقع جيوسياسي واستراتيجي، وإيران تعي أن الكويت كحليف للولايات المتحدة فإنها تستند إلى القطب الأوحد في العالم ولابد من توطيد العلاقات بدلاً من تأزيمها، بالإضافة إلى موقع الكويت في مثلث الأضلاع الأهم في المنطقة، وقربها من محافظات إيران الجنوبية، وكونها دولة غنية ولها مكانتها في المحافل الدولية، لذى فإن الكويت تدعو إلى رفع مستوى العلاقات الاقتصادية والصناعية والتجارية مع إيران وتعد ضمن أولويات الحكومة الكويتية.(طهران، 2014)

وبجانب تطوير العلاقات في كافة المجالات بين الكويت وإيران فإن الكويت حرص على عدم احتدام أي مواجهة عسكرية بين طهران وواشنطن مرجعه إلى احتمال حدوث انعكاسات أمنية واقتصادية خطيرة على الكويت والمنطقة.(www.alalam.ir/news, 2011)

تسير الكويت ودول الخليج العربي في خطى حماية أمنها واستقرارها من إيران وسياستها المتشعبة، إلا أن الاتفاق الأمريكي الإيراني النووي والدول الست استقبلته الكويت ومنظومة مجلس التعاون الخليجي بالصدمة والقلق من هذا الاتفاق وبداية للتقارب بين أمريكا وإيران وهذا شكّل خطر على الخليج العربي، ولا يمكن التصديق أن الجانبين يسعيان إلى المسامحة والنسيان لكل الخلافات والعداء الطويل، بل في أغلب الظن أن هناك مباحثات سرية تجري بين الطرفين (إيران ودول ست قوى عالمية) ومن شهور قبل الاتفاق، متناسية الولايات المتحدة وبريطانيا التي بدأت بإعادة العلاقات الدبلوماسية أن إيران دولة ذات سياسة مزدوجة لا تفي بوعودها، وإذا ما كانت إسرائيل تدرك حقيقة إيران وما يجري في إطار الاتفاق، فما هي الصفقة التي اتفقت الولايات المتحدة والدول الأخرى مع إيران؟ حيث مارس رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ضغوط على الولايات المتحدة من أجل عدم الانخداع بالكلام المعسول والمضلل الذي يصدره الرئيس روحاني، لكن واشنطن لا تأبه لتلك المخاوف وتعتبره صراع هستيري ورغبة في إفساد التقارب الإيراني الأمريكي. وبناء على ذلك يشعر أصدقاء أمريكا في المنطقة بالارتياع والذهول للمنحى الذي سلكته الأحداث الأخيرة والاتفاق دول الست مع إيران، فدول مجلس التعاون الخليجي طالما ما تنبة وتوخة الحيطة والحذر من إيران والتقارب الإيراني الأمريكي والخطر من وراءه.(khalafalhabtoor.net, 2013)

إن إيران ذات سياسة توسعية على الرغم من محاولتها للتقرب من الكويت ودول المنطقة الخليجية، فالكويت ليست بمعزل عن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، ولا تستطيع أن تعزل نفسها عن دول المجلس لحاجتها لهم للوقوف بوجه أطماع والتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية، ودرء الأخطار الإيرانية عن المنطقة، وإيران تعي أن العلاقات مع دولة الكويت والمنطقة لابد أن تستمر رغم الظروف والأحداث، وتبادل الزيارات وتفعيل العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، وبعد أحداث الاتفاق وحالة التوتر والقلق الشديد لدى منظومة دول مجلس التعاون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سعت إيران من أجل فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية، حيث قام الشيخ صباح الأحمد أمير الكويت بزيارة لإيران بعد دعوة الرئيس الإيراني حسن روحاني من أجل التقارب بين الدولتين بعد سنوات التوتر منذ وصول روحاني السلطة عام 2013، والعمل على توقيع اتفاقيات ثنائية خلال الزيارة، وتسعى إيران في جولة حول دول مجلس التعاون من أجل استرضائها بعد بدء الاتفاق النووي الإيراني مع دول الست، حيث تخشى غالبية دول مجلس التعاون الخليجي من نتائج اتفاق نهائي بين طهران والدول الغربية حول برنامج إيران النووي وتخفيف العقوبات المفروضه عليها، وتختلف التحالفات والتأييدات بين الكويت ودول الخليج العربي وإيران في القضية السورية والبحرينية.(طهران، 2014)

تميزت العلاقات الإيرانية الكويتية ولأكثر من عقدين ماضيين بنوع من الهدوء بجانب عدد القلاقل الداخلية، وكان مفاجئاً لدولة الكويت إعلان إيران في رغبتها لاستثمار شركات في حقل الدرة الذي تملك الكويت الحصة الأكبر فيه، وجاءت هذه المفاجأه في 2015/8/25 مدوية لدى النظام والرأي العام الكويتي، والغضب من تجاهل حق الكويت في حقل الدرة واحتجاجها، ونيتها في استخراج النفط من الحقل والاستفراد به أمراً لن تتنازل الكويت عن حقها وستلجأ إلى الأمم المتحدة، وترفض الكويت المفاوضة الفردية بعيداً عن السعودية (صحيفة القدس العربي، 2015). وجاء هذا الاجراء بعد الاتفاق الإيراني النووي ودول الست (5+1) والذي تم توقيعه والذي اتسم بتقارب بين إيران والدول الست، وهذا يؤدي إلى قلق الكويت ودول الخليج العربي من هذا التقارب الأمريكي الغربي الإيراني.

وعليه، فإن المحطات التاريخية للعلاقات الكويتية الإيرانية نجد فيها أن الكويت استطاعت – رغم بعض المحطات الساخنة– الحفاظ على علاقات طبيعية في معظم الفترات، ولم يعق ذلك اتفاقيات الصداقة بين الكويت والولايات المتحدة عدو إيران، وكذلك رغم انتماء الكويت لمجلس التعاون الخليجي الذي يضم ست دول تتباين علاقاتها بإيران، ويبدو أن التطورات الإقليمية والدولية والخلافات في وجهات النظر الكويتية الإيرانية تضع عراقيل في طريق تطوير العلاقات في المستقبل، وخاصة بعد تفجير المفاجأة وتعدي إيران على حق الكويت في حقل الدرة البحري باستخفاف واضح نتيجة لتعامل الدبلوماسية الإيرانية بالكويت للموضوع بالإضافة إلى موقف النظام الإيراني الغير مبالي، ورغم الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة الدول الخمسة إلا أنها ما زالت ترفض التواجد الأمريكي في منطقة الخليج، والأيديولوجية الإيرانية والطائفية والتدخل في الشؤون الداخلية نتيجة للنظرة التوسعية وبسط النفوذ، بالإضافة إلى برنامجها النووي الذي قد تستخدم يوماً في المساومة مع الكويت ودول الخليج العربي وتهدد بذلك بقاء أنظمتها، وتعمل على التحكم فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على استقرار دولة الكويت

هناك العديد من المتغيرات في العالم بسبب ما تمليه الظروف الجغرافية والتاريخية واعتبارات المصالح السياسية الأخرى، وتحاول كل دولة أن ترسم سياستها الخارجية وفق أهدافها الاستراتيجية، وفي العادة ترتبط السياسة الخارجية لأي دولة بالقرارات السياسية الخارجية لها فهي ليست بمعزل عن ظروف البيئة الداخلية للدولة، وهي بالمحصلة مجموعة عوامل وظروف تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة، ويدخل ضمنها الأفعال وردود الأفعال التي تظهرها الدول الأخرى أو أجهزة اتخاذ القرارات السياسية فيها.

على مدار سنوات ماضية ومنذ عام 2003 استطاعت إيران استغلال الظروف الاقليمية التي عاشتها المنطقة العربية بالشكل الذي يخدم أهدافها الوطنية واستراتيجيتها الرامية إلى الحفاظ على أهداف الثورة الإسلامية التي أطاحت بحكم الشاه عام 1979، وعملت إيران على رصد كل حدث إقليمي وانتهاز الفرصة لخدمة مصالحها الاستراتيجية والأيديولوجية، ولا تتردد في تحديد اتجاه بوصلتها السياسية بالاتجاه الذي يعزز دورها الإقليمي في المنطقة، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وخاصة الكويت والبحرين والسعودية واليمن وغيرها من الدول من خلال تعزيز وجودها في المنطقة وخاصة الخليجية منها، انطلاقاً من الارتباط المذهبي الشيعي في الطائفة الموجودة في الكويت ودول المنطقة من خلال وجود ودعم الأحزاب الشيعية في تلك الدول.(الشقيرات، 2014: 84)

إن المتتبع للأحداث الإقليمية التي تمر بها المنطقة العربية مثل الحراكات السياسية في البحرين وفي السعودية واليمن وسوريا ولبنان وأزمة الحكومة اليمنية مع الحوثيين، والخلاف الإيراني مع الكويت على حقل الدرة الحدودي والخلايا الإيرانية المسلحة وغيرها في الداخل الكويتي، واستمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاثة يدرك تمامًا أن لصانع القرار السياسي الإيراني دوراً بارزاً فيها سواء كان هذا الدور مباشراً أو غير مباشر، وقد نجحت في استغلال كل هذه الأحداث وتجييرها لخدمة مصالحها القومية والحفاظ على دورها الفاعل في المنطقة ويشكل ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار الكويت ودول المنطقة. ويعد هذا نجاح بحد ذاته للسياسة الإيرانية الخارجية في المنطقة العربية برغم الضغوط التي تواجهها من الولايات المتحدة التي تسعى هي الأخرى إلى الخطاب السياسي المتوازن الذي يحفظ لها استمرارية لعب الأدوار التي تخدم مصالحها في المنطقة العربية.

والفكر السياسي الخارجي الإيراني وبما يمثله من أيديولوجية تصدير الثورة هدف إيراني استراتيجي تعمل منذ الثورة الإيرانية على تصديره والتوسع به لبسط النفوذ في الداخل الكويتي ودول المنطقة، فالكويت لا تحيا في معزل عن منظومة دول الخليج العربي متكاتفين للحفاظ على استقرارها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمانها المشترك في وجه السياسة الإيرانية الخارجية التوسعية، فإيران شهدت تحول كبير وحقيقي في صعودها المفاجئ لبسط نفوذها على العراق بعد سقوط بغداد عام 2003، وقد هيأت الولايات المتحدة وحلفائها البيئة الاقليمية لإيران والقضاء على عدوها التاريخي صدام حسين على حدودها الغربية، ومن جهة أخرى تخلصت عام 2002 من نظام حركة طالبان المزعجة والمعادية على حدودها الشرقية. (Cole, 2006: 20-26)

لقد مكنت الولايات المتحدة إيران في تحقيق انتصار وهدف مهم لها والذي يضم أغلبية شيعية عربية يمكن أن تشكل مجالاً خصباً للنفوذ الإيراني داخل العراق خاصة أن كثير من رموز المرحلة الجديدة السياسية هم من حلفائها وأصدقائها ممن دعمتهم، على الرغم من قرب القوات الأمريكية والغربية منها جغرافياً، إلا أن الغرب قبل طهران نفسها كان يدرك أن الدور الإيراني مهم جداً سواء في خلق المشكلات والأزمات للقوات الغازية أو المساعدة على تسهيل مهماتها وتقاطع المصالح المتبادلة. وبعد فشل الولايات المتحدة في إحداث تغيير في العراق قامت بسحب قواتها بعد أن تعرضت لخسائر كبيرة، وتدهور الأوضاع العسكرية والأمنية في أفغانستان، وعززت تلك العوامل من قوة إيران وقدرتها على ملء الفراغ الحاصل من خلال زيادة نفوذها السياسي في العراق وغيره من مناطق.(أبو رمان، 2011: 123)

ويمكن توظيف ذلك في تعزيز النفوذ الإقليمي، من خلال "بوابة شيعية" عربية جديدة تعمل على تغيير أوضاع الشيعة في الدول العربية الأخرى والأقرب لها كالكويت والسعودية والبحرين والطريق إلى اليمن وغيرها من دول المنطقة العربية. (Leroi, 2006: 18-22)

إن السياسة الناعمة التي استخدمها الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي لتخفيف الاحتقان بين إيران وجوارها العربي ومحاولة الوصول إلى تفاهمات حول البرنامج النووي الإيراني مع الغرب والولايات المتحدة، وعند وصول نجادي الإصلاحي عام 2005 كانت محطة مختلفة عن سياسة سابقيه وكانت لغة تصادمية وشعبوية كما كانت في المرحلة الأولى للثورة وتخلّى تماماً عن اللغة التصالحية لدى الرئيس السابق، ورفع من سقف الحوار حول البرنامج النووي الإيراني مع الغرب، مستفيداً من الوضع الإقليمي الجديد.

ويأتي التأثير على شيعة الخليج متمثلة في نظرية "ولاية الفقيه" التي بدأت أحزاب وقوى شيعية خليجية بتبنيها، وعززت الولاء بينها وبين إيران، وقد انعكس توتر علاقات دولها بالثورة الإيرانية إلى لجوء بعض هذه الأفراد إلى تنفيذ عمليات (عبد الناصر، 1997: 70-81). ويبدو أن التحالفات الإيرانية الواسعة في العديد من الدول كالكويت والبحرين والسعودية ولبنان واليمن وسوريا وغيرها، لها دور كبير في زعزعت الاستقرار والتحول السياسي لتلك الدول تجاه سياسة إيران الخارجية، بالإضافة إلى التوتر والقلق منها ومن تحالفاتها المزروعة في دول المنطقة وتواجدها بالعراق والذي يعد بوابة الخليج العربي جعلها أكثر قرباً لتصدير ثورتها وهمومها الداخلية وتحقيق أهدافها القومية الوطنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المشروع الطائفي الايراني وأثره على استقرار دولة الكويت

المبحث الثاني: الإجراءات السياسية والأمنية في دولة الكويت لمواجهة السياسية الخارجية الإيرانية لضمان أمنها واستقرارها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

المشروع الطائفي الايراني وأثره على استقرار دولة الكويت

وتعتمد ايران على عدة مرتكزات في سعيها لتحقيق مشروعها الطائفي السياسي في الاقليم العربي ومنها المرتكز الجغرافي: حيث ان موقعها الجغرافي الهام يشجعها على الاتصال المباشر مع البحار المفتوحة خصوصاً من جهة الجنوب، كما أنه منحها قوة بحرية هامه لاسيما على سواحل الخليج العربي، إضافة الى المرتكز التاريخي: المنبثق من عهد الامبراطورية الفارسية التي اتسمت بروح التوسع والهيمنة والسيطرة العسكرية، وكذلك المرتكز الديمغرافي: الذي تعمل ايران من خلاله على اثارة شعور الخوف لدى القوميات الإيرانية من خطر تعتقد انه يهدد الدولة الفارسية كما ان المرتكز العقائدي: يلعب دوراً هاماً في سياستها الهادفة الى تنفيذ مشروعها الطائفي السياسي من خلال التشيع الذي اتخذته متراساً يحمي هويتها القومية والثقافية

المطلب الأول: سياسة تصدير الثورة الايرانية وأثرها على استقرار دولة الكويت

تمثل سياسة إيران الخارجية الرامية الى تنفيذ مشروعها الطائفي السياسي دائماً إشكالية على المستوى التحليلي، بسبب طبيعة سياستها الحذرة والمعقّدة والتي تعتمد على كتمان المواقف الحقيقية التي تعتمدها في صياغتها لهذا المشروع وتركيزها على الثوابت والاصول القومية والدينية ، ويلاحظ وبخاصة بعد سقوط النظام العراقي في عام 2003 م تصاعداً في النفوذ الإقليمي لإيران، فهي تمتلك موقع جيوبوليتيكي متميز، أتاح لها فرصة كبيرة في استثماره لجهة الدفع بمشروعها الطائفي التوسعي، إلاأنه من ناحية أخرى جعلها عرضة للمخاطر في منطقة تتسم بالتوتر واللاستقرار، وتعمل إيران على استغلال ما لديها من أوراق تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بهدف لعب دورإقليمي فاعل يعكس قدراتها، وإمكانياتها الحقيقية وثقلها الحضاري والتاريخي. (البطنيجي، 201: 1-3)

يمكن وصف المشروع السياسي الإيراني بأنه مشروع قومي ديني توسّعي، لا يختلف في طبيعته وأهدافه الاستعمارية، عن جميع المشاريع التوسعية التي شهدها المجتمع الإنساني، وأطماع هذا المشروع وأهدافه التوسعية لا تختلف في جوهرها عن تلك التي سعى نظام الشاه بهلوي لتحقيقها، وما يميّز المشروع الإيراني بعد نجاح الثورة الخمينية ، ويجعله أكثر خطورة، يكمن في استخدامه الشعار الديني الطائفي، وتبنّيه مفردات الخطاب الديني بشكل يجعله أكثر قبولاً من شرائح اجتماعية وسياسية معيّنة ، وهو مشروع يستند على أيديولوجية قومية توسعية مغلّفة بشعارات الإصلاح الديني(العرب، 2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتمد ايران على مبادئ اربعة يرتكز عليها المشروع الطائفي القائم على الفكر السياسي الشيعي الاثني عشري في الاقليم العربي التي يمكن إيجازها كالآتي :

- **النص والوصاية**:ويقصد به أن النبي صلى الله عليه وسلم نص وأوصى بالخلافة لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه من بعده وبالتالي فهو أحق من الصحابة رضوان الله عليهم "ابوبكر وعمر وعثمان" (حبيب ،2013)
- **التقية** : يقصد بهذا المبدأ إعلان الشيعة غير ما يبطنون ، وإخفاء الحقيقة في كل شئ وقد جاء عن الإمام جعفر الصادق قوله "من لاتقية له لادين له " (حبيب ،2013)
- **عصمة الإمام** : ويقصد بهذا المبدأ أن الإمام لدى الشيعة ، كالنبي صلى الله عليه وسلم، معصوم في علمه وصفاته ، ومعصوم من الردائل والفواحش كما أنه يتلقى المعارف والاحكام الالهية وجميع المعلومات عن طريق النبي أو الإمام من قبله .(العتوم ،2010، 104)
- **المهدية أو "الغيبة والرجعة"** :ان الاعتقاد عند الشيعة الإمامية جعل من تحقق الدولة الدينية، أمراً غير قابل للتحقق ما لم يظهر الإمام المهدي ،ليملأ الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً ،وهذا المقصد يعتبر مبرراً لوجود واستمرار التشيع .(العتوم 2010، 112)

تعد الأهداف العامة للمشروع السياسي الطائفي الإيراني كالآتي :

- الحصول على اعتراف القوى الدولية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية كقوة إقليمية لها نفوذها في المنطقة العربية .
- الحصول على احترام دول الإقليم العربي لخياراتها الداخلية في الحكم والسياسة، والاعتراف بها كقوة اقيمية قادرة على مواجهة المشروعين الأمريكيوالإسرائيلي في المنطقة.
- تفعيل المد الطائفي المتطرف،واستغلال أتباع المذهب البسطاء في المنطقة تحت غطاء سياسي وعبر افتعال الأزمات السياسية واستثمارها لتحقيق الأهداف على حساب المناطق السنية كما يحدث في العراق وسورية واليمن.(الخشيبان 2013)
- الحصول على الوسائل والأدوات اللازمة لتقوية نفوذهاالإقليمي والدولي بما يخدم تطلعاتها وأهدافها التي جاءت في الدستور .
- الحفاظ على الامن القومي الإيراني وفق ما تملك من مقومات سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية .

وضمن هذا الإطار لم تعلن إيران إلغاء شعار تصدير الثورة وتمارس حرباً شعواء على كل من لا يقف معها ولا يخضع لها ومن البراهين على ذلك دخولها إلى العراق مع الشيطان الأكبر "أمريكا"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وموقفها المنسجم مع السياسة الأمريكية في أفغانستان وقتالها علناً في سوريا مع أنها تدعو إعلامياً إلى عدم التدخل الخارجي في الشأن السوري. (العموش، 2013)

ومن أجل ذلك وضعت إيران استراتيجيات محددة لتحقيق أهداف السياسية الخارجية الإيرانية الرامية إلى تنفيذ مشروعها الطائفي كالآتي : (البطنيجي، 2011)

1- **إستراتيجية التبني:** يقصد بها الالتزام بالأعراف والشرعية الدولية فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية حتى تظهر التزامها بالسياسية الدولية ، وقد ظهرت هذه الإستراتيجية بوضوح في السلوك الإيراني الخارجي أثناء فترة الغزو العراقي لدولة الكويت، حيث التزمت إيران بما تمخض من قرارات دولية، وكذلك في الحرب على أفغانستان والعراق .
2- **إستراتيجية التحفيز الذاتي:** وتهدف إلى انتزاع الاعتراف الدولي بالدور الإيراني الإقليمي وأهمية دورها في المعادلة الإقليمية والتعامل مع القضايا الإقليمية وخصوصاً في الملفات السورية ، العراقية ، واللبنانية ، أمن الخليج العربي .
3- **إستراتيجية المساومات:** وتقوم هذه السياسة على أساس المناورة الدبلوماسية، وتحقيق بعض المكاسب السياسية ، مستغلة ما تملكه من أدوات في المنطقة، ويبرز ذلك من خلال مواقفها من المحادثات مع الغرب بشأن برنامجها النووي .
4- **إستراتيجية التصلب:** تهدف إلى التعبير عن استقلالية إيران عن التبعية للشرق أو للغرب، من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية المقاومة لكافة أشكال الهيمنة العالمية على منطقة الخليج، وقد كان شعارها الذي اتخذته بداية نجاح ثورتها الاسلامية والمتمثل في "لاشرقية ولا غربية "دليلاً على استراتيجية التصلب التي تتخذها طهران.

وفي ضوء ما تقدم نلحظ ان خيارات السياسة الخارجية الإيرانية الهادفة إلى تحقيق مشروعها ترتبط وفق ما تمتلكه من عناصر قوة سواء أكانت المادّية أو المعنوية ، وقد تبنت إيران سياسة خارجية ثورية منذ عام 1979م، إذ كانت الطبقة الحاكمة آنذاك محملة برؤية مسبقة تجاه العالم الخارجيوتعبر مقولة الخميني أصدق تعبير عن ذلك حين أعلن "إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية" (الشرقاوي 2004)، وانعكست هذه الرؤية على سياستها الخارجية، وحملت معها عاصفة محملة بالعزلة الدولية والنظرة السلبية تجاهها، إلا أنه مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي وبداية عقد التسعينات، بدت إيران أكثر واقعية في سياستها الخارجية، لاسيما مع صعود التيار الاصلاحي ، إثر ذلك سعت إيران إلى إعادة ترتيب علاقاتها الإقليمية والدولية، مع الاحتفاظ بثوابتها الإستراتيجية المبنية على أيديولوجيتها الدينية ، وانتقلت من الدور الثوري في عهد الخميني، إلى الدور المتوازن بعد وفاته ، إذ ركزت على الدبلوماسية الهادئة والتوازن في علاقاتها الخارجية، وحاولت أن تجمع بين القوة الصلبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والناعمة ، اد تمثلت القوة الصلبة في الحفاظ على الثوابت الدينية التي جاء بها الخميني، فيما تمثلت القوة الناعمة في محاولة ايران بالانفتاح على العالم الخارجي لاصلاح اقتصادها الدي دمرته الحرب العراقية – الإيرانية.

رغم ذلك استمرت دول الجوار تنظر إلى السياسة الخارجية الإيرانية بنظرة يكتنفها الشك والحذر الشديد، ورافق ذلك تمكُّن الولايات المتحدة الأمريكية من خلقِ نفوذ سياسي وعسكري في شرق وجنوب وشمال إيران، في كل من أفغانستان والمحيط الهندي وجمهوريات أسيا الوسطى والخليج وتركيا، العراق، وبالتالي إحكام الحصار الأمريكي على إيران، وفرض طوق أمني وسياسي وعسكري حولها، بغية عزلها وإبعادها عن أية ترتيبات في محيطها الإقليمي، إذ " تشير متابعة السياسة الإيرانية خلال فترة ما بعد حرب الخليج الثالثة إلى أن هذه السياسة شهدت حالة من الذعر والتوجس من احتمالات تعرض إيران لضربات عسكرية أمريكية أو أمريكية–إسرائيلية".(منيسي، 2014)

دفعت البيئة الإقليمية لإيران إلى جعل القيادة السياسية الإيرانية تسيطر عليها فكرة استهدافها عسكرياً في إطار ما تسميه واشنطن بـ" محور الشر"، ويُعتقد أنه لولا مأزق الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان لفتحت جبهات أخرى ربما كانت إيران إحدى هذه الجبهات، ومع ذلك ورغم العداء التاريخي بين الطرفين إلا أنهما لم يصلا حد التناقضالذي لا يمكن أن يتعايش كلاهما معه ،بحيث يدفع ذلك إلى حرب طاحنة يقضي أحدهما على الآخر، أي أن الواقع التاريخي لتطور العلاقات الأمريكية–الإيرانية يفسر إن الطرفين استطاعا أن يتعايشا رغم تناقضاتهما، كل ذلك يوضع في حسابات الإستراتيجيةالإيرانية عند حساب عناصر القوة والضعف في السياسة الخارجية الإيرانية الهادفة إلى تنفيذ مشروعها السياسي الطائفي في منطقة الإقليم العربي وتتبع عدة سياسات ضمن هذا الإطار من أهمها :

- **القوة الناعمة:** وتتمثل مصادر القوة الناعمة الإيرانية بثلاثة عناصر أساسية، هي"الثقافة"وتضم: (اللغة الفارسية، والتقاليد الإيرانية، والتشيع)،و"القيم السياسية" : وتضم (الديمقراطية، والانتخابات، وحقوق المرأة والمجتمع المدني) ، و"السياسات الخارجية": وتضم(الشرعية، والاحترام، والعلاقات العامة)(abbas maleki 2007).
- **الدبلوماسية الهادئة** : تعمل الدبلوماسية الإيرانية بهدوء ووفق ما تمليه عليها مصالحها القومية وتستفيد من هذه السياسة في تمرير الكثير من أجنداتها في الاقليم العربي .
- **التقية السياسية** :وتتمثل هذه السياسة باخفاء النوايا الحقيقية لمشروعها الطائفي في الاقليم العربي بعيداً عن المواجهة العسكرية خاصة في المرحلة الراهنة التي تتبدل وتتغير بها المعطيات حسب التفاعلات السياسية القائمة إقليمياً ودولياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت هذه بداية تصدير الثورة لتحقيق أهدافها التي أعلنها الخميني بتصريحات عديدة، وولاء حزب الله من خلال تصريح قديم للسيد حسن نصر الله قال فيها: "إن انتماءنا ليس للبنان وإنما لولاية الفقيه في طهران"، وبهذا يكون قد كسر نظام القانون في الدولة وأقام دولة مسلحة داخل الدولة ولاؤها ليس للبنان، وإنما للطائفة التي ينتمي إليها، لتنتفي شعارات المقاومة، التي منها اكتسب شعبيته لدى الجماهير بكافة انتماءاتها وطوائفها. (العالم، 2014: 94)

إن إيران اليوم حاضرة في كل مكان، في الكويت والعراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين والسعودية وبنسب متفاوته بباقي دول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى، تتسلل دون ضجة وصخب عبر وكلائها من التنظيمات الشيعية لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية والإقليمية، وتتمدد كما النار في الهشيم في جغرافية الشرق الأوسط، فأطماع وطموحات إيران الاستراتيجية في المنطقة لن تقف عند حدود هذه الدول التي تقع اليوم ضمن مجالها الحيوي وهذا ما يحصل الآن في واقع.ويشكل الشيعة ما نسبته 12% من إجمالي السكان الأصليين في الخليج العربي، وتختلف نسبتهم من دولة لأخرى؛ ففي البحرين تتراوح نسبتهم بين 60 و65%، تليها الكويت بنسبة 30%، ثم السعودية بنسبة تتراوح بين 15 و20%، وتبلغ نسبتهم في قطر 16%، ويشكلون نفس النسبة بدولة الإمارات، ولا تتعدى نسبتهم 10% في سلطنة عمان. يشكل الشيعة ما نسبته 12% من إجمالي السكان الأصليين في الخليج العربي(www.sasapost.com, 2015).

تعد الأقلية الشيعية واحدة من أهم الأقليات التي يؤرق وجودها الخليج العربي بسبب تأثيرها المباشر على الاستقرار السياسي، فتلك الأقلية الشيعية تسعى إيران على وجه التحديد إلى استخدامها لخلق أوضاع تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي داخليًا في هذه الدولة أو تلك، بل وصل الأمر لحد التهديد بالتدخل بحجة الدفاع عن الأقلية الشيعية كما حدث مع شيعة البحرين.

وتتعلق قضية الأقلية الشيعية في الخليج بالصراع بين الخليج العربي وإيران، فقد عملت إيران على استخدام هذه الأقلية لزعزعة الأوضاع في الخليج بحجة أنها حاميتهم، وأنها من يدافع عنهم ويحفظ حقوقهم، ويؤكد الخبراء على أن "إيران ترعى الأقليات الشيعية و"تغذيها" في الدول العربية، كي تجعل من أبنائها "وقودًا" تحرقه في حروبها مع الخليج. إن استخدام النظام الإيراني ورقة الأقليات الطائفية لزعزعة الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي بسبب تأييد بعض دوله للعراق في حربه مع إيران (1980– 1988)"، حيث شهدت منطقة الجزيرة والخليج العربي بعد ثورة الخميني سنة 1979م، موجات من التطرف الشيعي، في ظل الدعم الكبير الذي قدمه الخميني للشيعة في الخليج، خاصة مع رفعه شعار تصدير الثورة خارج الحدود الإيرانية، وكان نتيجة ذلك قيام الأقليات الشيعية في المنطقة العربية بتنظيم صفوفها في تنظيمات سياسية طائفية تتخذ الأنموذج الثوري الإيراني مثالًا لها، لمعارضة بلدانها. (التنوع العرقي والمذهبي في الخليج بين الواقع والتوظيف، 2014: 97)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتهم دول عربية وغربية إيران برعاية وتجنيد خلايا أمنية وعسكرية لتنفيذ أهداف تخدم سياستها الخارجية، منذ انطلاق الثورة في العام 1981، وقد قامت مجموعات موالية لإيران بمحاولات اختطاف طائرات والقيام بعمليات وأحداث شغب وعنف، لكن كل ذلك تراجع بصورة كبيرة مع مرحلة التسعينيات، مع ذبول وهج الثورة في المنطقة العربية.(عبد الناصر، 1997: 82)

وبعض التهديدات المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها الأمن في الكويت ودول الخليج العربي يمكن أن تأتي نتيجة للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، تهدف بالدرجة الأولى لزعزعة الأمن والاستقرار فيها، وقد يكون ذلك من خلال تقديم الدعم لبعض قوى المعارضة في الداخل أو مساعدة بعض العناصر والتنظيمات على القيام بنشاطات هدامة كأداة لتحقيق مصالحها وتنفيذ أجنداتها. إن سياسة إيران تعمل من خلال تحقيق هدف أن يكون لإيران نفوذ وتدخل إقليمي بدول المنطقة العربية وعلى وجه الخصوص الخليج العربي.

ورغم ذلك، فإن دولة الكويت مارست الديمقراطية مع كافة الطوائف الكويتية وفئاتها، ولم تستقصي الشيعة من حقوقها السياسية والدينية، ففي الانتخابات النيابية عام 2009، نجح الشيعة برفع نسبتهم في البرلمان إلى تسعة مقاعد، منها خمسة للإسلاميين من أصل 50 مقعداً، وتتعدد المظلات السياسية للشيعة وتختلف في مرجعياتها ورؤيتها السياسية، ومن أبرزها التحالف الإسلامي الوطني (الواجهة السياسية لجمعية الثقافة الاجتماعية، والأقرب إلى إيران) والائتلاف الوطني، تجمع العدالة والسلام، تجمع الرسالة الإنسانية الوطني (صحيفة الشرق الأوسط، 2009). وما زال الشيعة يأخذون أماكنهم في المجلس، هذا من الجانب السياسي، أما الديني فلم تمنع الكويت من بناء الحسينيات والمساجد الشيعية، والسماح بالتجمعات النزيهة التي تخلو من الفتنة والطائفية.

ويحسب شيعة الكويت وقوفهم بوجه الغزو العراقي للكويت حرب الخليج الثانية (1990-1991) حتى أصبح أمام شيعة الكويت فرصة تاريخية لإعادة علاقتهم مع السلطة، وإعادة المياه إلى مجاريها مع الدولة، ومعالجة حالة التوتر التي شابت العلاقة خلال حرب العراق، لاسيما أن المعتدي على بلادهم هذه المرة نظام صدام حسين الذي كان يحارب إيران قبل سنوات قليلة. ولا شك في أن هذه الأزمة وحدت المواقف الكويتية، واتخذ السنة في الكويت والشيعة موقفا شبه متطابق تجاه الغزو، وهنا حدث مجدداً تقارب بين الشيعة والسلطة (العبادي، 2012: 119). وبعد وفاة قائد الثورة الإيرانية الخميني عام 1989م وتولى هاشمي رفسنجاني رئاسة الدولة بدأت دول خليجية، وأخرى عربية، ومنها الكويت، تحسين علاقاتها مع إيران، وتطوير سبل التعاون الاقتصادي، وتوقيع اتفاقيات وبروتوكولات تعاون في مجالات مختلفة، وقد أدى تطور العلاقات الكويتية الإيرانية إلى دعم القوى الشيعية في البلاد، في ظل ما اتخذته إيران من موقف داعم للإطاحة بغريمها اللدود النظام العراقي السابق سنة 2003.(الدمنهوري، 2009)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولابد من تتبع الخارطة الشيعية في دول الخليج العربي وبعض الدول العربية التي توغلت فيها إيران وعاثت فيها فساداً من أجل تسليط الضوء على الخطر الإيراني نتيجة لأيديولوجيتها وفكرها الثوري للنخب السياسية الدينية الإيرانية المعتمدة على تصدير الثورة والتي عملت على تغيير مسماها بـ "السياحة الدينية" لإظهار حسن النية، إلا أن الكويت ودول الخليج العربي والمنطقة العربية واعية للنوايا الإيرانية والتي لن تتنازل عنها، والخارطة الإيرانية للمنطقة الخليجية القائمة على الاستغلال لهذه الدول واستنهاض الأقليات الشيعية فيها لتحقيق مصالحها، وفي إطار توسع خارطة الهلال الشيعي – على حد تعبير قائد الحرس الثوري الإيراني محمد جعفري(حميد، 2015)– في المنطقة، وسيتم تسليط الضوء على دولة الكويت –مدار الدراسة– كالآتي:

1– الكويت: إنّ قرب الكويت جغرافياً وديمغرافياً من إيران وجنوب العراق والمنطقة الشرقية في السعودية الأكثر كثافة للشيعية في المنطقة يجعل منها على تماس مباشر مع النفوذ الإيراني والنشاط الشيعي بكافة ألوانه السياسية وتحولاته التي مرّ بها منذ الثورة الإيرانية في العام 1979 إلى اليوم .(أبو رمان، 2011: 129)

ذلك لا ينفي وجود نقاط تماس ترفع من حدة الاحتقان، كما حصل عندما شارك نائبان شيعيان (عدنان عبد الصمد وأحمد لاري) في العام 2008 في تأبين القائد المعروف في حزب الله عماد مغنية، الذي تم اغتياله في دمشق، فيما تتهمه السلطات الكويتية بالمسؤولية عن اختطاف طائرة كويتية في العام 1988، أدت إلى مقتل كويتيين (صحيفة الحياة اللندنية، 2010). وهذه التصرفات من الكويتيين الشيعة أو من الإيرانيين الشيعة في الكويت يبدو واضحاً أنه تجنيد إيراني في الداخل الكويتي، ومستهدف في خرق النسيج الكويتي وتمزيقه لوصول إيران إلى تصدير ثورتها في الداخل الكويتي وتحقيق مصالحها.

وقد سببت إيران أزمات سياسية منها تعرض رئيس الوزراء الكويتي لاستجواب من قبل أعضاء مجلس الأمة السنة الغيورين على بلدهم بسبب دخول الفالي الذي يصنف من أخطر رموز التبشير الشيعي في المنطقة بمعزل عن المشروع الإيراني في ابتلاع دول المنطقة عموما والخليج خصوصاً (زيدان، 2013).

وبمرسوم أميري عام 2010 قرّرت الحكومة الكويتية سحب الجنسية من عالم شيعي، ياسر الحبيب، والذي قام بالتهجم على إحدى زوجات الرسول (ص)، بحسب ما نقل عنه، وأقر مجلس الأمة الكويتي هذا المرسوم والقرار الحكومي في الجلسة التشريعية حيث أقروا ذلك و"بناء على المادة (13) من المرسوم بقانون لسنة 1959 في شأن الجنسية الكويتية وتعديلاته وتلبية لمقتضيات المصلحة العليا للبلاد فقد اعتمد المجلس مشروع مرسوم بسحب الجنسية الكويتية من المدعو ياسر يحيى عبدالله حبيب غلام الحبيب وممن اكتسبها معه بطريقة التبعية. كما كلف مجلس الوزراء الجهات المعنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باستكمال الاجراءات اللازمة لملاحقة المذكور قضائيا لمحاسبته على أفعاله وجرائمه المشينة ليأخذ قصاصه العادل حيالها".(صحيفة الرأي الكويتية، 2010)

يمارس الشيعة في الكويت العديد من الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، هناك الكثير من الشيعة من التجار ورجال الأعمال الذين يدعمون أنشطة طائفتهم ومن خلفهم ايران، وقد ساعدهم في تبوء هذه المكانة الاقتصادية الهامّة مشاركتهم لبعض شيوخ آل الصباح في أعمالهم التجارية، وبرزت من الشيعة عائلات اقتصادية كبيرة منها بهبهاني وقبازرد والكاظمي وبوشهري وبهمن والوزان ومقامس والهزيم والمزيدي والصراف ومكي والنقي ودشتي، حيث يسيطرون على قطاعات إقتصادية هامة عديدة منها المواد الغذائية والمخابز والذهب والسجاد (زيدان، 2013).

أما من الناحية الدينية فإنهم يعتمدون بشكل أساسي على حسينياتهم المدعومة من ايران، فهي كالنادي والملتقى لهم يعقدون فيه اجتماعاتهم، وتوجد فيها مكتبة ودار نشر، وفيها عدة لجان تتولى تنظيم مختلف شؤونها، وتنظيم الاحتفالات والندوات الدينية، وغالباً ما تكون هذه الحسينيات خارج سيطرة وإشراف وزارة الأوقاف، وفيها غرف يسكنها الشيعة الوافدون من ايران إلى الكويت. الأمر الآخر الذي سعى شيعة الكويت لتحقيقه هو إنشاء هيئة للأوقاف الجعفرية، يثبتون من خلالها وجودهم ومذهبهم، وينمّون مواردهم المالية، وكانوا يحرصون على أن تكون هذه الهيئة مستقلة عن وزارة الأوقاف وعن الأجهزة الحكومية، بل وطالبوا بأن تكون تحت إشراف علماء مذهبهم كونهم ينوبون عن إمامهم الغائب(العبادي، 2012: 120). ويبدو واضحاً للعيان أثر إيران على الشارع الكويتي، وأن الحكومة الكويتية غير قادرة على تحجيمهم، ووقف المد الشيعي لارتباطهم بشكل مباشر في النخب الاقتصادية كتجار لهم ثقلهم في الكويت.

وفي ندوة جمعت نخب السياسة والبرلمان الكويتي أشار عضو المجلس الأعلى للتخطيط أحمد باقر إلى أن "هناك مخاطر كبيرة تتعرض لها الكويت من المفاعل النووي الإيراني وقربه من المنطقة، حيث أنه أثار مشكلة تخصيب اليورانيوم وأن أي تلوث لمياه الخليج من الأشعة النووية فإنها ستتسب في كارثة في مياه الشرب والثروة البحرية، وأن إيران لا تستجيب إلى التعليمات الدولية في الإخصاب، وأشار أيضاً إلى قيام إيران بتهريب المخدرات وإثارة الفتة الطائفية، مؤكداً أن معظم المخدرات التي تدخل الكويت تأتي من قبل إيران عن طريق البحر، وكذلك خطر الفتنة هو خطر عظيم يراد من خلاله القضاء على الهوية".(الباقر ، 2015: 94)

أما النائب خالد السلطان فقد قال: "إن الكويت في خطر فقد تم اكتشاف سبع خلايا إيرانية منها خليتان مسلحتان وقد يكون الخافي أعظم، مشيراً إلى أن هاتين الخليتين لديهما أسلحة ومتفجرات حتما تهدف إلى التفجير وإشاعة الفوضى في البلاد، ولسنا بحاجة إلى الكثير من الاستدلالات لإثبات حجم الخطر الذي يحيط بالكويت من إيران، ومما يؤكد ذلك ما مرت به دولة البحرين الشقيقة، فبعد أن استعادت القوات البحرينية السيطرة على مستشفى السلمانية تم إلقاء القبض على القنصل الإيراني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي كان يدبر مسلسل المواجهة والعمل على إسقاط النظام في البحرين. وأضاف: إيران اليوم ليست طائفية بل هي عنصرية فأكثر شيعة إيران يُضطهدون ويقتلون من قبل أجهزة حرس الثورة الصفوية حتى وصلت إلى قادة ورموز إيرانية كانت لها مكانتها في الثورة الإيرانية، ولا ننسى مأساة الأحواز والظلم الواقع عليهم ليس لأنهم ليسوا شيعة بل فقط لأنهم عرب شيعة. وبين أن أحد أفراد الخلايا التي تم اكتشافها في الكويت إيراني عمل في البحرية الكويتية 30 سنة، وبعد اكتشافه تم تهريبه إلى إيران ثم إن هناك الكثير من الإيرانيين يعملون بالمنشآت العسكرية الحيوية ومنها مواقع الباتريوت، وأخرى تعد مفاصل حساسة من مفاصل الدولة".(سلطان، 2015: 86)

وتعد هذه مؤشرات خطر على دولة الكويت من الناحية الأمنية والاستقرار الداخلي وكافة المجالات، ولابد أن تعمل حكومة الكويت ضمن المنظومة الخليجية وتعاون فيدرالي لمواجهة الخطر الإيراني والذي شكل في وقتنا الحالي عامل عدم استقرار وتوتر وقلق حكومي وشعبي لدولة الكويت والمنطقة الخليجية والعربية نتيجة للمد الشيعي الذي فاق التصور من خلال التنظيمات والمليشيات التي تجندها في داخل الدول من أجل زعزعت استقرارها وأمانها وبسط النفوذ الإيراني وتحقيق خططها على أوسع مستوى. ومن الملاحظ أن هناك برود ولا مبالاه من الحكومة الكويتية تجاه الخطر الإيراني، وعدم التحرك بشكل جدي وصارم بالتعاون مع دول الخليج على كبح جماح إيران نحوهم.

2- **البحرين:** تمثّل جمعية الوفاق البحرينية أحد أكبر الأحزاب السياسية الشيعية في البحرين، وتشارك في العملية السياسية بكثافة، وقد تمكنت في الانتخابات النيابية الأخيرة 2010 من حصد 18 مقعداً من أصل 40 (صحيفة الأهرام القاهرية، 2010).

وتعلن في برنامجها الانتخابي أنّ رؤيتها تتمثل بـ" بناء وطن عصري وحكم صالح تتكرس فيه المشاركة الشعبية الحقيقية في صنع القرار، ويحقق مبادئ المواطنة والحرية والعدالة والمساواة في ضوء الرؤية الإسلامية" (العيسى، 1996: 54). وبالرغم أنّ الأحزاب الشيعية الكبرى لا تملك ميليشيات عسكرية، كما هي الحال في لبنان والعراق، فإنّها تحرّك الشارع السياسي هناك من خلال المظاهرات والمسيرات وإثارة الرأي العام.(أبو رمان، 2011: 124)

إن "الطمع الإيراني في أرض البحرين قديم ومتجدّد، وقد أكد ذلك العديد من الدراسات الدولية وتقارير الخبراء الاستراتيجيين. ومطامع إيران في البحرين والمنطقة عبر التاريخ والتي تزايدت في ظل خطة تسمى الخطة الخمسينية الإيرانية والتي تقوم على عدة نقاط، منها ضرورة تصدير الثورة الإيرانية والسعي إلى امتلاك القوة والسلاح، والسيطرة على الأراضي، والإنجاب السياسي أو التفريخ السكاني. ورأت الصحيفة أن الكشف عن حادثة الأسلحة الإيرانية المهرّبة إلى البحرين جاء بالتزامن مع حملة «التجمّل» التي تقوم بها إيران لتحسين صورتها لدى الرأي العام العالمي، والخليجي بصفة خاصة، إثر توقيع الاتفاق النووي مع القوى العالمية، ليكشف بوضوح عن سياسة دسّ السم في العسل التي يتّبعها النظام الإيراني". (صحيفة العرب اللندنية، 2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن أعلى نسبة شيعه في دول الخليج هي البحرين، وإيران تعمل على زعزعت استقرارها، والتوسع فيها من خلال عملاء شيعه في الداخل البحريني لشق النسيج المجتمعي في البحرين، وقد أحدث الشيعة في البحرين التوترات الدائمة في "الشارع البحريني" والنظام البحريني التي يتخللها في كثير من الأحيان عنف واتهامات بالتآمر ومحاولات تغيير النظام السياسي بالقوة. ويمثل هؤلاء المعارضة في مملكة البحرين، وتحرك الشارع السياسي من خلال المظاهرات والمسيرات وإثارة الرأي العام المدعوم من إيران كما حدث في العاملين 2011–2012، وتوزيع المنشورات المناهضة للحكم وسط دعم كامل من النخبة الدينية الإيرانية وانتهاءاً بالإعمال الإرهابية الطائفية والتهديدات الإيرانية، لتؤكد بما لا يقبل الشك نجاح الدور الإيراني في إبراز تيار "الإسلام الشيعي السياسي" والهدف واضح وهو مساعدة الشيعة في كل مكان على المطالبة بحصتهم في السلطة السياسية (زيدان، 2013).

وقد ساهم النظام البحريني في تمادي الشيعة في البحرين فبعد أن كانت الشيعة التي تتزعم المعارضة البحرينية منفية في الخار ومطارده في الداخل، أصبحت تتواجد في البحرين على شكل جمعيات سياسية ويؤخذ رأيها في الميثاق الوطني وتعديل الدستور، وقد أصبح لهم خمس جمعيات سياسية ناشطة، منها: الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي، المنبر الوطني الإسلامي، الوفاق الوطني الإسلامي، ومن النجاحات في هذا الأسلوب عزم وزير التربية على تدريس المذاهب والفقه المقارن في المعهد الديني وتخصيص مدرسين من كل مذهب لتدريس مذهبه مع تعديل المناهج لتناسب ذلك، وقد بدأت البحرين منذ العام 2002 في نقل مراسم عاشوراء على أجهزة إعلام الدولة بأمر ملكي.(العبادي، 2012: 118)

لقد تفرك كتاب خليجيون وعرب بفضح النوايا الإيرانية الشيطانية ودعم كامل لعروبة البحرين وقراراتها لمواجهة التدخلات الإيرانية، وقاموا بنشر مقالات منددة لإيران ومؤيده وداعمة للبحرين ودول الخليج العربي، وتقديم الاقتراحات، وتسليط الضوء على الخطر الإيراني الذي بات مهدداً للاستقرار والأمن الداخلي للبحرين ودول الخليج العربي في 2 أغسطس 2015(صحيفة أخبار الخليج ، 2015)، وسيتم عرض جزء من مقالات الكتاب بالآتي:

إن مخططات الهيمنة لدى إيران، وبسط النفوذ على دول الجوار لن تنتهي، ويبدو ذلك من تصريهاتهم المتناقضة تماماً مع مواقف وتصريحات الرئيس الإيراني حسن روحاني، ووزير خارجيته محمد جواد ظريف، حول رغبة طهران في فتح صفحة جديدة في العلاقات الإيرانية العربية، بالمقابل فإن أعلى سلطة دينية في إيران (المرشد) أعلن على الملأ "أن طهران لن تغير سياستها الإقليمية، ومخططات الهيمنة وبسط النفوذ على دول الجوار". "إن طهران تبدو مصرة على استمرار تدخلها في الشأن البحريني، رغم فشل مشروعها في فبراير 2011، عندما سعت إلى تنفيذ مخطط إقامة جمهورية في البحرين، على نهج ولاية الفقيه، باستخدام عناصر معارضة، تلتزم بتنفيذ تعليمات جماعة طهران، وتتحرك وفقا لأجندتها الخاصة، وفشلت المؤامرة بوحدة الشعب في مملكة البحرين والتفافه حول قيادته،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالدعم الخليجي الذي وصل إلى الاستعانة بقوات درع الجزيرة، واعتبار ان مملكة البحرين خط أحمر لا يجب الاقتراب منه".(صحيفة الأخبار المصرية، 2015)

"أن مملكة البحرين في خطر نتيجة مثل هذه التدخلات المتواصلة، والتي تتعدى التصريحات إلى التدخل الفعلي عن طريق دعم موالين لها وتهريب الأسلحة لهم عبر البحر وعبر البضائع لتنفيذ العمليات الإرهابية ضد الدولة ومؤسساتها، واعتقال اثنين من المشتبه فيهما، اعترفا بأن مصدر الشحنة ايران، وأن التسليم تم خارج المياه الإقليمية، وأنهما تلقيا تدريبات على عمليات ارهابية هناك، وقد اكدت وثائق ومعلومات ان ايران تفتح معسكرات لتدريب مجموعات ارهابية، تستهدف النيل من استقرار البحرين، وإيواء هاربين من العدالة. مما يدل على النوايا الإجرامية لإيران تجاه الخليج والدول العربية".(صحيفة الأخبار المصرية، 2015)

لا يبدو الأمر غريباً على سياسة إيران الخارجية الغامضة المتناقضة التي تتسم بالكذب والمراوغه، وخططها الخمسينية التي تسعى لتحقيقها مهما كلف الأمر. وقد تعدى الخطر الإيراني التهديد والتصريحات إلى التدخل الفعلي عن طريق دعم موالين لها وتنفيذ عمليات إرهابية، وهذا دليل على النوايا الإجرامية تجاه البحرين ودول الخليج العربية.

3- **السعودية:** يكثر تواجد من يحمل فكر الطائفة الشيعية في المملكة العربية السعودية بالمنطقة الشرقية وبالتحديد في منطقة الإحساء ومن مناطقهم هي (الهفوف، والمبرز، والقارة، والمنصورة والبطالية)، كما يتركز وجودهم في منطقة القطيف والإحساء والدمام، أيضا لهم وجود ملحوظ في المدينة المنورة وخاصة في حي العوالي.

أما في الحديث عن نسبتهم السكانية في المملكة فهي تتراوح بين أقل معدل لها نشر بـ5% وأعلى معدل نشر بأنهم يمثلون 10% في أكثر المراكز دعماً للمد الشيعي السياسي في دول المنطقة. فيما نشر مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في مصر في تقريره السنوي الأول الصادر سنة 1993، بان نسبة الشيعة في السعودية 10%، وهذا المركز عرف عنه المبالغة في أرقام الشيعة، فهو يجعلها في العراق 65% وفي البحرين 70% في تقريره الصادر سنة 1999 (السعدي: 2009).

ففي المنطقة الشرقية في السعودية توجد جماعات تقلق الحكومة السعودية لاتصالها بشكل مباشر وغير معلن مع إيران؛ والحرس الثوري الإيراني ذو مظهر عسكري، إلا أنه يجمع بين الروح القومية الإيرانية والمثل الإسلامية الراديكالية للثورة التي أسست هذا التنظيم العسكري. وقد شكل خطر كبير بتدخله على هيئة مدنيين، وكان لتواجد الشيعة في السعودية أمراً غاية التوتر (السويدي، 1996: 291-292).

عانت السعودية منذ عقود طويله من انتهاكات إيران لحرمة الحرم المكي، ففي حج 1986 قام حجاج إيرانيين بشغب وتفجيرات أدت إلى مقتل عدد من الحجاج كانوا يأدون مناسك الحج في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعودية، وكانت ايران لاتنفك في كل عام ترسل أناس بنية الحج ولكن الهدف ليقوموا بمشاغابات ضد الحجاج وعمل بلبلة، والترويع وزعزعت الاستقرار الداخلي للمملكة.

4- **العراق:** تمتلك إيران نفوذاً كبيراً داخل القوى الشيعية، سهّل عليها اختراق العديد من المفاصل السياسية والأمنية والثقافية، وقد استفادت طهران من السنوات التي احتضنت فيها الشيعة الهاربين من النظام العراقي السابق، وأصبحوا فيما بعد القادة السياسيين للعراق الجديد.(العبادبي، 2012: 120)

فما أن أُسقط حكم البعث، حتى تحول إلى ساحة خلفية لطهران أوصلت الموالين لسياساتها للحكم، وأنشأت ودعمت وجيشت الميليشيات الشيعية المسلحة كعصائب أهل الحق وجيش المهدي وفيلق بدر وأكثر من أربعة عشر فصيلاً مسلحاً، أوغل جميعها في الحرب الأهلية وبث الفرقة بين سنة العراق وشيعته، فانتشرت التفجيرات والقتل على الهوية والتهجير على الطائفة.

5- **اليمن:** أنشأت إيران ميليشيات الحوثي ودعمتها بالمال والسلاح، واستضافت عناصرها الذين دربهم الحرس الثوري الإيراني، ليعودوا في ما بعد كقوة مسلحة تثير القلاقل، بدأتها بمناوشاتها الفاشلة مع المملكة العربية السعودية، ومحاولاتها إثارة الفتنة في جنوبها، ففشلت بعد تصدي الجيش السعودي لها، فانتقلت لقتال الجيش اليمني الذي أشغلته عن حفظ الأمن في الدولة واستهلكت طاقته ومقوماته في حربها. قتل أيضا وبسبب ذلك المئات من اليمنيين وادعى الحوثيون أنهم ممن سموهم بالتكفيريين، فيما هي كانت توغل جراحا عانى منها الشعب اليمني ولا يزال. حيث استطاعت الحوثية مؤخراً إسقاط العاصمة صنعاء في لحظة حالكة من التاريخ اليمني، كانت تنتظر فيه الجماهير اليمنية وكذلك العربية، اتفاق الأطراف عامة على وثيقة السلم والشراكة، لإنهاء الأزمة واستئناف الحوار السلمي.(صحيفة العرب اللندنية،2014)

واستطاعت الحكومة الشرعية لليمن العودة إلى عدن بعد نقل مقر عملها الرسمي الذي كان يدار مؤقتاً من السعودية، وقد قامت السعودية بحشد قوات تحالف عربية في إطار عملية "عاصفة الحزم" في التصدي للإنقلاب على السلطة بصنعاء من قبل الحوثيين (الشيعة) الموالين لإيران، وتحقيق مكاسب عسكرية كبيرة بمساندة الجيش الوطني وعناصر المقاومة الشعبية، والعمل الجاد من أجل الأمن والاستقرار في عدن وبقية المحافظات المحررة، وكان الهدف من العملية العسكرية لـ "عاصفة الحزم" إعادة الشرعية إلى اليمن والمتمثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي، ومنع الحوثيين من السيطرة على مفاصل الدولة وشل حركتهم وتقدمهم وإبعاد خطرهم عن الحدود السعودية. (صحيفة الشرق الأوسط، 2015)

6- **في الإمارات:** يقدر نسبة الشيعة إلى إجمالي السكان، بنحو 5 % من إجمالي عدد سكان دولة الإمارات، الذي يبلغ نحو 4.5 مليون، ويشكل نسبة غير المواطنين منهم نحو 85 في المائة، في حين أن مصادر أخرى تقول إن نسبة الشيعة لا تزيد عن 10 في المائة. ويتركز الشيعة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إمارة دبي والشارقة وأبوظبي، ولهم وجود محدود في بقية الإمارات الأخرى. (تقرير "الحرية الدينية في العالم"،2006)

فقد أشار تقرير لجريدة "الشرق الأوسط" اللندنية (نشر في 26 يناير/ كانون الثاني 2007) إلى أن عدد الإيرانيين– بحسب تقديرات غير رسمية – يقدر بنحو نصف مليون، يتركز معظمهم في دبي.(صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 2007)

وتعتبر كافة جوامع الشيعة وحسينياتهم ومآتمهم ملكاً خاصاً، ولا تتلقى أي تمويل من الحكومة، وهي مدعومة من ايران، وتتبع في إمارة دبي مجلس الأوقاف الجعفرية الخيرية، ولا يتم تعيين الأئمة لمساجد الشيعة من قبل هيئة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وتحاول ايران مراراً وتكراراً استغلالهم لزعزعة الاستقرار في البلاد، من اجل تحقيق نفوذ لها في الامارت وتهيئة الأجواء للمد الشيعي والفكر الشيعي، الا ان الحكومة الاماراتية تراقب نشاطهم عن كثب (موسوعة الرشيد الالكترونية، 2012م) .

7- **قطر وعمان:** يمتاز شيعة عمان وقطر بالرغم من قلة عددهم بتربعهم على هرم الاقتصاد العماني والقطري فهم يمتلكون الكثير من المشاريع الصناعية والتجارية والاقتصادية والآن يساهمون في بناء مشاريع قومية عملاقة يحاولون من خلالها رسم دور مهم لهم في اقتصاد البلد (السعدي، 2009).

وترجع أصول هؤلاء الشيعة في المناطق المذكورة إلى أصول عربيّة، وإيرانيّة وهنديّة وباكستانيّة. ويمتاز قَطَر بأنّه أحد المناطق التي يتواجد فيها الأخباريّون الشيعة. ويعيش شيعة عمّان في مسقط وفي مدن المنطقة الساحليّة المعروفة بـ « باطنة ». وترجع جذور بعض هؤلاء الشيعة إلى أصول هنديّة، ولذلك فإنّهم يُعرفون باسم « خُوجه » أو « حيدر آبادي »، كما ترجع أصول البعض الآخر إلى البحرين وإلى المناطق الشماليّة في الخليج، وتعود جذور الباقين إلى أصول إيرانيّة. ويحتلّ أفراد من الشيعة من ذوي الأصول الهنديّة بعض المراكز الهامّة في البلاد، وقد أسّس الشيعة الذين هاجروا مؤخّراً إلى عُمان قادمين من باكستان وغيرها، أسّسوا مسجداً وحسينيّة لهم ليُقيموا فيهما صلاتهم وشعائرهم(arabic.tebyan.net, 2015).

وفي سوريا كذلك، حضرت إيران إلى المشهد منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة عام 2011، ومدت يدها للنظام عندما انكشف ظهره العربي، وأكدت وقوفها معه أو الموت منذ بقاءه، بحجة الحفاظ على محور الممانعة والمقاومة للمشروع الصهيوني في المنطقة. حيث يعتبر قاسم سليماني، قائد فيلق القدس وأحد قادة الحرس الثوري الإيراني، الحاكم الفعلي، ويدير معارك الأسد في سوريا (أبو رمان ، 2011: 118). ومازالت سوريا ترزح تحت الموت وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في النزاعات الطاحنة بين النظام والتنظيمات المختلفة المسلحة، وفي ما بين هذه التنظيمات أيضاً نزاعات راح ضحيتها المدنيين مابين قتيل وجريح ومعتقل ولاجئ إلى يومنا هذا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسيناريو ذاته تكرر وبطرق أخرى لتصدير نموذج الثورة الإيرانية إلى قلب العروبة في مصر، تارة من خلال النصائح المجانية التي قدمها الساسة الإيرانيون لحكومة الإخوان في مصر باتجاه تطبيق النموذج الإيراني في ولاية الفقيه، وأخرى عن طريق تلك المحاولات المستميتة لفتح باب السياحة الدينية لبعض المقامات في مصر بغية تسجيل اختراق ثقافي أيديولوجي.(صحيفة العرب اللندنية،2014)

ولا يمكن التغاضي عن الأحواز العربية التي احتلتها إيران بتواطؤ بريطاني في 25 أبريل عام 1922 والتي كانت دولة عربية معروفة تزيد حضارتها عن سبعة آلاف عام، ومع ذلك ألغيت وطُمست هويتها العربية بشكل كامل، مع أن سكانها قبائل عربية صرفة.(صحيفة الشرق الأوسط،2009)

وعليه، يرى الباحث أن المقصود بتصدير الثورة هو إيقاظ الجيوب الشيعية، حيثما وجدت خارج إيران، ودفعها إلى التنابذ مع محيطها، وعزلها اجتماعياً وثقافياً، من جهة، واستقطابها وإلحاقها سياسياً واقتصادياً بالمركز المتمثل بالولي الفقيه، من جهة أخرى، مع الحرص الشديد على عدم انسلاخ هذه الجيوب أو انفصالها عن محيطها بشكل تام لتحقيق أهدف إيران الأيديولوجية الثورية التوسعية وبسط القوى والنفوذ على المنطقة العربية وعلى العالم قاطباً.

المطلب الثاني: التحالفات الإيرانية وقوتها العسكرية وأثرها على استقرار دولة الكويت

إن القلق الكويتي ومنطقة الخليج العربي من التحالفات الإيرانية إقليمياً ودولياً نتيجة للأهداف الاستراتيجية من تحريك إيران لشيعة الخليج باعتبارهم اليد التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الوطنية القومية المتجسدة في أهداف الثورة والنخب السياسية، وساعدت التحالفات الإيرانية الإقليمية والدولية على رفع قدراتها العسكرية من خلال التسلح العسكري عالي المستوى، وهذه من العوامل التي تساعد على أن تكون إيران ميزان قوى في المنطقة مما يؤدي إلى الصراع على الزعامة، وتحقيق السيطرة التي تسعى إليها إيران على المنطقة الخليجية والإقليمية والدولية، وبالتالي التوسع وبسط النفوذ في الكويت ومنطقة الخليج على وجه الخصوص والدول العربية والإقليمية، وهذه الأهداف لا يتم تحقيقها إلا من خلال تحريك الشيعة بشكل منظم وممنهج والتبعية بالولاء لإيران وليس لدولهم، ويمكن تحديدها كالتالي: (زيدان ، 2013: 16)

1- إيران تريد أن تبسط نفوذها على المنطقة كلها وأن تكون قوة، فهناك صراع، فنحن لدينا في الشرق الأوسط ثلاثة قوى إقليمية تتصارع القيادة والزعامة والسيطرة، في ظل غياب المنافس العربي القوي، فكانت مصر فيما مضى هي الدولة القوية المواجهة للتحالف الثلاثي، تركيا الأتاتوريكة الأطلسية، وإيران الفارسية، وإسرائيل الصهيونية، فمن كان يتصدى لهؤلاء؟! مصر، حينما كانت لمصر كرامة وقيمة، وكان يحاول قادتها أن يصنعوا لمصر قاعدة كبيرة لوحدة عربية، فإيران تستخدم دور الشيعة لضرب استقرار الدول الخليجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- إن إيران تتدخل اليوم في الوضع العربي العام، وخاصة الخليجي، فإيران اليوم تضغط بالكتلة البشرية الشيعية القريبة من إيران؛ فمثلاً لو أخذنا العراق نموذجًا فهي نموذج للتدخل الإيراني والمشروع الإيراني، فنحن ندرك إذا كانت إيران محتلة أمريكيًّا فإن احتلال إيران هو الأصرح وهو الواقع.

3- اصطفاف بعض شيعة الخليج مع إيران ضد وطنهم على حد قول الرئيس المصري السابق "حسني مبارك": "أن الشيعة في الدول الخليجية تهمهم مصلحة إيران عن مصلحة دولهم"؛ وكانت كلمة صحيحة تمامًا، ويومها هاجمه الإعلام الإيراني بكثرة، وهي في الحقيقة كلمة معبرة. وقد حاورت بعض الشباب الشيعي في العراق، وكل الحوارات دلت لي أنهم منفصلون عنا تمامًا، هم فقط يعيشون في بيئة عربية، لكن هويته وآراءه الفقهية والعقائدية كلها تابعة لإيران، والسياسة الإيرانية لديه هي المعيار وكل شيء، ويتحدث عن العرب والمسلمين في بلادنا بكل ما هو سيء. فبسبب هذا لا يمكن أن نقول أن كل شيعة الخليج يحترمون هويات دولهم، وهذا منطق وليس تعصب ضدهم، فالشيعة في دول الخليج يعيشون بالعقلية الإيرانية، العقلية العقائدية الثقافية ولا يعيشون بهويتهم العربية التي يعيشون في أوطانها.(العبادي، 2012: 127-128)

إذًا فالهوية لدى شيعة دول الخليج متناقضة، فهم يتكلمون عن هوية ثقافية دينية تحترم كل ما هو شيعي، تحترم الفقه الشيعي تحترم العقيدة الشيعية تحترم كل ما يقوله الشيعة، وفي نفس الوقت تنتقص كل ما يقوله السنة والفقه السني والتاريخ السني، وولائها هذا للفكر الشيعي يدفعها لتنفيذ كل ما يطلب منها لفرض السيطرة الايرانية على دول الخليج العربي.

على الرغم من اندماج أبناء الطائفة الشيعية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتفاعلهم مع جميع فصائل الدولة، وسعيهم الدائم لإثبات ولائهم للدولة الكويتية أولاً وأخيراً، وتنصلهم من أي ولاءات أخرى، إلا أن هذه المواقف لم تبدد مخاوف السلطات الرسمية بالكلية، وقد تجلى ذلك في تصريحات المسئولين التي تحذر في غير مناسبة من انعكاسات الصراع الطائفي في المنطقة على الكويت. (الدمنهوري، 2009)

إن القلق الكويتي من سياسة إيران الخارجية التي تعتمد عليها كأدوات سياسية تشكل خطر على الداخل الكويتي وعلى المنطقة بالكامل، وقد اعتمدت إيران في كثير من سلوكياتها تجاه منطقة الخليج على القوة العسكرية – ذات الطابع الإسلامي – على أساس أنها الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأهداف القومية وتصدير الثورة ومن ثم فرض الهيمنة، ولم يقتصر استخدام القوة العسكرية على الصراع العراقي الإيراني، بل يمتد ليشمل تهديد معظم الدول الخليجية وخصوصاً الكويت والسعودية، مع الاستمرار في السيطرة العسكرية على جزر الإمارات العربية المتحدة. وتواصل إيران تحديث وتطوير قوتها العسكرية بما يحقق لها فرض نفوذها الاستراتيجي والعسكري على المنطقة، والعمل على امتلاك قوة عسكرية ذاتية كبيرة تتطور بشكل سريع بشقها التقليدي أو الغير تقليدي خصوصاً في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجال النووي، وتعتمد إيران في بناء أنظمة تسليح استراتيجية على التصنيع العسكري المحلي. ويمكن تحديد الأهداف الأستراتيجية لإهتمام إيران بزيادة قدرتها العسكرية وإمتلاكها للسلاح النووي فيما يلي: (المجالي، 2007: 67، 75-76)

1- ردع مصادر التهديد الرئيسية المتمثلة في الوجود العسكري الأمريكي المباشر على الحدود الإيرانية، وهو الدرس الذي استوعبته ايران من الغزو الأمريكي للعراق، في ظل فرضية أنه لو أمتلك العراق سلاحاً نووياً مثل حالة كوريا الشمالية، وهما من محور الشر مثل ايران، لما أقدمت أمريكا على مهاجمته.

2- تحقيق التوازن الاستراتيجي النووي، مع دول الجوار الجغرافي التي تمتلك هذا السلاح (اسرائيل، باكستان، الهند، روسيا، أمريكا) .

3- تكريس الهيبة والمكانة الإقليمية على منطقة الخليج العربي ككل، في ظل القناعة الإيرانية بفكرة تكريس الهيبة القومية الفارسية على الخليج، وإدراكها لمجمل قوتها مقارنة مع نظيراتها الخليجية.

4- محاولة دول الخليج بناء قواتها المسلحة بأحدث التكنولوجيا، مما يخل بتوازن القوى الاستراتيجي العسكري في المنطقة في غير مصلحة إيران.

5- إن إمتلاك إيران لتكنولوجيا إنتاج الأسلحة النووية، يجعل منها قوة إقليمية عظمى ذات حضور دولي سصعب تجاهله.

6- توافر المصداقية لقوتها الصاروخية بحيث لا تعتمد فقط على إطلاق رؤوس حربية تقليدية، بل تمتلك رؤوساً حربية فوق تقليدية، تجعلها قادرة على ضرب المواقع والقواعد والمنشآت العسكرية، البرية والبحرية والجوية، الأمريكية منها والخليجية.

وبناء على ذلك فإن كل ما يقال في السابق أن استراتيجية السياسة الخارجية للنظام الإيراني تقوم على تأمين استقرار منطقة الخليج، ورفض الوجود الأجنبي فيها للخطر الذي تشكله على المنطقة الخليجية لم يعد يصدق ومطروح في الوقت الراهن، حيث أن التحالف الإيراني الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر وفي الحرب على العراق 2003، لا يضع مجال في الشك أن الاتفاق الجديد بين إيران والدول الست (5+1) في العام الحالي 2015 مقابل رفع العقوبات المفروضة على إيران، شكل مخاوف عند الكويت ودول الخليج والعرب أجمع لما لهذا الاتفاق أبعاد وتشكك في نوايا إيران السلمية، وبمواقف دول الست والتي هي حليفة للكويت في الغالب وما يمكن أن تقدم لإيران مقابل حماية مصالحها في المنطقة، وأن هذا يشكل حلف إيراني مع دول الست وليس مجرد اتفاق بالإضافة إلى ماوراء الكواليس وقد يكون هناك من سيدفع ثمن هذا الاتفاق.(الشارجي، 2015: 124)

ويكمن هدف إيران في رفض الوجود الأجنبي الذي باتت تهدد دول الخليج لاتهامها أن الكويت ودول الخليج العربي السبب في إدخال القوات الأمريكية والغربية وتمركزها في الخليج، يقتصر الهدف على رفضها وجود قوى إقليمية كبرى في منطقة الخليج حتى تتفرغ الساحة لها فتهيمن على خيرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشعوب المنطقة، وما أدل بذلك المناورات العسكرية في الخليج العربي التي تقصد فيها إخافة الكويت ودول الخليج العربي، وإثارة القلق والتوتر في كياناتها، فضلاً عن توجيه رسالة للولايات المتحدة والغرب على هيمنتها على أمن الخليج، وتعد المناورات على أعلى مستوى عسكري وعرض كامل لقدراتها العسكرية.(الرشيدي، 2012: 58)

إن الهدف الرئيسي للتوقيع على الاتفاق هو "تحقيق المكاسب" دون التركيز بدرجة أكبر على خسارة الأطراف الأخرى، لأنها تجسد الموازين المتحركة انطلاقاً من أن ثمة أسباب اقتصادية ومالية وصعوبات تقنية كانت تكتنف البرنامج النووي، دفعت إيران إلى الاستعداد لقبول الشروط الدولية، كما أن الولايات المتحدة سعت إلى تجنب خيار اللجوء للعمل العسكري بما يمنع إيران من امتلاك القدرة النووية(موازين متحركة، 2013) ، وقد عبرّ عن هذا الوضع وزير الخارجية الروسي سرجي لافروف "ليس هناك من خاسر، الكل رابحون".

وقد عبر بيان المجلس الوزاري الخليجي عن "أمله في أن تشكل الانتخابات الرئاسية الماضية في إيران مرحلة جديدة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران مبنية على عدم التدخل وحسن الجوار وعدم استخدام القوة أو التهديد بها"(الجاسر ، 2013: 18-19)، وكان موقف الكويت ومجلس التعاون الخليجي الموافقة المشروطة. إن مبعث قلق بعض دول الخليج يتمثل في تركيز الاتفاق على المصالح الأمريكية دون مراعاة هواجس دول الخليج، لاسيما فيما يتعلق بتعاظم نفوذ إيران دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي (المنصوري، 2013: 16-17)، بحيث يميل ميزان القوى لصالح طهران في الشرق الأوسط بعد ثلاثة أعوام من الاضطرابات التي أضعفت الدول العربية الكبرى (مصر وسوريا والعراق)، بالإضافة إلى تجنب المنطقة حرب خليجية رابعة، ويتم استخدام قواعدها العسكرية وقد يؤدي إلى الإضرار الأمني، وتبدو دول الخليج وكأنها طرف في حرب لا تريدها.

وقد يكون التوصل إلى تسوية إقليمية بشأن الأزمة السورية واحداً من السيناريوهات المحتملة بشأن التوقيع على هذا الاتفاق هو خسارة دول الخليج لهدف رئيسي لها وهو الإسراع بإسقاط نظام بشار الأسد في سوريا، بحيث بات ممكناً التوصل لحل سياسي للأزمة السورية، بعد تراجع أو تضاؤل إمكانية توجيه ضربة عسكرية لنظام الأسد، والتي كانت وشيكة قبل عدة أشهر، بما يجعل دور هذا الاتفاق هو تفكيك التحالفات الإقليمية في سوريا، والضغط على إيران بالكف عن حلفها مع سوريا.(ملامح التقارب الأمريكي الإيراني، 2013)

ولابد من تسليط الضوء على أن طهران تهدف للدخول في ترتيبات خاصة بأمن الخليج حيث كانت طهران تطرح، في فترات زمنية سابقة، دعوات منتظمة لطرد ما أسمته القوى الخارجية من المنطقة، والمقصود هنا القوات أو القواعد العسكرية الأمريكية والحفاظ على أمن منطقة الخليج من خلال بنية أمنية خليجية (أمن الخليج هو أمن الدول المشاطئة للخليج فقط)، وهو الترتيب الذي لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقبل به الرياض باعتبارها رمانة الميزان في مجلس التعاون لأنه –أي الرؤية الإيرانية – يجعلها في وضع الشريك الأصغر لطهران، وتقع ظلال الشراكة أيضاً على الكويت وباقي دول مجلس التعاون.(مجدي، 2015)

تستخدم إيران في سياستها الخارجية استراتيجيات ماكرة، فإيران تستغل صعود تنظيم "الدولة الإسلامية" في الشرق الأوسط من أجل تعزيز قوتها ونفوذها، فهي الحليف الرئيسي للشيعة في العراق وللنظام العلوي للرئيس الأسد في مواجهة الجهاديين السنة المسلحين تسليحاً جيداً، وقد صرح وزير الخارجية الإيراني محمد ظريف "إن الخطر الذي نواجهه، وأنا أقول نحن لأنه لا أحد بمنأى عن الخطر، يتجسد من قبل رجال مقنعين يخربون مهد الحضارة"، كما ألمح إلى احتمالية التقارب بين واشنطن وطهران في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية. ويبدو واضحاً أن طهران تعمل على التأكد من أن السنة لن يستولوا على الأجزاء الشيعية في العراق أو على الجيب الأسدي في سوريا وليس أكثر من ذلك، وفي نفس الوقت استجابة لصحوة الدولة الإسلامية فإن إيران تقوم بتقوية الميليشيات الشيعية الموالية لها، حيث مثلت نعمة لإيران، والنتيجة هي الزعزعة الدائمة للاستقرار في العالم العربي. سيكون ذلك انتصاراً كبيراً للجمهورية الإسلامية، التي شهدت ارتفاع حظوظها مع غرق كل من تركيا ومصر في أزمات كبيرة. ومع تورط المملكة العربية السعودية المكافيء السني الأبرز لإيران في حرب ضارية في اليمن.(التريكي، 2015: 98)

وبالتالي فإن إيران أظهرت سياستها الخارجية تجاه استراتيجيتها في الوقت الراهن والمستقبل عن نيتها في التقارب مع واشنطن، والحجة هي مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، إلا أنها خطة توسعية واضحة المعالم.

إن سعي إيران لمد توسعها ليصل إلى تحالفات عديدة واستراتيجية والانخراط البناء والتدابير والأمل مصطلحات جديدة ظهرت في السياسة الخارجية الإيرانية مؤخراً، ويعود ذلك لإصلاح الاقتصاد، الذي أصبح في حالة انهيار، والالتزام باحتياجات الشعب الإيراني، وتعزيز مكانة الدولة إقليمياً وعالمياً، ويبدو واضحاً أن هذه الأسباب كافية لتجعل من إيران مهادنة بشكل يرتبط بتهدئة العلاقة مع الولايات المتحدة والدول الستة المسئولة (الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا) عن ملف إيران النووي، والتوقيع على الاتفاق النووي، وقد بدأت إيران فعلياً مع روسيا والصين استثمار ورقة النفوذ كطرف لا يمكن انكار دوره السياسي والاقتصادي والديني في بعض الأحيان.(عز العرب، 2014: 56-57)

فسياسة الرئيس الإيراني روحاني تبدو مختلفة منذ اندلاع الثورة الإيرانية حتى رئاسة أحمدي نجاد، حيث سعى روحاني إظهار إيران باعتبارها بلداً قابلاً للانفتاح على جواره، وعقد صفقات مع دول العالم لكسب صداقتها، وأبدى استعداداً بالالتزام بالقوانين الدولية والتوصل إلى الاتفاق الذي أبرم مع الدول الست، ومن الواضح أن سياسة روحاني تعمل مع التناقضات والخلافات الموروثة من أجل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طمأنة المجتمع الدولي بشأن نشاطات بلاده النووية وأن مقاصدها سلمية، بالإضافة إلى هدفه برفع العقوبات الدولية التي تشكل طوق خانق على إيران في الظروف الاقتصادية المنهارة في الوقت الراهن، وبرزت السياسة الخارجية الإيرانية في اتخاذ إجراءات بناء ثقة تجاه الغرب وهؤلاء يشكلون تحالفات قوية لإيران تخرجها من الوضع الاقتصادي المنهار (مجدي، 2015). يبدو واضحاً أن هذا السلوك السياسي الخارجي لإيران ما هو إلا مرحلة جديدة في تصدير همومها الداخلية، والعمل في إطار جديد غايتها فيه الربح والمصالح القومية العليا لإيران في شكل زحف ناعم تارة أو زحف صلب تارة أخرى.

ويساند سياسة إيران التمددية التحالفات المسلحة المختلفة والتي تنتشر في العديد من الدول العربية؛ كالتحالف الصلب بين إيران وحزب الله وسوريا، والدور المتعاظم لإيران في الحالة اليمنية المتمثل في الحوثيين، ومن الطبيعي أن تتأثر الكويت بجميع الأزمات المحيطة بالمنطقة الخليجية خاصة ذات الأهمية الاستراتيجية، بدءاً بالصراع العربي الاسرائيلي، إلى الخلاف الغربي الإيراني حول البرنامج النووي، والتحولات التي فرضتها الثورات العربية في مصر وسورياً تحديداً، والحرب على الإرهاب والحملة الدولية للقضاء على تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية (داعش)، إضافة إلى تنامي الصراع الطائفي الشيعي السني، متمثلاً في البحرين والعراق وسوريا ولبنان، والأزمات المتكررة لتصدير النفط وتقلبات أسعاره نتيجة الحرب في ليبيا وغيرها من الدول النفطية التي تعرف صراعات وأزمات سياسية(قوي، 2015: 69-70). وهذه التحالفات بجانب الأزمات الإقليمية والدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية تثير القلق لدى الكويت والتي تسعى أن يكون هناك سياسة توحيد خليجي وتنموي من أجل مواجهة تلك الأخطار.

إلى جانب تلك التحالفات إعتمادها على حلفائها التقليديين؛ روسيا وكوريا الشمالية والصين، وقد تكون فرنسا أحد مصادر السلاح والتقنية الحديثة للتسلح الإيراني نظراً لما تبدية من سياسة أكثر إعتدالاً في علاقاتها مع إيران بعكس الموقف الرسمي المتشدد لأمريكا وبريطانيا. ومن أجل زيادة قدرات قواتها المسلحة من الناحية القتالية، وجدت إيران أن من المهم الحصول على الطائرات الروسية الحديثة، وعلى ثلاث غواصات روسية أيضاً، وهذا ما أثار إمتعاض الدول العربية في الخليج العربي نظراً لعدم إمتلاكها لمثل هذه الغواصات، ومما زاد من قلق دول الخليج العربي أيضاً تطوير إيران لبرنامجها النووي، وعلى الرغم من أنها تنفي صنع أسلحة نووية، إلا أنها تطور على قدم وساق صناعتها الذرية، مع العلم أنها تمتلك موارد طاقة هائلة، وتقدم لها روسيا المساعدة الكبرى في هذا المضمار. (غوساريف، 2013: 113)

كما تبرم إيران إتفاقيات وتحالفات مع قوى أمريكية وإنجليزية في سبيل الحصول على السلاح الحديث وإستغلال العالم العربي، وإن كان أيضاً بشكل غير معلن وغير رسمي.(النصيرات، 2011: 135)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولما كانت إيران على إستعداد للتحالف مع الشياطين من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة، نجد أنها تتعاون مع اسرائيل، حيث تم الكشف مؤخرا عن حلقة جديدة من تعاونها السري مع الكيان الصهيوني بعد أن تم نشر أدلة تثبت تورط طهران في التعامل مع شركات صهيونية، لذلك تجد أمريكا تقف بالمرصاد لأي دعوة لمهاجمة إيران عسكرياً، وكذلك بعض القيادات الكبيرة في الكيان الصهيوني تتخذ نفس الموقف، كما اتضح ذلك من تصريحات الرئيس السابق للموساد والذي حذر فيها من مهاجمة إيران رغم كل ما يتم الإعلان عنه بشأن برنامجها النووي ووجود أدلة على عسكريته.(مصطفى، 2011: 111-112)

وقد صرَّح قائد سلاح البحرية في الجيش الإيراني الأدميرال حبيب الله سياري في 16 فبراير/ شباط 2010 بأن سلاح البحرية الإيراني استطاع تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الأجهزة البحرية المتطورة، وأكد أن بلاده تقوم حاليًا بإنتاج بوارج مجهزة بأنظمة صاروخية متطورة، مثل: أنظمة صواريخ "بيان" و"درفش" و"جوشن". وبعد ذلك التاريخ بثلاثة أيام، دشنت إيران مدمرة حربية من صنع محلي في قاعدة بندر عباس البحرية على الخليج، أطلقت عليها اسم "جمران"، مزودة بصواريخ بعيدة المدى، وتزن 1400 طن ومجهزة برادارات حديثة وقدرات حربية إلكترونية، إن إيران تملك قدرات عسكرية كبيرة وعلى مستوى عالي –ذكر سابقاً– في المنطقة العربية والإقليمية والدولية، وقد صرح وزير الدفاع الإيراني العميد أحمد وحيدي في 2013 إن بلاده تستهدف أن تصبح واحدة ضمن أكبر خمس قوى عسكرية في العالم. إن امتلاك إيران طائرات ميغ-29 تهدف منها السيطرة على الأجواء فوق أي مسرح للعمليات، أما حصول إيران على طائرات سوخوي-24، يمثل أكبر مصدر قلق الولايات المتحدة وحلفائها في الخليج من منطَلَق أن هذه الطائرات المجهزة لحمل شحنات ثقيلة من الذخيرة، تزود إيران بالقدرة على تسديد ضربات بحرية بعيدة المدى.(جابر، 2013: 66-67)

وبذلك تمتلك ايران قوة بحرية تعد بالمقاييس الاقليمية قوة كبيرة نسبياً، الأمر الذي يمنحها إمكانية التحكم في المسار البحري للسفن الداخلة والخارجة من الخليج (مركز التموين النفطي العالمي)، في الوقت الذي تحكم فيه سيطرتها على الجزر العربية الثلاث، عنق الزجاجة بالنسبة لمضيق هرمز. وبذلك فإن القدرات العسكرية العالي المستوى مصدر قلق وتوتر مستمر لدولة الكويت ومنطقة الخليج العربي وحلفائهم في الخليج المتمثل في الولايات المتحدة والغرب، من منطلق التخوف من سيطرة إيران على الممرات البحرية من خلال المضائق، والتخوف على عملية نقل البترول من خلال الممرات، بالإضافة إلى أن هناك حقول بحرية للكويت ولدول الخليج العربي وهي دول ريعية تعتمد على النفط كمدخولات ومصدر أساسي في اقتصادياتها.

إن تغوّل القرار الإيراني على إدارة دواليب صناعة الهيكلية السياسية في (سوريا – لبنان – العراق – اليمن) ينبئ بخطر بالغ الأهمية، وعلى الكويت ودول الخليج أن تبدأ بمسألة الأمن الخليجي وتضعه تحت بند "قضية ملحة"، إن الأطراف الدولية بإمكانها أن تعيد صياغة البوصلة السياسية لدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليج لغير صالحها، وإنما لصالح القوى العظمى أو لصالح القوى الإقليمية خصوصاً إيران التي تمتلك أجندة واضحة وتملك تحالفات استراتيجية مع حركات الإسلام السياسي بمختلف أطيافه (سنة وشيعة) وهو ما يجعلها قادرة حقيقة على المبادرة والتأثير واللعب بأريحية في صياغة مستقبل الخليج العربي الذي يبقى في بوصلتها ورؤيتها فارسياً. (قوي، 2015: 45-46)

وبناء على ما سبق، يرى الباحث أن الموقف يقتضي إعادة صياغة منظومة السياسة الخارجية لدولة الكويت ومنظومة دول المجلس الخليجي لكي تستطيع الكويت لمواجهة هذا المد الخطير، فإيران تمتلك من التحالفات الإقليمية والدولية ما يجعلها تسيطر على الشؤون الداخلية، وتعمل على زعزعت أمنها واستقرارها، وتجعل منها دول عاجزة عن السيطرة سواء في سياستها الداخلية والخارجية، ويتواجد في داخل النسيج الكويتي طائفة لا يمكن تجاهلها من الشيعة، والتي تعطي الولاء لإيران في الباطن، وللكويت في الظاهر، إلا أن الباطن يثير القلق لدى النظام الكويتي، وتعمل جاهدة لكي تسيطر على الداخل، وحماية النسيج الكويتي من التفكك، ودرء خطر الطائفية الذي يعتبر تهديد واضح وصريح على استقرار البلاد، وبجانب التحالفات الداخلية في الكويت ودول الخليج المتمثلة في الشيعة، والتحالفات الصلبة المتمثلة في حزب الله وسوريا والحوثيين، فإن هناك تحالفات دولية لها ميزان قوى في العالم كروسيا والصين وكوريا، وغيرها من الدول في الباطن، والسؤال، كيف يمكن أن تتوازن القوى أمام الهيمنة والمد التوسعي الإيراني الحالي؟! وما وراء الاتفاق الإيراني والدول الست؟!.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الإجراءات السياسية والأمنية في دولة الكويت لمواجهة السياسية الخارجية الإيرانية لضمان أمنها واستقرارها

إن دولة الكويت على مر التاريخ وفي مراحل تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي قامت على مبدأ الشورى وواكبة التطور والمعاصرة في صنع الدستور، ومختلف الأجهزة في الدولة، والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ودور الإعلام المكفولة حقوقه في النشر وحرية التعبير دون أي قيود والذي قد يساهم في اتخاذ القرار(الفيلكاوي، 2015: 31). وعلى الرغم من كل ما ذكر إلا أن هناك مركزية في السلطة بيد الأمير، يعمل من خلال ما يخوله له الدستور، ويتم حل المجلس في حال تفاقم النزاعات بين المجلس والحكومة بمرسوم أميري دستوري المادة (107) حل مسبب، والذي أدى إلى صراع وتأزيم مستمر بين الحكومة ومجلس الأمة، وأدى بالتالي حراك لدى القوى السياسية والعمل على تحريك الشارع من أجل التعبير عن رأيهم، والمطالبة بحقوقهم، وهذا يعتبر مؤشر ديمقراطي بحد ذاته رغم التوترات والإجراءات التي يتهمها البعض بأنها تعسفية بحق المواطن والقوى السياسية المحركة للشارع الكويتي، وقد تعمل إيران بغرس فئات تنتمي لها بالولاء من أجل زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي للكويت.

إن دولة الكويت على مر التاريخ وفي مراحل تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي قامت على مبدأ الشورى وواكبة التطور والمعاصرة في صنع الدستور، ومختلف الأجهزة في الدولة، والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ودور الإعلام المكفولة حقوقه في النشر وحرية التعبير دون أي قيود والذي قد يساهم في اتخاذ القرار (الفيلكاوي، 2015: 31). وعلى الرغم من كل ما ذكر إلا أن هناك مركزية في السلطة بيد الأمير، يعمل من خلال ما يخوله له الدستور، ويتم حل المجلس في حال تفاقم النزاعات بين المجلس والحكومة بمرسوم أميري دستوري المادة (107) حل مسبب، والذي أدى إلى صراع وتأزيم مستمر بين الحكومة ومجلس الأمة، وأدى بالتالي حراك لدى القوى السياسية والعمل على تحريك الشارع من أجل التعبير عن رأيهم، والمطالبة بحقوقهم، وهذا يعتبر مؤشر ديمقراطي بحد ذاته رغم التوترات والإجراءات التي يتهمها البعض بأنها تعسفية بحق المواطن والقوى السياسية المحركة للشارع الكويتي، وقد تعمل إيران بغرس فئات تنتمي لها بالولاء من أجل زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي للكويت.

المطلب الأول: تعزيز مؤشرات الإستقرار في دولة الكويت

هناك العديد من المحددات والمتطلبات في السياسة الكويتية من أجل توفر عوامل الاستقرار، ولابد أن تعي الدولة مدى أهميتها لكي تتفادى زعزعة الاستقرار، وإغلاق المنافذ الداخلية والخارجية لضمان وحدة البلاد واستقرارها الأمني وبقائها خارج الصراعات الإقليمية، واستيعاب الختلافات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتناقضات المحلية، والعمل على التجانس الداخلي، ويأتي نمط انتقال السلطة في الدولة، وشرعية النظام السياسي، وقوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة، والديمقراطية، والوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية، بالإضافة إلى نجاح السياسات الاقتصادية للنظام وقلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية؛ من العوامل أو محددات للسياسة الكويتية الخارجية كمتطلبات لمؤشر الاستقرار، وتأتي في جملة أهداف السياسة الكويتية الخارجية.

إن حماية سيادة الدولة وأمنها واستقرارها يعتبر مصالح قومية وطنية عليا تعمل الكويت على حمايتها من أي تهديدات وصراعات إقليمية وعالمية، ويتم ترتيبها كأولويات في سياستها الداخلية والخارجية، وتسعى دولة الكويت على تحقيق القوة والرفاهية والمكانة، وتقوم بتوجيه سياستها الخارجية بحسب المرحلة والتحديات التي تتعرض لها من دول الجوار، والصراعات الإقليمية في العالم العربي والإسلامي، والسياسة الخارجية الكويتية ذات ملامح ديناميكية حيث تعد خارجية التأثير والتوجه، فهي تعتمد على ردود الفعل وانعكاسات الأحداث الخارجية، والعوامل والمتغيرات المحيطة أكثر من كونها فعلية عامل المبادأة في رسم السياسة الخراجية، وتحديد الموقف.(الهبيده، 2013 :24-26)

تعد مركزية السياسة الخارجية الكويتية من خلال السلطة التنفيذية والتي تتمثل في وزارة الخارجية أو شخصية الوزير وتقوم بتنفيذها، أما السلطة التشريعية فهي على أهميتها إلا أن دورها ثانوي أو يبدو جانبي، ولا يزيد دورها في الغالب عن ممارسة الضغط والمشاورة والاحتجاج وإبداء الرأي، أما دور أجهزة السلطة التشريعية كاللجان والمراقبة محدودة في تكوين رأي عام ضاغط، والمؤثرون فيه بعض الجماعات والذي يأتي تأثيرهم من منطلق تاريخي كالتجار والقوميين العرب، والتيارات الإسلامية على تعبئة الرأي العام والضغط على صناع القرار. (العجمي، 2003: 12-15)

يختص بعملية صنع القرار السياسي الخارجي والداخلي في دولة الكويت أمير البلاد وولي العهد في وضع الخطط العامة، ورسم الإطار العام لسياسة الكويت تجاه القضايا المطروحة، ويقوم وزير الخارجية بتلقي توجيهات أمير البلاد لمواقف الكويت تجاه مختلف القضايا، ويختص رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بمناقشة النتائج التي يتوصل إليها وزير الخارجية في المؤتمرات الدولية، واجتماعات وزراء خارجية الدول ويكون وزير الخارجية الكويتي طرفاً فيها، ويقدم مجلس الوزراء بعد دراسة ومناقشة سياسة ومواقف الكويت الخارجية تجاه مختلف القضايا على ضوء ما يعرضه وزير الخارجية، وتختص وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة في إدارة السياسة الخراجية وسبل تنفيذها، أما مجلس الأمة فيلعب دوراً مؤثراص في حركة السياسة الخارجية الكويتية رغم الأزمات والتوترات السياسية العديدة بين الحكومة (التنفيذية) والمجلس (التشريعية)، وأصبح دور السلطة التشريعية ليس إبداء الرأي في السياسة العامة أو دراسة الاتفاقيات الدولية وغيرها بل تأثيراً سياسياً وتهديداً بحجب الثقة عن الوزير أو الحكومة في حال رفض وزير الخارجية أو مجلس الوزراء تنفيذ قرار أعضاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمة بالرفض. والنظام بالكويت هو مزيج من النظام البرلماني والنظام الرئاسي. (المري، 2007: 45)

وضمنت دولة الكويت المشاركة السياسية التي تعد الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، حيث أن النمو والتطور الدميقراطي إنما يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته، وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، فضلاً أن المشاركة السياسية الجادة الهادفة هي التي تحقق معارضة قوية وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحولها إلى ممارسة يومية. اتسعت فرص المشاركة السياسية مما أدى إلى القضاء على عمليات استغلال السلطة، والشعور بالاغتراب لدى الجماهير، تحقيق قيم المساواة والحرية مما أدى إلى الاستقرار العام للمجتمع وبالتالي تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة، وكلما كانت التنمية ناجحه في مشاركة الفرد والجماعة والمجتمع فإنه يؤدي إلى معرفتهم بأبسط حقوقهم والمواطنة، وهي حق أساسي يجب أن يتمتع بها كل مواطن يعيش في مجتمع، وأن يختار نوابه الذين يقومون بالرقابة على الحكام وتوجيههم لما فيه مصلحة الشعب، ويصبح للمواطن وكافة أطياف فئات الشعب الشعور بالانتماء القومي للوطن العربي، وحاجاتهم والوقوف بجانب القضية الفلسطينية، ومسؤوليات الحكومات في الصراع العربي الإسرائيلي، والوقوف بجانب الشعوب العربية والإسلامية من خلال تقديم المساعدات والمعونات، والعمل على تفعيل مشاريع مشتركة.(فراج، 2009: 5)

لا تستطيع الكويت بمعزل عن منظومة دول مجلس التعاون من الوقوف بوجه التحديات الإقليمية والتي تتمثل بالتهديد الإيراني، وما تمتلكه من قدرات عسكرية وتحالفات داخلية وخارجية في الكويت ودول مجلس التعاون، وتعاني الكويت من ضعف في عناصر عديدة لها أهمية تتميز فيها إيران مما يجعل من الكويت دولة تحتاج إلى تحالفات وتعاون مشترك مع دول منطقة الخليج العربي، وبناء عليه، فإن هذا الضعف يتمثل في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي؛ وهي: (قوي، 2015: 15-16)

1- الندرة السكانية: حيث يبلغ عدد السكان في دول الخليج نحو 42.1 مليون نسمة.
2- الإعتماد على مصدر أحادي للدخل الوطني ممثلاً في النفط الذي يشكل 95 من الصادرات و80% من موارد الميزانية العامة في غالبية دول الخليج.
3- تباين مواقف الحكومات من الشؤون الخارجية وعدم التوحد السياسي.
4- عدم وجود التجنيد الإجباري في صفوف القوات المسلحة.
5- الإفتقار إلى قطاع صناعي وتكنولوجيا تسليح وطني.

وفي الحالة الكويتية فإن عدد سكانها عام 2012 إلى 3,268,431 نسمة تقريباً منهم 1,128,381 كويتيين والباقي من الوافدين والأجانب ويتركز معظم سكان دولة الكويت في مدينة الكويت وضواحيها وبخاصة في المناطق المحاذية لساحل الخليج العربي(البوابة الإلكترونية الرسمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لدولة الكويت، 2015). ويشكل هذا العنصر عنصر ضعف أمام إيران حيث تأتي إيران في المرتبة العشرين عالمياً من حيث العدد، وهي قوة سكانية لها وزنها في العالم. ولا يمكن أن تتخذ إجراءات وقائية من إيران إذا ما وحدت الصف الداخلي، وشكلت مع دول مجلس التعاون منظومة مشتركة أمنية ودفاعية لتحقيق الاستقرار والحماية الأمنية.

وتتميز دولة الكويت بموقع جيوسياسي بجانب ثرواتها النفطية الكبيرة عربياً وإقليمياً. وتقدر قيمة الثروات السيادية التابعة للكويت 548 مليار دولار وذلك حسب آخر الإحصاءات المتوافرة عام 2015. تعد هذه الثروة ضخمة حيث تمثل 7.7 بالمائة من إجمالي الثروات السيادية المرصودة في العالم. أي المرتبة الثالثة بعد الإمارات والسعودية بالنسبة لاستحواذ الثروة السيادية بين دول مجلس التعاون، كما يأتي ترتيب الكويت في المرتبة الخامسة عالمياً بعد الإمارات والنرويج والسعودية والصين من حيث حجم الثروات السيادية. (حسين، 2015)

ومن المعلوم أن دولة الكويت لا تملك مساحة جغرافية واسعة إلا أنها تملك عدد من الموارد والثروات الطبيعية للنفط ومشتقاته بالدرجة الأولى التي مكنتها بإجراء الحياة التنموية الداخلية بكافة المجالات، والاستثمارات الخارجية، إلا أن الاعتماد الأكبر على موارد النفط حيث حققت فوائض مالية في الميزانية السنوية وشكلت الإيرادات الحكومية. (صحيفة القبس الكويتية،2008)

وكانت الثروة النفطية الهائلة التي تمتلكها دولة الكويت من مقومات وركيزة استمرار الكويت ككيان سياسي نجحت في الحفاظ على أمنها وكينونتها الدولية، وبناء علاقات دبلوماسية وعلاقات تحالفية مع قوى إقليمية ودولية عديدة منذ استقلالها عام 1961، وقد تمثلت مكانة الكويت بقيامها بعدة أدوار كدولة مانحة ووسيط سياسي ولعبت الدور الفكري والإعلامي في منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية عموماً، بالإضافة إلى التحديات التي واجهة الكويت من الجوار الإيراني والعراقي في عدة مراحل، استطاعت بذلك تحديد الخصوم والأعداء واستمالة الأصدقاء والحلفاء. (الهبيده، 2013: 27)

وتعد القوة الاقتصادية للكويت عالية جداً مقارنة بدول العالم حيث تعد الكويت واحدة من أغنى الدول في العالم. نصيب الفرد المرتفع من الناتج المحلي الإجمالي، وجاءت الكويت بالمرتبة الحادية عشرة على مستوى العالم ويماثل المعدل في هولندا وهونغ كونغ، وهذا يعد من مؤشرات الاستقرار. (عطية، 2009: 12-13)والكويت تستثمر في شركات عالمية وبنوك وفنادق ومنتجعات سياحية وغيرها، وهناك الاستثمارات الخارجيه التابعه للهيئه العامه للاستثمار(العنزي، 1996 :1). والعامل الاقتصادي له تأثير لكبير في السياسة الخارجية الكويتية، ويعد النفط والاستثمارات الخارجية من الأدوات السياسية الكويتية الخارجية، وإيران دولة على قوتها العسكرية، إلا أنها تحتوي على أعلى نسب فقر وبطالة، وانهيار اقتصادي واجتماعي، وهذا يثير قلق دول الجوار الخليجية خاصة الكويت الأقرب لإيران والتي قد تعمل على تحقيق المرابح بشتى الطرق في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في إيران، والعمل على تصدير همومها الداخلية إلى الدول الجوار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الثراء والعامل الاقتصادي والرفاهية لدولة الكويت على مستوى العالم يشكل عنصر قوة بالنسبة للكويت تدعم سياستها الخارجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي كافة المجالات، إلا أنها بنفس الوقت عامل يثير أطماع الجوار كالعراق وإيران، وبما أن العراق لم تصبح قوة في الساحة العربية وغائباً اقليمياً والهيمنة الإيرانية على السلطة، والطائفية التي أصبحت الطاغية على الساحة العراقية وهذا من شأنه يقلق الكويت لأنها على المحك كجوار للعراق، وإيران مازالت سياستها الخارجية توسعية وبسط نفوذ، وتثير التوترات لدى دولة الكويت ودول الجوار في المنطقة الخليجية.

في ظل التطور التي مرت بها دولة الكويت سياسياً واقتصادياً، والمراحل المتعددة التي أثرت بشكل كبير على كافة المجالات خاصة السياسية والاقتصادية منها المحلية والدولية وأهم ما أثر عليها الإقليمية، وكان لدول الجوار وتسليط وسائل الإعلام على الشؤون الداخلية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، دور في إبراز دولة الكويت داخلياً وخارجياً وتسليط الضوء على ثروتها النفطية ومقدراتها، وكان هناك العديد من التدخلات الخارجية التي أثرت على أمنها وخاصة دول الجوار، وحصول تحولات في التوجهات السياسية والاقتصادية في دولة الكويت، فهي دولة تتأثر بالصراعات في منطقة الخليج والنزاعات الإقليمية، وكان لها أثر في تأجيج الوضع السياسي الداخل، وقلق دائم للحكومة، والقلق من الصراعات الإقليمية مرتبط بتطور الوضع في المنطقة، وكان أبرز تلك الصراعات القلق من الجوار العراقي وغزوه الكويت عام 1990، والذي تمثل في تكلفة الكويت بدفع ثمناً باهظاً كونها دولة ثرية وضعيفه في إطار الدول المحيطة، والثمن الذي دفعته الكويت باهظاً أيضاً في الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 واعتداءات إيران المستمرة على الكويت(ربيع، 2005: 17). بالإضافة إلى التوتر الحاصل بين الكويت وإيران على بئر الدرة البحري النفطي ومحاولة إيران الاستيلاء عليه.

وتعطي إيران أولوية لدولة الكويت ضمن رسمها لسياسة النظام الإيراني في إطار النشاطات في الدول المسلمة نظراً علاقتها الوثيقة مع الولايات المتحدة، والتي أدت إلى إبراز نموذج أساسي لنظام الجمهورية الإسلامية الإيراني في العالم الإسلامي، أعطى النظام الإيراني للكويت الأسبقية الأولى في خارطة إيران السياسية للأسباب الآتية : (alsrdaab.com,2015)

أولاً: إن الكويت لها علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية لذا في حال تعرض ايران لهجوم من قبل الولايات المتحدة الامريكية من المحتمل أن تجعل أمريكا الكويت قاعدة لإسناد هجومها على إيران.

ثانياً: فاذا وقع النظام الإيراني في موقف محرج بإمكانه المبادرة بالرد المقابل بضرب بعض الأهداف في داخل الكويت. خصوصاً الكويت بلداً غنياً بالموارد النفطية فمن الممكن استغلاله كورقة ضغط ضد الولايات المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: أن الكويت لا تساوم السياسات التدخلية الإيرانية ستواجه دائماً الحقد الدفين لرموز النظام الإيراني تجاهها خاصة بعد ما قررت الكويت بغلق المصارف الإيرانية متزامناً مع قرار مجلس الأمن الدولي في إطار العقوبات الدولية ضد إيران الأمر الذي أثار حفيظة النظام وغضبه.

رابعاً: الحدود المشتركة للكويت مع محافظة البصرة العراقية تعطي للكويت أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة للنظام الإيراني وعلى الخصوص أن البصرة هي من أهم المدن العراقية التي تخضع لسيطرة العناصر العميلة لإيران.

ونتيجة لذلك فإن إيران تشكل خطراً محتماً على دولة الكويت من حيث زعزعت أمنها الداخلي، وعلى كيانها كوحدة دولية لها كيانها ووجودها، وتمارس إيران نشاطات استخباراتية وتتبنى تصدير الثورة الجهادية إلى الكويت بإشراف المرشد الولي الفقيه للنظام الإيراني علي خامئني، ويعمل على توجيه النشاطات واستقبال وارسال التقارير للأذرع الإيرانية في الكويت كـ "فيلق القدس" الإيرانية وسائر الأجهزة النشطة في الكويت، ومن الأجهزة المعنية الفعال ونشاطات الاستخبارات العاملة في الكويت؛ **أولاً:** السفارة الإيرانية والتي تؤمن الغطاء الدبلوماسي من أجل العمل والنشاط للأجهزة الاستخبارات الإيرانية، ولكي يسهل تخليصهم عندما يتم كشفهم من قبل الأجهزة الكويتية باستغلال الحصانة البلوماسية ومنع متابعتهم قانونياً. **ثانياً:** منظمة الثقافة والاتصالات الإسلامية ويتم الصرف على هذه المنظمة مبالغ طائله كلها لأعمال الاستخبارات المنفذة من قبل المنظمة من أجل توسيع نشاطاتها المتطرفة ذات الطابع المذهبي الطائفي. **ثالثاً:** المراكز الدينية، وهي التنظيمات المستقلة والتي تعمل مباشرة تحت إشراف الولي الفقيه وهدفها الأول الارتباط مع المسلمين في دول المنطقة. (الحسيني، 2010)

وقد قام مكتب خامنئي عن طريق المركز العالمي للعلوم الاسلامية في مدينة قم الايرانية إقامة مؤتمر في تاريخ 3 كانون الثاني – يناير 2006 بعنوان مؤتمر المستشارين المنطقة لمركز العالمي للعلوم الاسلامية وبعد ذلك المؤتمر قام بتطبيق خطة مجالس المنطقة من أجل توسيع نطاق نشاط تطرف النظام الايراني في الدول العربية تحت مسميات الاجابة على حاجات والامور الملحة للطلاب الاجانب ومن ضمن الدول العربية الخليجية كل من الامارات وعمان والكويت واليمن شكل لكل منهم مجلس مكون من ثلاثة اشخاص وكل مجلس مرتبط مباشرة بالمركز العالمي للعلوم الاسلامية في قم. (الحسيني، 2013)

وهناك أساليب وإجراءات عديدة لعناصر النظام الإيراني في الكويت كإرسال عناصر مخابراتية تحت غطاء الشؤون التجارية، ومن ضمن الشركات التابعة لإيران تعمل في الكويت شركة "غولف ميديا" بإدارة (عبدالرزاق الموسوي) ويعمل نجل (حداد عادل) رئيس السابق لمجلس شورى للنظام في هذه الشركة. وقد سعت إيران إلى تجنيد الكويتيين وخاصة الشيعة منهم، واستطلاعات عديدة مخابراتية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واسعة النطاق على الأهداف العسكرية الكويتية، ونشر ثقافة الأفكار الرجعية في الكويت بشكل كبير، وتهريب المخدرات للكويت. (alsrdaab.com,2015)

وبناء عليه، فلابد أن يكون للكويت قدرة على مواجهة كم الأخطار الداخلية والخارجية التي توجهها إيران إلى الكويت بشكل خاص، وأنها الدولة الأكثر تضرراً بين منظومة دول مجلس التعاون لقربها على إيران من الناحية البحرية والبرية على العراق والتي تسيطر عليها إيران، بجانب تصريحات إيران الواضحه بأنها ستقوم بالرد على الولايات المتحدة في حال اندلاع أي حرب إذا ما قامت بضربها من الأراضي الكويتية، والسؤال، هل دولة الكويت قادرة على الرد أو الردع؟. إن قدرات الكويت الفردية للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجيه محدوده نسبياً إن لم تكن معدومه فمهما امتلكت الكويت من سلاح وعدد قوات إلا أن إمكانات القوة لديها غير متكافئه مع خصومها، إن التحديات الخارجيه التي واجهتها سواء من إيران أو من العراق تركت بصماتها على سياسة الكويت وأدت إلى راديكالية تقليديه في سياستها على الجبهتين الداخلية والخارجية، فسياسة الكويت ليست سياسة ذاتية المنبع أو التأثير بل هي خارجية التأثير والتوجه. (الماجد، 2015: 71)

ويرتبط أمن الكويت بأمن دول مجلس التعاون الخليجي ولا يمكن تحقيق الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلا إذا كانت كل دولة عربية خليجية تتمتع بالأمن والاستقرار الداخلي، ويمكن تحقيق الامن الجماعي لدول مجلس التعاون إذا استجابت دول الخليج العربية لأي دولة يتعرض أمنها للخطر بمساعدتها على مواجهة التخريب الداخلي والمستورد، ويرتبط أمن دول مجلس التعاون بقضية البناء الاجتماعي والسياسي، والقدرة على إقامة المؤسسات والأنظمة الجماعية القادرة عللى تحقيق مستويات من التنمية والتطور الذاتي، بما في ذلك إستثمار الثروة، والأخذ بعين الإعتبار أن أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، وأنه يتأثر به ويؤثر فيه سلبياً وايجابياً.(الأسطل، 1999: 45-46)

إن فقدان النموذج الأمني الجماعي النابع من إرادة دول المنطقة سوف يؤدي إلى استمرار التدخلات ما وراء الإقليمية، كما أن استمرار التدخلات ما وراء الإقليمية في غياب التكامل وما يشبه الإتحاد الإقليمي سوف يؤدي إلى زيادة مستوى وحجم التحديات على الصعيدين الإقليمي والوطني، وبالتالي اتساع الهوة بين النسيج الإجتماعي والأنظمة السياسية لدول المنطقة.(قوي، 2015: 48-49)

ولابد أن يأخذ المنظور الأمني لدولة الكويت ضمن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي بعين الاعتبار والأولوية الخاصة للتصدي للتهديدات الخارجية المتمثلة بإيران وسياستها الخارجية الموجه للمنطقة، والتي تهدد الأمن والاستقرار الداخلي، وهناك مجموعة من عوامل التهديد المحلية والإقليمية والدولية يمكن اختصار كل –ماسبق– في إدراجها في العوامل مجتمعة؛ أهمها:(الأسطل، 1999: 45-46)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **التهديدات الداخلية:** والتي تتمثل في الأقليات العرقية والدينية، والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى التركيبة الديمغرافية وقلة عدد السكان، وأعمال التخريب وإثارة القلاقل، وبروز خلافات بين الزعامات الحاكمة وإشعال نيران الحروب القبائلية، تفكك النظام القبلي التقليدي وتحول قيم المجتمع التقليدية، صعود شرائح إجتماعية جديدة من التكنوقراط والمتعلمين الذين يرغبوا في إفساح المجال أمامهم للمشاركة، وجود فجوات في البنية الإجتماعية، حجم العمالة الأجنبية وخاصة الأسيوية وغير العربية.
- **التهديدات الإقليمية:** وتتمثل التهديدات الإقليمية والمحتملة في عدة عناصر أهمها: تمدد النفوذ الإيراني جغرافياً ومذهبياً، عدم التوصل إلى تسويات مرضية مع العراق، عدم تسوية منازعات الحدود بين دول الخليج وشبه الجزيرة العربية، والحدود البحرية المتمثلة في الجرف القاري بين الكويت وإيران ومشكلة حقل الدرة، زيادة عمليات الاستقطاب الإقليمي والدولي (إيران، تركيا، الدول الغربية).
- **التهديدات الدولية:** وتتمثل التهديدات الدولية القائمة والمحتملة في عدة عناصر أهمها: نهب الثروات من خلال إثارة الحروب واستغلال انهيار أسعار النفط؛ إمكانية توظيف الأقليات غير العربية واستعمالها وسيلة للتدخل في المنطقة؛ إبقاء التوتر في المنطقة وتأجيج الصراعات والنزاعات؛ محاربة الحركات الإسلامية تحت شعار مكافحة الإرهاب (أصبحت الدول الخليجية تمارس الحرب الوكالة في محاربة حركات إسلامية كثيرة)؛ الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي.

ويقتضي ذلك إعادة صياغة منظومة السياسة الخارجية الخليجية حتى تتمكن حقيقة من التأثير في صياغة القرار العالمي والإقليمي وبناء على ما سبق يمكن القول أن السياسة الخارجية الخليجية يجب إعادة ضبطها بناء على سلم الربح والخسارة بالمنظور الجماعي الخليجي وهو ما يقتضي تبني عقيدة عسكرية وأمنية خليجية تعلي من قيمة الأمن والمنافع البينية وليس من قيمة التحالفات والعلاقات الضيقة التي تحتمها إكراهات ظرفية فالخليج العربي وحدة اجتماعية واقتصادية تتوفر على عناصر القوة والضغط والتأثير وتمتلك مقومات صناعة القرار الدولي والإقليمي شريطة توفر الإرادة الجماعية. وعلى الرغم أن لكل دولة أجندتها الخاصة لكن التهديد الجماعي واحد ولا يفرق بين السعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان والإمارات فتبني محاور سياسة الاعتدال وغيرها غير محبذة في التعاطي مع الشأن الدولي الضاغط والزاحف والذي يهدد دول الخليج العربي. إن المعطى الطائفي لا يمكن إنكاره وبإمكانه أن يتحالف مع قوى راديكالية وقوى إسلاموية ويحول بعض دول الخليج الصغيرة إلى مشاريع لدول فاشلة وفي هذه الحالة فان دول الخليج العربي مجتمعة ستدفع فاتورة الفشل الدولتي الذي ستعاني منه أحداها.(قوي، 2015: 58-59)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشعر الدول الخليجية بالقلق جراء السلوك الايراني المتمثل بتنامي الترسانة العسكرية الإيرانية تنامياً أحدث معه خللاً في موازين القوى في المنطقة، وتشير غالبية المصادر إلى أن إيران تعمل على تحديث معداتها في جميع المجالات، كما تجمع هذه المصادر على أن المحاولات الغربية، وبخاصة الأمريكية، التي تبذل من أجل الحد من إمكانات إيران التسلحية لم تسجل حتى الآن نجاحاً يذكر.

من هنا جاءت التحركات الخليجية في السنوات الأخيرة بزيادة معدلات الإنفاق العسكري بوتيرة حادة، وخصوصاً في السعودية والكويت، وبدرجة أقل في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر فيما تأتي كل من عمان والبحرين في المرتبة الثالثة، أما العراق فإن هناك خطط متوالية لتحديث جيشة وتقوية ترسانته، لكنها ما زالت أقل من الطموح. وقد تولدت قناعة لدى الشعوب الخليجية أن العدو الحقيقي لإيران في المنطقة ليس الكيان الصهيوني، أو الوجود الأمريكي، بل هي الدول السنية التي تقف أمام أطماعها في المنطقة، والتي تقف بالمرصاد أمام طابورها الخامس الذي تحركه من وقت لآخر والمتمثل بالشيعة الذين يسكنون في هذه الدول والذين يدينون بالولاء التام لإيران؛ وقد ظهر هذا جلياً من خلال التصريحات التي أدلى بها كبار المسؤولين الإيرانيين ضد دول الخليج، ومحاولة إرسال سفينة "لإنقاذ شيعة البحرين" أثناء ثورتهم في عام 2011م، ومطالبة شيعة البحرين لطهران بالتدخل، وتأكيد الرئيس نجاد على أن بلاده لن تقف صامتة أمام ما يحدث في البحرين، وتهديده الصريح بتغيير موازين المنطقة إذا لم يتم الوصول لحل يرضي شيعة البحرين. (مصطفى، 2011: 15)

ولتجذر الخطر والتحديات التي تواجه الكويت رغم أن العلاقات بينها وبين إيران تتسم بالجيدة رغم المد والجزر، إلا أنه لابد من إتخاذ خطوات إصلاحية على عدة أصعدة من أجل عدم استخدام ثغرات مؤشر الاستقرار في دولة الكويت ويتم زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي، ودول مجلس التعاون معنية باتخاذ تلك الخطوات، أهمها ما يلي:(قوي، 2015: 12-13)

1- تعزيز مفهوم المواطنة، ومؤسسة إنتقال السلطة، وتطوير وتوسيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار.
2- المضي قدماً في عملية التنمية وتوفير البيئة الإقتصادية والإستثمارية للإبداع والتطوير والإنجاز.
3- القضاء على مصادر الإحباط لدى القطاعات الواسعة من المجتمع ولا سيما فئة الشباب، وذلك عن طريق إيجاد حلول ناجعة للمشكلات المستعصية وفي مقدمتها: البطالة والإسكان.
4- ترسيخ وتعزيز لإحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية في المجتمعات الخليجية التي أصبحت الآن في مرحلة إستراتيجية من الوعي السياسي والحقوقي.
5- العمل على فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بشكل حقيقي، والمشاركة السياسية الفعالة في اتخاذ القرارات السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- حل المشكلات المجتمعية كقضية البدون، والقبلية، وتعديل بعض النصوص القانونية التي تعطي للسلطة التشريعية أكثر نفاذاً وسلطة رقابية على أجهزة الحكومة.

وعليه، فإن دولة الكويت تعمل جاهدة من خلال معطيات مؤشر الاستقرار الحفاظ على الأمن الوطني في الداخل الكويتي، والتعامل مع كافة التحديات التي تنشأ من التدخل في الشؤون الداخلية من خلال إيجاد ثغرة يمكن الدخول منها، وشق النسيج الوطني وإثارة البلبلات الداخلية، والكويت دولة تتأثر سياستها الخارجية والداخلية من المؤثرات الإقليمية والدولية، وما يحدث بدول الجوار فإنها تتعامل معها بشكل ذاتي ومباشر، والكويت لا تستطيع الوقوف وحدها بوجه خطر إيران وسياستها الخارجية الغامضة والماكرة، حيث لا تملك العديد من مقومات كونها دولة صغيرة في الحجم وقليلة السكان، ودولة غنية ولها وزنها المالي في العالم، بالإضافة إلى أن الإرادة السياسية الكويتية تعي تماماً أن إيران لا يمكن مواجهة خطرها على استقرار الكويت إلا من خلال تكوين منظومة أمنية وتسليح عسكري مشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعين.

المطلب الثاني: توجهات دولة الكويت الدبلوماسية السياسية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار والامن ومواجهة الخطر الايراني

تعد الدبلوماسية الأداة التنفيذية للسياسة الخارجية للدولة، وقد أيقنت دولة الكويت ودول الخليج العربي على الرغم من مواقفها المختلفة بنسب كبيرة من تأمين أمنها القومي، ولا يتم إلا عبر وحدتها الدفاعية، وأن قدرات ايران للتفجير الداخلي أو الاقليمي لن تنجح، والحقيقة أنّ المبالغة بالثقة قد لا تُساعد على تحقيق مشروع مواجهة استراتيجي حاسم، فليس بالضرورة أن تنجح إيران كُليًا لكن أيضًا بالإمكان أن تستطيع الوصول إلى بعض أهدافها وتوجد شرخًا أو اضطرابًا هنا وهناك في البناء المجتمعي أو الحالة الأمنية، ولذلك فإن الحسم من دولة الكويت مجتمعة مع دول الخليج يستلزم المبادرة مع التأمين الذاتي للأمن القومي إلى تعزيز مواقع الحلفاء في ذات المنطقة وخاصة الدول العربية ذات الجوار والتاريخ المشترك من خلال تفعيل الدبلوماسية على مستوى العالم.

وقد اتجهت دولة الكويت في ضوء الوضع المتوتر إقليمياً ودولياً إلى البحث عن حلفاء جدد، والعمل على تنويع مصادر التسلح، نتيجة للتحول الذي طرأ على الرؤية الأمريكية لإعادة تقييم حلفائها في المنطقة، وقد أيقنت الكويت ودول الخليج العربي أن الولايات المتحدة تسعى لحماية مصالحها في المنطقة على حساب حلفائها، فكان التوجه الجديد في سياسة الكويت ودبلوماسيتها التي انطلقت من أجل تأمين وحماية وجودها وأمنها القومي ووحدته في الخليج والتمسك بالمفهوم العسكري للأمن القومي على حساب المفهوم التنموي؛ بالتالي على حساب الاستقرار الفعلي لبيئة النظام ووحداته.(النصيرات، 2011: 124)

ساهمت الثورات الشعبية (الربيع العربي) في البلاد العربية والتي بدأت في تونس مع بداية عام 2011م، ثم انتقلت إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا، هذا إلى جانب إنتقال المتطرفين من الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجاورة للخليج العربي، إلى إحداث مزيد من فكرة تقارب بين دول الخليج العربي وبعض الدول العربية القريبة من مسرح الأحداث على الساحة الخليجية، حيث وجدت الدول الخليجية في هذه التغيرات ضرورة على إعادة النظر في استراتيجيتها المقترحة، ولمواجهة أذرع إيران في داخل البيت الخليجي، وسعي إيران للتوسع في ظل الظروف المضطربة المواتيه في الساحة العربية.(الرشيدي، 2000: 61)

ولاستقطاب الحلفاء والمؤيدين لابد من تفعيل الدبلوماسية في كافة المسارات والمجالات، حيث تتعامل الدبلوماسية الكويتية ضمن ثلاثة أبعاد أساسية؛ فالبعد السياسي يتناول كل ما يتعلق بإدامة ونمو الكيان السياسي للدولة في إطار علاقات الصراع والتعاون بين أطراف الدولي. أما البعد الاقتصادي والذي طور علاقات الأمم فيما بينها لتصبح الاعتمادية المتبادلة لتلبية الاحتياجات المعاشية شكلاً من أشكال النظام الدولي. ويشكل البعد الثقافي الذي عبر عن احساس الشعوب والنخب الحاكمة بأن ثقافتها ومبتكراتها هي من المنجزات الانسانية الحضارية وجزء من عوامل قوة الدولة المضافة والتي تساهم في تعزيز سياستها الخارجية والتي تسعى من خلالها لتحقيق المكانة والمنزلة الدولية بما يسمى التبادل الثقافي.(خميس، 2003)

والدبلوماسية الاقتصادية هي رافد أساسي لدبلوماسية الدولة في سياستها الخارجية، وأحد أدوات السياسة الخارجية، والتي تعتبر الموجه الأول للعلاقات التنموية الخارجية، وهي التي ترسم التوجه العام لعمل الدبلوماسية، وتعزز عملها، وكيفية الحفاظ على أدائها، والآفاق المحتملة لأي تعاون تنموي أو دولي. ويقصد بها أيضاً استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة، والدبلوماسية الاقتصادية لها وجهان (الترغيب: كدولة مانحه، والترهيب: كمنع المساعدات وفرض العقوبات على الدول المناوئة للسياسة الدول المانحة)، وكوسيط سياسي يعمل ضمن المصلحة العربية القومية.(مقترحات لتطوير هيكلية وآلية التعاون الدولي، 2011: 1)

ويعد تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في دولة الكويت من اختصاص وزارة الخارجية، وذلك لدعم السياسة الخارجية، في تعزيز العلاقات والمصالح المتبادلة والشراكات الفعالة مع دول الجوار، وعلى الأخص في المحيطين الخليجي والعربي والآسيوي، والعمل على تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية بما يعزز دور وفرص القطاع الخاص الوطني محلياً وخارجياً، وتعزيز دورها في التنمية، وتطوير البعثات الدبلوماسية وتطوير مهارات الدبلوماسيين من خلال المعهد الدبلوماسي. وتأتي السياسة الخارجية الكويتية ضمن استراتيجية منتظمة متوازنة تقوم على انتهاجها لتوثيق العلاقات الكويتية الإقليمية والدولية، سواء مع الدول أو المنظمات، وتعزيز العاون الدولي والإقليمي في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعقد الاتفاقيات والمشاركة في المحافل الدولية والإقليمية والتي تساهم في تعزيز الأمن والسلام والاستقرار العالمي والتنمية المستدامة، ويتجسد ذلك من خلال المساعدات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنموية التي تقدمها للدول النامية والعربية في إطار الصندوق الكويتي للتمية الاقتصادية.(www.kna.kw, 2012: 17-18)

فالأوضاع الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط عمومًا والخليج بشكل خاص، تشكِّل عاملًا مساعدًا على بناء تحالفات عربية-عربية أو عربية-إقليمية. ويُشير المشهد الجيوسياسي الراهن في الشرق الأوسط بما يكتنفه من تهديدات أمنية، إلى تحولات جوهرية في أدوار القوى الرئيسة الفاعلة وتحالفاتها ومصالحها (عيد، 2015: 12-13)، وهو الأمر الذي ستكون له تداعياته على حاضر ومستقبل التوازنات الإقليمية والدولية؛ لاسيما في منطقة الخليج.

وسعت دولة الكويت إلى توسيع شبكة علاقاتها الدولية سواء مع الدول أو المنظمات الدولية؛ حيث أصبحت الكويت تمتلك شبكة علاقات متينة وتغطي كافة المجالات مع القوى الدولية الرئيسية في العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا والصين واليابان ودول الاتحاد الأوروبي، ومع دول آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية.. كما ساهمت ومازالت تساهم بدور مهم في تحقيق الاستقرار لسوق الطاقة الدولية من خلال عضويتها في منظمة أوبك، ويحسب للدبلوماسية الكويتية في إرجاع العلاقات الكويتية مع دول الضد التي لم تقف معها في حرب التحرير كـ (الأردن والسودان واليمن والسلطة الفلسطينية). وبدأت الكويت توجيه سياستها الخارجيه بما يتلاءم مع المرحلة والتغيرات التي بدأت فيها بعلاقات مع أطراف والقطيعه مع أخرى على كافة المجالات، ولم تدم القطيعة لحاجة الكويت إلى الاندماج مع العالم العربي والدولي، فهي لا منأى عنهم في علاقاتها ولا تستطيع أن تعيش بعزلة عن العالم(ar.wikipedia.org, 2015).

وتمتاز السياسة الخارجية الكويتية بالجهود التي تبذلها لتفعيل النشاط الدبلوماسي ضمن خطط التنمية وربطها اقتصادياً مع سفارات العالم منذ استقلالها، وكذلك تمتاز بالتواجد العالمي، وتعتبر من الدول المانحة والمستثمرة، ويتمثل ذلك من خلال دور الصندوق الكويتي في مساعدة الدول العربية والعالم الثالث لتحقيق التنمية. وبالتالي، وتسعى من خلال تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لكسب الدعم العالمي لسياستها الخارجية.(الصراف، 2010: 19-21)

والهدف الرئيسي في التوجه الدبلوماسي في كافة المستويات هو حماية الأمن الوطني الكويتي من خلال تطوير المنظومة الدفاعية والأمنية الكويتية لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها الدولة، وذلك من خلال تعزيز علاقات التعاون والتحالف مع الدول العربية والولايات المتحدة وبعض الدول الغربي.(www.akhbar-alkhaleej.com) ويأتي دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم السياسة الخارجية الكويتية على النحو التالي: (العنزي، 2011: 18-19)

1. لا يمكن عزل نفسها عن العالم الخارجي وفي الوقت نفسه لايمكنها أن تكون نشطه للغايه في الميزان الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. يجب تطوير ودعم الهيكل الداخلي ومؤازرة الجمعيات شبه حكوميه والتأكيد على توسيع الممارسه الديمقراطيه الشعبيه.
3. إعادة دراسة دور الكويت كدوله مانحه للمساعدات والقروض وجعله مرتبطاً ليس فقط بظروف إنسانيه وأسباب قوميه ولكن للمساهمه في بناء ألفه وصداقه تجاه الكويت.
4. المساهمه مع دول المنطقه أياً كانت في حد القدر المستطاع من امتلاك الأسلحه التقليديه وغير تقليديه.
5. أهمية تكثيف الحضور وزيادة التواجد الدبلوماسي والإعلامي الكويتي في الخارج وخاصه أن لدى الكويت 66 سفاره قنصليه ومكتباً دبلوماسياً في 59 دوله.
6. محاولة العمل على استمالة العديد من دول العالم للتواجد الفعلي في الكويت بفتح سفارات وقنصليات ومكاتب تمثلها في الكويت.
7. تعزيز سمعة وأنشطة الكويت الدوليه وخاصه لدى المنظمات العالميه والاقليميه.

وصلت الكويت إلى مكانة إقليمية ودولية تحسب لها على كل الصعد والتي كانت ثمرة لسياسة خارجية اتسمت بالاستقلالية والانفتاح وعدم التدخل في شؤون الغير، علاوة على إعلائها ثقافة الحوار وعملها على ترسيخ قيم السلام والاستقرار في العالم؛ وهو ما تشاركها فيه أيضًا دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أدت الإضطرابات السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع بداية عام 2011م وما يسمى "الربيع العربي"، إلى إعادة نظر دول الخليج في استراتجياتها المقترحة، حيث عملت على محاولة مواجهة هذه المستجدات من خلال ثوابت سبقت الثورات العربية، وهي: (المرهون ، 2010)

1- تحقيق أهداف استراتيجية مشتركة مثل تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي، وتوحيد رد الفعل العسكري، ومشاركة المعلومات والتكنولوجيا.
2- تحقيق التوافق بين دول الخليج بشأن مفهوم الأمن الوطني، وهذا التوافق لا يمكن التوصل إليه إلا بالحوار والنقاش العقلاني.
3- البحث عن حلفاء جدد خارج الدائرة المعهودة، وكانت الأطراف المطروحة، من الأطراف البعيدة ذات التأثير على المنطقة من جهة الشرق: الهند، الصين وروسيا، أما الأطراف الغربية، فقد كانت فرنسا وألمانيا، حيث تفيد تقارير إعلامية فرنسية بأن باريس تسعى لتسويق منظومة دفاع مضاد للصواريخ لدول الخليج العربي، ربما تكون بدايتها في الكويت. وإذا صحت هذه التقارير، فسوف يعني ذلك حدوث تحول كبير في موقع فرنسا، ليس في سوق السلاح الخليجي وحسب، بل وفي مقاربة أمن الخليج عامة.

إن للعوامل الاقتصادية المردود السياسي كعامل مؤثر من خلال كسب التأييد ورغبتها في التعاون والوفاء بإلتزاماتها من خلال تكثيف السياسة الكويتية الخارجية في استخدام الأدوات الاقتصادية كعامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتصادي سياسي يعمل على تأمين مصالحها الوطنية القومية العليا وحالة من الاستقرار الداخلي والخارجي.(الماجد، 2015: 195)

وبجانب عمل الدبلوماسية واستقطاب الحلفاء والتأييد الدولي لدولة الكويت فإنها تسعى أيضاً إلى رفع مستوى التسلح لمواجهة التهديد الإيراني وأذرعها على أمن الكويت والمنطقة، بالإضافة إلى التنظيمات كداعش والقاعدة وغيرها والتي تشكل خطر كبير على أمنها واستقرارها. وقد عقدت الكويت صفقات لشراء 24 طائرة مروحية عسكرية من طراز كاراكال من صنع شركة إيرباص، فضلاً عن الصفقة التي تعتزم الكويت طلب شراء 28 مقاتلة أف-18 سوبر هورنيت المتطورة من مجموعة بوينغ، وهاتان الصفقتان تعكسان رغبة الكويت في أن تدخل غمار الصفقات الكبرى التي بادرت إليها لتقوية إمكاناتها العسكرية لحماية حدودها من الأخطار الخارجية، وألا تكون الكويت متأخرة في صفقات التسلح بالمقارنة مع جيرانها الخليجيين.(صحيفة العرب، 2015)

وتستدعي التهديدات والمخاطر التي تواجهها منطقة الخليج العربي إعادة النظر في طبيعة تحالفاتها العسكرية القائمة والمحتملة، مع القوى العربية والإقليمية والدولية، إضافة إلى تعزيز التشاور والتنسيق والتعاون الخليجي-الخليجي في إطار منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد انخرطت دول الخليج بالفعل في العديد من التحالفات الأمنية والسياسية والعسكرية من أجل التصدي لتلك المخاطر؛ وفي هذا الإطار كان انضمام دول مجلس التعاون للتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، كما كان لدول الخليج فضل المبادرة بتدشين تحالف عربي إسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية لإعادة الشرعية في اليمن؛ ممثلًا في عملية "عاصفة الحزم"؛ التي استمرت عملياتها العسكرية 27 يومًا خلال الفترة من 26 من مارس/آذار إلى 21 من إبريل/نيسان 2015. وتعد عاصفة الحزم نموذج للتحالفات الإقليمية الناجحة، فهو تحالف عربي- إسلامي موسع بدعم دولي، وقد اقتصر الدعم الدولي على الإسناد الاستخباراتي واللوجستي من قبل الولايات المتحدة. ويستهدف هذا التحالف ردع نفوذ طهران المتنامي في المنطقة.(عيد، 2015: 17-18)

وقد أشار السفير الأميركي في دولة الكويت دوجلاس سليمان من أن "عاصفة الحزم تثبت قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على القيام بالخطوات اللازمة لحماية نفسها والدفاع عن أمنها" (صحيفة القبس الكويتية،2015). وهذا التحالف بداية العمل الخليجي ضمن منظومة مشتركة هدفها الأمن الخليجي لتحقيق الاستقرار، ويكشف الموقف الإيراني المتردد والحريص على عدم التصعيد إزاء دول الخليج -على الأقل في هذه المرحلة- إلى إدراك طهران أن "عاصفة الحزم" تمثل تحالفًا إقليميًّا موسعًا بقيادة المملكة العربية السعودية؛ يمكن له أن يستهدف ردع نفوذ طهران المتنامي في المنطقة.

وتركز اهتمام الكويت وعدد من دول مجلس التعاون الخليجي على التفوق الجوي عبر السعي للحصول على أحدث المقاتلات مثل Typhoon و F-15 للمملكة العربية السعودية و Rafale أو F/A-18 للكويت والإمارات العربية المتحدة، وابتياع أنظمة الدفاع الصاروخي مثل THAAD لدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإمارات، بالإضافة إلى تعزيز القدرات البحرية لهذه الدول والتعاون فيما بينها لحماية مصادر النفط ووسائل تصديره من خطر التهديدات الإيرانية. وهكذا، شكل الخطر الإيراني باستهداف منابع النفط ووسائل وأماكن تصديره، والوضع الأمني الهش في العراق، وتداعيات تهديدات الإرهاب والمجموعات المتمردة كالحوثيين في اليمن، بالإضافة إلى خطر القرصنة واستعداد دول المنطقة العربية لمشاركة القوات الدولية في التصدي لهذه الظاهرة عاملا رئيسيا لاستمرار الإنفاق على برامج التسلح المختلفة، بينما لمست بعض الدول الفقيرة التي تعتمد على المساعدات العسكرية الأميركية السنوية نتائج تأثير تلك الأزمة العالمية على المساعدات العسكرية التي تتلقاها خصوصا من الولايات المتحدة.(www.4r4b.com, 2015)

ومن المعروف أن الدولة تلجأ إلى استعمال العمل الدبلوماسي، والضغط العسكري، والسلاح الاقتصادي في آن واحد لتحقيق هدف معين، وأن جملة الأهداف السابقة ضمان لوحدة البلاد واستقرارها الأمني، وبقائها خارج الصراعات العربية – العربية والإقليمية، والحفاظ على الذات الكويتية، والتجانس الداخلي متمثل ذلك في استيعاب الاختلافات والتناقضات المحلية، وهذه الأهداف تعمل على قوة وتماسك الدولة، ووحدة البلاد، فالكويت منذ بداية استقلالها أخذ البعد الإسلامي، والعدالة والإخاء، والتعاضد بين المسلمين، وهذا ينمي الشعور الشعبي بضرورة مد يد العون لشعوب الخليج والعالم العربي، ودول العالم الثالث، وتعزيز الصداقات وكسب أخرى، وتكوين تحالفات دولية.

ومن منظور جماعي ورؤيا مستقبلية لدولة الكويت فإن على الكويت ودول الخليج العربي السعي لكسب حلفاء جدد من دول الجوار مثل الأردن أو مصر، وأن تعمل أولاً على كسب ثقة الشارع المحلي داخل دولها، فقد شهدت المنطقة الخليجية ردَّة جماعيَّة عن الإصلاح وهي ذات غالبيَّة سنيَّة تستطيع الحفاظ على التوازن ومراعاة حقوق الأقليَّة؛ فربيع الثورة العربي تحوَّل إلى خريف التراجع الخليجي، وانهارت إعلانات الإصلاح رغم حجم الاحتقان القائم لدى شعوب المنطقة، وبدون إصلاحات تغييريَّة دستوريَّة حقيقيَّة تعطي المواطن حق حرية التعبير والإشعار بالشراكة في تأمين مستقبله الخليجي الموحَّد يبقي الباب مفتوحًا لحركة الاحتقان الداخلي من تهميش القرار الشعبي والاستخفاف به وقمعه، وهو ما يهدم أي بناء ديموغرافي حيوي هو الأساس لتأمين العلاقة بين الحاكم والمحكوم لمصلحة الأمن الجماعي للخليج.

لقد ساهمت طبيعة التحديات التي تواجة المنطقة وفي مقدمتها مشروع أمريكا الاستعماري الجديد أو ما يسمى (مشروع الشرق الأوسط الجديد)، ومشروع التوسع الإيراني على حساب المنطقة الخليجية، يمكن أن تكون عوامل توحيد لدول المنطقة لإيجاد نموذجا من العلاقة المبنية على الاحترام المتبادل والتكافيء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام خيارات الدول والمصالح المشتركة، والبحث عن حلفاء يعتمد عليهم، بما يساهم في استقرار وتعزيز أمن المنطقة. إلا أن المراقب للأحداث وخاصة ما يجري منها في العراق يرى بوضوح أن ما تقوم به إيران يتماشى تماماً ويلتقي مع ما رسمته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مشروعها التوسعي في المنطقة(الماجد، 2015: 193). والأيام والأحداث القادمة ستكشف الكثير عن هذا الدور وهذا التلاقي بين المشروعين الإيراني والأمريكي، وعلى وجه الخصوص الاتفاق النووي الإيراني ومجموعة (5+1).

ومن الملاحظ ، أن تركيا كدولة مسلمة والتي لها تاريخ طويل مع العرب قد تكون حليف قوي لدول الخليج العربي، وقد يظهر ذلك من خلال موقفها الداعم للدول الخليجية ضد النفوذ الإيراني، حيث إن أول دولة أدانت الأعمال التخريبية في البحرين هي تركيا بعد دول الخليج الأخرى، حين حذر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، إيران من اتخاذ أي خطوة في اتجاه البحرين، وأن القوات التركية جاهزة لتقف بجانب دول مجلس التعاون الخليجي، في حال تحركت إيران شبرًا. كما أن وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو أثناء زيارته للبحرين قال: " إن البحرين كانت نموذجًا للتعايش المشترك بين السنة والشيعة"، مضيفًا " أن استقرار البحرين والمنطقة بشكل عام أمر مهم وحيوي لتركيا". وقال أوغلو: "التعايش بين السنة والشيعة في البحرين أمر مهم بالنسبة لتركيا كما في كل دول المنطقة، الجميع عليه أن يساعد ثقافة التعايش بدلاً من الاحتقان الطائفي، الدين عامل للتوحيد وليس للانقسام، لكن الاختلافات السياسية متاحة للجميع". فتركيا كدولة لها مصالحها في المنطقة، لن يكون موقفها كالمتفرج على ما يجري في الخليج إذا ما أقدمت إيران على أي عمل عسكري ضد أي دولة من دول الخليج بوصفها قوة إقليمية. (المناعي، 2011: 45-46)

عززت قناعة لدى الدول الأعضاء في مجلس التعاون بتركيبته ومراوحته وبطئه وعجزه عن الردع والصد وتحقيق التوازن وخاصة تجاه إيران لن يوفر المظلة الأمنية التي تقي جميع الدول أخطار العواصف العاتية، التي تهب من إيران والعراق واليمن وسوريا(النصيرات، 2011: 134). والتحالف الخليجي يعد من أهم التحالفات التي لابد من تسليط الضوء عليه بشكل واقعي وملموس، والتنبه للمسألة الأمن الجماعي، والتسلح الجماعي، وبناء جيش خليجي مدرب ومجهز على أعلى مستوى في ظل منظومة مشتركة بمجلس التعاون الخليجي. أما في المجال الدبلوماسي الخليجي الموحد ينبغي التأكيد على المقومات التالية:(عيد، 2014: 77-78، 172)

1. "وضع إطار قانوني جديد يتضمن تحويل مجلس التعاون من منظمة دولية إقليمية ذات طابع حكومي، إلى منظمة دولية إقليمية ذات طابع إندماجي، وتعديل النظام الأساسي للمجلس للتغلب على ضعف بنيته الهيكلية.
2. إيجاد ألية حقيقية لتسوية المنازعات، بديلة عن "هيئة تسوية المنازعات" التي لم تخرج إلى حيز الوجود على الإطلاق.
3. تفعيل دور الأمانة العامة لتقترب في صلاحياتها المفوضية الأوروبية في بروكسل.
4. تحويل الهيئة الإستشارية إلى "برلمان خليجي" منتخب على غرار "البرلمان الأوروبي".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. استحداث منصبى ممثل للشؤون الخارجية والأمنية لمجلس التعاون الخليجي على غرار منصب ممثل الشؤون الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي".

وبجانب المقومات الدبلوماسية الموحدة بين دول الخليج؛ فلا بد من الكويت ودول الخليج العربية السعي في اتخاذ إجراءات وحزمة من السياسات التي ربما تنتهجها دول الخليج، في إطار الأوضاع الإقليمية، والمد الإيراني الذي لا يتوقف ويستهدف الداخل الكويتي والخليجي، وهي حزمة سياسية ضرورية أيضاً خلال المرحلة المقبلة، للتعامل مع تأثيرات اتفاق جنيف، على النحو التالي:

1- "استمرار دول خليجية، في نهج عدم إتباع سياسات إقليمية، تتماشى كلية مع الخطوط العريضة لاستراتيجية الولايات المتحدة، وتحديداً السعودية والإمارات، بحيث تكون هناك سياسات أحادية من شأنها، في بعض الحالات، أن تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة، وهو ما برز على خلفية مواقف سابقة مثل تناقض المواقف الأمريكية والسعودية تحديداً بشأن إرسال قوات درع الجزيرة للمنامة تحسباً لخروج الاحتجاجات البحرينية عن السيطرة ودعم السعودية والإمارات والكويت للنظام الانتقالي الجديد بعد ثورة 30 يونيو التي أطاحت بحكم الإخوان في مصر وتقديم منح نفطية. وهنا، تدرك عدد من دول الخليج أنها صارت فواعل رئيسية في ميزان القوى في الإقليم، وليست مجرد طرف في لعبة توازن المصالح. (ويري، 2013: 69-70)

2- تنويع التحالفات الدولية للدول الخليجية: ثمة أصوات تدعو إلى إقامة علاقات أوسع مع روسيا وفرنسا كوسيلة لموازنة "الدفء" في العلاقات الأمريكية الإيرانية، وهي ليست أصوات جديدة بل تتماشى مع اتجاه عام يرى أن دول الخليج تحاول توسيع اتصالاتها وعلاقاتها مع الصين وفرنسا وإيطاليا والهند وروسيا، لاسيما بعد أن بات واضحاً أن واشنطن صارت مقتنعة بأن اعتمادها في سياساتها تجاه المنطقة على تحالفاتها العربية لم يعد كافياً، وأن الوقت قد حان للانفتاح على إيران. غير أن دول الخليج سوف تستمر في نهج التعاون الدبلوماسي والدفاعي مع الولايات المتحدة في المستقبل المنظور، إذ لا تزال واشنطن هي الخيار الوحيد الذي يفترض أن تتعامل معه دول الخليج، نظراً لغياب البديل الأوروبي الملائم أو الموازن وعدم رغبة الصين أو روسيا في تحمل العبء الأمني في المنطقة.(عز العرب، 2014: 135-136)

3- تطوير الأطر التنظيمية الخليجية: البدء في تطوير القدرات الذاتية الخليجية بشكل تدريجي من خلال تطوير قوة درع الجزيرة وتنمية قدراتها وتعديل مهامها لتعمل كقوة تدخل سريع لتأمين الأهداف الحيوية في دول مجلس التعاون الخليجي، على نحو ما برز في حالة احتجاجات البحرين.

4- السعي لامتلاك برامج نووية خليجية: برزت دعوات في الصحف الخليجية والعربية التي تمولها دول خليجية للتجهيز للمشروع النووي السعودي والإماراتي، لموازاة المشروع الإيراني، بدعوى أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخطر الذي تواجهه منطقة الخليج يفوق ما كان عليه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. (الحميد، 2013: 48-49)

في حين دعا البعض الآخر لبرنامج نووي عسكري عربي تقوده مصر والسعودية والإمارات.(الزعبي، 2013: 50-52)وهنا، ربما تفكر بعض دول الخليج، وتحديداً السعودية والإمارات في امتلاك برامج نووية توازي السلاح النووي الإيراني، لاسيما مع توافر الإمكانات المالية، وهو ما سبق أن عبر عنها بمقولة محددة أحد المسئولين التنفيذيين في أحد الصناديق السيادية الخليجية قائلا "نحن اشترينا أغلب العالم.. والباقي لم نقم بشرائه فقط لأنه غير معروض للبيع". وفي ظل التوقيع على الاتفاق النووي الأخير، أكد رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشورى في السعودية عبد الله عسكر "إذا لم ينجح الاتفاق في منع إيران من تصنيع قنبلة نووية فإن السعودية ودولاً أخرى ستسعى لامتلاك واحدة على الأرجح".(الخازن، 2013: 15-16)

من هذا المنطلق، من المحتمل أن توجه بعض دول الخليج رسالة محددة للدول الكبرى التي كانت تفاوض إيران بشأن برنامجها النووي في أنها لن تجد نفسها في موقع الكماشة بين قوتين نوويتين هما إيران وإسرائيل، فإن حصلت إيران على السلاح النووي بموافقة القوى الكبرى مساء اليوم ستحصل عليه دول الخليج صباح الغد بدون هذه الموافقة. وفي هذا السياق، فإن التحرك الخليجي في مواجهة البرنامج النووي الإيراني يتأرجح بين ثلاثة خيارات أولها استكمال بدء برنامج نووي سلمي يتم تحويله مستقبلاً إذا ما اقتضت الضرورة إلى برنامج عسكري على غرار ما قمت به الدول النووية في العالم، ثانياً الدخول في تحالفات استراتيجية علنية مع قوى نووية للحصول على مظلة نووية لتأمين ردع استراتيجي تجاه إيران. وثالثها، شراء سلاح نووي جاهز، ويبدو أن دول الخليج سبق أن انحازت إلى الخيار الأول لأن تكلفته السياسية أقل، وهو ما عبر عنه البيان الختامي لقمة الرياض عام 2006، والذي أكد على الرغبة الخليجية في تطوير برنامج مشترك في مجال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية طبقاً للمعايير والأنظمة الدولية. (الشيخ، 2013: 18-19)

5- دعم مسألة إجراء حوار بين إيران ودول الخليج بما يوفر تطمينات للطرفين: قد يقود اتفاق جنيف النووي إلى بدء مرحلة جديدة من العلاقات بين إيران ودول الخليج، وربما تعكس زيارة وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد إلى طهران في 28 نوفمبر الماضي، وكذلك زيارة وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف للكويت وسلطنة عمان وقطر هذا التوجه عبر تدعيم اللجان المشتركة(رجب، 2013: 45). غير أن تحقيق هذا السيناريو، المتلازم مع "استراتيجية الانخراط البناء" التي تبناها الرئيس الإيراني حسن روحاني، مرهون بالتعامل مع ثلاثة شروط أساسية تتمثل في: توافر حسن النوايا لدى إيران، وعدم ربط القضية النووية بالملفات الإقليمية، وإجراء حوار شامل بين الجانبين حول القضايا الخلافية العالقة، على نحو يجعل الموقف الرسمي الخليجي ينظر للتقارب بين واشنطن وطهران على أنه نهج للاستقرار أكثر منه مصدر للتهديد".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك تخوف من إتجاهات أمنية جديدة مثل توقيع إتفاقية أمنية حمائية مع الدول العظمى خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية على غرار الإتفاقية الأمريكية اليابانية بشكل يحميها من أي ضربات عسكرية محتملة. والذي يؤدي إلى تحول إيران إلى قوة مهيمنة على دول المنطقة، وسيطرتها على العراق، وتمسكها باستمرار احتلال الجزر الإماراتية، وتدخلها في الشئون الداخلية لدول المنطقة من خلال تحريكها للجماعات الشيعية في هذه الدول مما يؤثر على استقرار الكويت والمنطقة الخليجية بشكل عام وتخوف بدول المنطقة العربية، وسيؤدي إلى خضوعهم تحت الهيمنة الإيرانية، على وجه الخصوص إذا ما قللة الولايات المتحدة والغرب تواجدهم في الخليج، أو أن يكون الحل الأخير هو امتلاك دول من مجلس التعاون برنامج نووي لإحداث توازن نووي في المنطقة.(بن صقر، 2009: 28-29)

وعليه، فإن دولة الكويت تقع بين فكي إيران وأيدلوجية إيران وأهدافها القومية في التوسع وبسط النفوذ وتصدير الثورة، ولن تمل أو تكل قبل أن تنفذ استراتيجية سياستها الخارجية، ولابد لدولة الكويت بعد المجهود الكبير التي عملت على مدى عقود في بناء الداخل الكويتي ضمن مؤشر الديمقراطية، وتحديد مكانة الكويت العالية إقليمياً ودولياً، وتعزيز الصداقات وتكوين التحالفات بينها وبين الدول العربية والإسلامية والغربية، والولايات المتحدة، وتعمل إلى وقتنا الحالي على التسليح العسكري لمواجهة التهديد الإيراني، والخطر الذي بات واضحاً، إلا أن الكويت وحدها لا تستطيع مواجهة إيران بقدراتها العسكرية وتحالفاتها التي تعمل على زعزعة أمن واستقرار الدول، فإيران تملك مقومات من حيث عدد السكان والمساحة يفوق الكويت عشرات المرات، وهذه عناصر ضعف تعي لها الكويت جيداً، لذلك لابد أن يكون هناك حلف عربي خليجي بعد أن يتم خلق منظومة دول مجلس الخليج التعاون العربي تشترك فيها دول الخليج العربي استراتيجياً وعسكرياً وتسليح، منظومة مشتركة لمواجهة أطماع إيران، وقدرات إيران، ومن ثم يتم دمج دول عربية ضمن حلف عربي كحلف "الحزم" والذي يعتبر إنجاز خليجي عربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

تجاوزت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط حدود الاهتمام بالأمن القومي والإقليمي إلى مرحلة الهيمنة وبسط النفوذ في مناطق عديدة عربية وإسلامية مجاورة للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وأخرى بعيدة عنها، حيث يؤكد النظام السياسي الإيراني، على تحقيق أهدافه التي حددتها الثورة الإيرانية في المنطقة العربية على المستويات البعيدة والمتوسطة والقصيرة المدى كأهداف محددة واستراتيجيه لا يمكن تجاوزها في المنطقة العربية من خلال الاعتماد على مصادر القوة التي تمتلكها إيران.

إن بروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيراتها على التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الإقليم العربي، جاء ذلك من خلال موقعها الاستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة، مع عدم إخفاء أطماعها الإقليمية منذ عهد الشاه في ممارسة الدور الذي تريد أن تلعبه والمتمثل بملء الفراغ الأمني الذي تسعى إليه من خلال الرغبة بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن دول المنطقة ، الأمر الذي يفتح لها الباب للعب دور نشط في منطقة الإقليم العربي وخاصة منطقة الخليج العربي ، سواء في المستويات السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية على حد سواء، كما ساهم في دعم هذا التوجه لسياستها الخارجية حالة التفكك التي يعيشها النظام الإقليمي العربي وما رافقه من ضعف أصاب الاتجاهات القومية الراديكالية واليسارية بعد اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991، فالخليج يمثل لإيران أحد أهم ثوابت سياستها الأمنية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية. وفي ضوء الاهمية الكبيرة لدولة الكويت بالنسبة لايران

تعد دولة الكويت بوابة إيران الجنوبية في منطقة الخليج العربي ، وبالتالي فإن دولة الكويت تمتلك موقعاً طبوغرافياً والجيواستراتيجي مهم في منطقة الخليج العربي وموقعها في مثلث الأضلاع بين إيران والعراق والسعودية. ولاعتبارات جيوسياسية فإن الكويت تقع بين ثلاث قوى ضاربة من حيث حجم المساحة، والسكان، والقوة العسكرية، وهي عوامل سلبية على استقرار وأمن الكويت.

ولتحقيق أهدافها ومبادئ ثورتها الممنهجة تستخدم إيران أدوات في سياستها الخارجية من أجل بناء ركائز تستطيع من خلالها إحكام السيطرة والهيمنة على دولة الكويت ودول المنطقة الخليجية والتي لا تستطيع الكويت أن تنفصل عن منظومة دول مجلس التعاون لضمان أمانها واستقرارها، ومن الركائز الطائفية والتي تعمل على تعبئة الموارد والمهارات المناسبة من أجل تحقيق أهدافها والتي تؤثر في مسار السياسة الخارجية، والطائفية من أقوى الأدوات السياسية الإيرانية الخارجية، وأكثرها فاعلية وعلى وجه الخصوص بعد سلسلة الثورات العربية المتلاحقة، وإيجاد ثغرات لامتداد النشاط الإيراني إلى الساحة الكويتية ودول منطقة الخليج خاصة البحرين والسعودية واليمن، والطائفية مصدر قلق لدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت، والتخوف من نشوب صراع طائفي نتيجة لتدخلات خارجية في الداخل الكويتي، وعملت الكويت على التعايش الآمن بين السنة والشيعة، ودمجهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتصدي لأي محاولة اختراق من الخارج للداخل، والتأثر بما يحدث في البحرين أو اليمن أو سوريا.

وتشكل التحالفات الإيرانية الإقليمية والدولية قلقاً لدولة الكويت وللمنطقة جمعاء، حيث أن إيران تسعى بتحالفاتها بالهيمنة كحزب الله في لبنان، وتواجدها في سوريا كحليف مساند، ومساندتها للحوثيين في اليمن، واستنهاض الأقليات الشيعية في البحرين وفي السعودية والكويت وإحداث حالة من عدم الاستقرار، بالإضافة إلى تحالفاتها مع روسيا والصين وكوريا، وعدد من دول الغرب، وهذا يؤدي إلى زيادة قوة إيران وهيمنتها التوسعية الطائفية.

فإن إيران تعمل على استخدام القوة الناعمة تجاه الكويت لتوطيد العلاقات بين البلدين على مراحل عديدة وقد أدت هذه القوة إلى توجهات سياسية خارجية عديدة لدولة الكويت، وبعد تحرير الكويت لوحظ تغيير في سياسة إيران الخارجية حيث انتقلت إلى مرحلة الاعتدال والبراجماتية، ومحاولتها للتقارب مع دولة الكويت ودول الخليج العربي لتحقق الاستقرار في المنطقة من خلال تفعيل دبلوماسيتها والعمل على تعزيز التبادل التجاري والتعاون في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى الرغم من ذلك فإن حالة التغيير هذه كانت متناقضة أحياناً، ومتخبطة في بعض الأحيان، وتتسم بالغموض، وتثير القلق والحذر لدى الكويت ودول المنطقة.

فسياسة إيران تتسم بالنزعة الاستعمارية الدينية، وأنها صاحبة مناورات دبلوماسية بارعة في إخفاء مؤامراتها المزدوجة الهادفة إلى الهيمنة التوسعية على دول المنطقة وخاصة الخليجية منها، وتصدير مبائها الثورية، والتخبط أحياناً في سياستها الخارجية، وسيطرة النخب السياسية فيها على بعض القرارت والذي يحدث ازدواجية في المواقف المعلنة. ولم تتوقف إيران من استعراض المناورات العسكرية والتدريبات في الخليج وعلى أعلى مستوى، وأيضاً على الحدود العراقية والذي يشكل قلق كويتي وحالة من عدم الاستقرار لعدم وجود توازن القوى بينها وبين إيران.

إن الأزمة في البحرين وسوريا ساهمت في التوتر الطائفي بالكويت من خلال الأثرياء الكويتيين والجمعيات الخيرية الإسلامية والتبرعات التي تقدم إلى الجماعات المتطرفة في سوريا. واتهمت الكويت بأنها "بؤرة لجميع التبرعات للجماعات الإرهابية في سوريا"، ووجهت العديد من الاتهامات بشأن الجهاديين الكويتيين الذين يحاربون في ساحات القتال في سوريا، والعمل الإرهابي الذي وقع في مسجد الإمام الصادق الأمين التاريخي في الكويت كان له أثار سلبية ومخاوف في نشوب مشاكل طائفية ووجود عناصر من داخل الكويت وأخرى من السعودية تهدف التأثير على الاستقرار. الطائفية أحد الأدوات التي تستخدم في الماضي حتى وقتنا الحالي في السياسة الخارجية الإيرانية في دول الإقليم والدول التي تريد بسط نفوذها فيها، وأن الطائفة من أهم أدوات الصراع التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدمت في خوض صراعها في المنطقة وتبرير مواقفها المتناقضة من القوى الاسلامية والاستعمارية المتصارعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **النتائج:**

توصلت الدارسة الحالية إلى النتائج التالية:

- استثمرت إيران بحنكة ودهاء سياسي المشكلات العربية البينية سياسياً وفكرياً وأمنياً خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وتمكنت من استعادة التوازن في علاقاتها مع دول المنطقة الذي خسرته خلال الحرب مع العراق، لتتحول إلى قوة إقليمية مؤثرة بعد أنغاب العرب كقوة موحدة .
- تنطلق السياسة الخارجية لإيران تجاه الخليج العربي من كونها قوة مركزية تطل على سواحله الشرقية، وتتحكم في ثرواته المائية وصادراته النفطية وسيطرتها على الممرات المائية في "مضيق هرمز"، وتعتمد سياسة ديناميكية تستجيب لتحولات النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الخليج.
- استطاعت إيران بحنكتها السياسية تسويق إيديولوجيتها الدينية المذهبية من خلال إقامة علاقات وتحالفات إستراتيجية مع بعض القوى والحركات الإسلامية والتي تعمل إيران على استخدامها كأدوات لتحقيق أهدافها في منطقة الاقليم العربي .
- تهدف الرؤية الإستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية إلى الوصول لمقومات"القوة الإقليمية الكبرى" في منطقة الشرق الأوسط، التي تحظى باعتراف القوى الدولية واحترام دول الإقليم العربي.
- استثمرت إيران أدوات وأساليب تأثيرها في المنطقة العربية لإثبات قوتها وقدرتها على القيام بدور فاعل ونشط في القضايا الرئيسية العربية، في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن نجحت في نقل المعركة إلى خارج أرضها وتحديداً إلى أراضي عربية كما حدث في العراق وسوريا واليمن ولبنان والبحرين.
- اعتمدت إيران على العديد من الوسائل والأدوات لتنفيذ مشروعها الطائفي في المنطقة العربية بغية تحقيق أهدافها الإستراتيجية، ومنها الأداة السياسية،والأداة الاقتصادية، والأداة العسكرية المتمثلة في الحصول على وسائل الردع المناسبة لطموحاتها في المنطقة العربية، وذلك بتقديم الدعم والتمويل المباشر وغير المباشر للدول أو المنظمات والمؤسسات العامة والخاصة،والأداةالإعلامية وذلك من خلال المحطات الفضائية والمواقع الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي ومحاولة نشر الثقافة والفكر الشيعي في الوطن العربي.
- وجود تأثير للسياسة الخارجية الإيرانية على استقرار دولة الكويت وتوجهاتها السياسية من خلال إجراءاتها السياسية والأمنية لبسط نفوذها على الكويت وزعزعت استقرارها من خلال الأبعاد الأيديولوجية في الثورة الإيرانية والقلق الدائم تجاه أدوات تلك الأبعاد من تصدير الثورة واستنهاض الأقليات الشيعية في الكويت والذين لهم ولاء لإيران على الرغم أن هناك كويتيين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شيعه إلا أن ولاءهم إيراني، وزرع خلايا إرهابية في الداخل الكويتي، وعاشت الكويت بحالة عدم الاستقرار والأمن.

- تعرضت الكويت لتهديدات إيرانية عديدة على مدى عقود طويله وظهرت تحولات في السياسة الخارجية الكويتية في ضوء المراحل التاريخية مع إيران التي هددت استقرارها، وأكثر المراحل تهديداً في الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 حيث قامت إيران بقصف مواقع عديدة للكويت وانتهاكات جوية وهجمات على الجزر وتدمير ناقلات بترول، بالإضافة إلى الاعتداء على الموكب الأميري والعديد من الهجمات في الداخل الكويتي وتحركات من الموالين لإيران في الداخل الكويتي والعديد من حالة عدم الاستقرار وزعزعت الأمن الكويتي، أدت إلى قطع العلاقات بين البلدين وكانت مابين توتر وتقارب ونفور واستعانة الكويت بأمريكا لحماية ناقلاتها النفطية.
- تحسن العلاقات بين الكويت وإيران بعد التحرير عام 1991 من خلال محاولات التقارب والتأييد للكويت ورفض الغزو العراقي، وتغيير في سياسة إيران الخارجية ومحاولة للتقارب مع الكويت ودول الخليج العربي، إلا أن هناك حالة من الحذر في التعامل مع الأيديولوجية الإيرانية التي تتسم بالغموض والتناقض والتخبط في العديد من المراحل.
- بدأت إيران من استخدام الثورات العربية وسيلة للتدخل في شؤون الدول العربية والخليجية والهيمن وبسط النفوذ بحركة توسعية لتحقيق أهدافها الثورية، من خلال تحالفات ومساندة تدعم بعض الأنظمة الحليفه لها كسوريا، وتحريك خلايا ميته قامت بإحيائها من أجل إحكام السيطرة كاليمن، وإيقاظ الأقليات الشيعية لزعزعت استقرار وأمن الدول كما في البحرين التي وصلت إلى صدامات وحراك شيعي، والسعودية والكويت بتفجيرات ومجموعات مسلحة تم ضبطها وخلايا تجسسية، وتفعيل دورها ودعمها مع حركات المقاومة كحزب الله في لبنان وحماس في غزة، والسيطرة على العراق من خلال السيادة المطلقة.
- استخدام إيران للقوة الناعمة تجاه دولة الكويت وكان هناك تحسن في العلاقات إلا أن القوة الناعمة باءت في الفشل رغم التحسن لانعدام الثقة الكاملة في التعامل مع إيران على الرغم من وجود علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية بين الكويت وإيران.
- عملت إيران جاهدة لتسويق صورة لها كعامل استقرار في محيطها، وإقناع العالم بصوابية التوصل معها لاتفاق بشأن برنامجها النووي رغبة إيران من وراء الاستعجال بعرقلة أي اتفاق بين الكويت والسعودية لبدء تطوير حقل الدرة المشترك بين البلدين.
- الاتفاق النووي بين إيران وبين الولايات المتحدة ورغبة الغرب في التقرب وتبادل المصالح بينها وبين إيران بعد التوصل إلى الاتفاق النووي مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بالإضافة لألمانيا، أثار حالة من القلق والتخوف على أمن الخليج العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستقرار، حيث أن هذا الإجراء استعداداً لتبادل المصالح في المنطقة والغرب، والذي سيؤدي إلى رفع قوة إيران وهيمنتها وبالتالي بسط النفوذ والتدخل في الشؤون الداخلية للكويت ودول مجلس التعاون ودول المنطقة العربية والإقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

- في ضوء ما تواجهه دولة الكويت من تحديات وتهديدات ايرانية يمكن أن تؤثر على أمنها واستقرارها، لذا يجب أن تعمل الدولة من خلال كافة مؤسساتها على تعزيز الوحدة الوطنية بما يساعد على ترسيخ الاستقرار والامن لأن ذلك يشكل العامل الرئيسي في مواجهة التهديدات الايرانية.
- ضرورة إتاحة المجال من قبل الأنظمة السياسية الخليجية لمد جسور الثقة والتواصل الفعلي مع بقية أطراف النظام السياسي العربي لتمتين أواصر العلاقة (الدينية، السياسية، الاقتصادية، الأمنية) التي من شأنها الارتقاء بهذه العلاقة إلى المستوى الذي تطمح إليه الشعوب العربية التي تفتقر إلى المستوى الذي يفترض أن يكون.
- العمل على إيجاد موقف عربي موحّد تجاه الغطرسة الإيرانية ذات الأبعاد السياسية والطائفية في العراق لتشكيل بداية لتحييد النفوذ السياسي والطائفي الإيراني في العراق لأنه كان عاملاً رئيسياً مساعداً لإيران في تعزيز نفوذها في منطقة ٱلإقليم العربي.
- ضرورة تشكيل هيئات عربية عليا تمثل سائر القطاعات الرسمية والأكاديمية المعنية بالعمل العربي المشترك لتكون بمثابة المظلة التي تعمل تحتها كافة المؤسسات التابعة لتلك القطاعات بحيث تقوم على صياغة رؤية قومية عربية إسلامية عامة تخدم أهداف الأمن القومي العربي وتنسجم مع تطلعات الأمة العربية الإسلامية وطموحاتها الممزوجة بهويتها الثقافية.
- إعادة النظر في طبيعة العلاقات العربية – الإيرانية القائمة في مجالات الأمن والتعاون، بغية تحديد مواطن الضعف والقصور في فهم سياسة كل منهما، وتحديد مدى تناغمها مع ما تختزنه منظومتها الثقافية من قيم وقواعد، سعياً إلى الخروج ببدائل يمكن أن تكون أكثر قدرة على فهم حالة الأمن والاستقرار، والإسهام في تجاوز مشكلاته والنهوض بأوضاعه، الأمر الذي يمكن أن يسهم أيضاً في العمل على وضوح الرؤية لطبيعة الأمن المراد تحقيقه في منطقتهم، ويبعد كل منهما عن الاتهامات التي تطال طبيعة سياسة كل منهما ودورها ومنطلقاتها وأهدافها.
- ضرورة مد جسور الثقة والتواصل الفعلي بين دول الخليج العربي وبقية أطراف النظام العربي، لتمتين أواصر التبادل العسكري والبعثات والخبرات والدورات العسكرية التي من شأنها الارتقاء بالعلاقة العسكرية والنهوض بأوضاعها إلى المستوى الأفضل الذي يفترض أن يكون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- البدء بترسيم الجرف القاري بين الكويت وإيران لوضع حد لتجاوزات إيران في حقل الدرة والعمل على استخراج النفط منه بوجود رقابة دولية خلال رسم الجرف وتحديد الحدود الفاصلة بين الكويت وإيران.
- بالنسبة لدول الخليج العربي، فإن من أفضل السبل لمواجهة الآثار المحتملة للبرنامج النووي إيراني على دول الخليج العربي هو ضرورة تفعيل مؤسسات التكامل الخليجي –الخليجي من جهة والعربي– العربي من جهة ثانية وتطوير هياكلها. وإن شدة التحديات الأمنية التي تواجهها الدول العربية في مشرقه ومغربه، وعدم قدرة دول الخليج على مجابهتها وحدها وبشكل منفرد، تفرض على الدول العربية ضرورة تطوير الهياكل التكاملية العربية وتفعيلها على المستويات كافة، الدفاعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وذلك لتحجيم أثر تلك التحديات. وهذا الأمر يتطلب ضرورة تعميق الحوار العربي الجاد والمنفتح خاصة بين الدول المعنية بأمن المنطقة خاصة والأمن العربي عامة. وبطبيعة الحال فإن ذلك يتطلب تفعيل، وربما إعادة إحياء المؤسسات المختصة بالتعاون والدفاع العربي المشترك، وتنشيط دورها العسكري والسياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. الكتب:

- أبو حاكمة، أحمد (1984)، **تاريخ الكويت الحديث**، الطبعة الأولى، الكويت، ذات السلاسل.
- الأشعل، عبد الله (1990)، **العلاقات الدولية لمجلس التعاون**، ط 1، الكويت، ذات السلاسل.
- بدوي، محمد طه (1991)، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت، دار النهضة الحديثة.
- البغيلي، محمد محمود (2012)، **القبلية والسلطة، الحراك السياسي القبلي في الكويت**، ط1، الكويت، مكتبة آفاق.
- بيزن، ايزدي، (2000) **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الاسلامية**، القاهرة: الدار الثقافية لنشر.
- التدمري، أحمد جلال (1981)، **قضية الاحتلال الإيراني للجزر، خلفية تاريخية**، الكويت، دار القلم.
- التدمري، أحمد جلال (1999)، **الجزر العربية الثلاثة: دراسة وثائقية**، تقديم وإشراف: خالد القاسمي، رأس الخيمة، مطبعة رأس الخيمة الوطنية.
- الحسيني، السيد سليم (1990)، **مبادىء الإمام الخميني في الصراع الدولي والسلام العالمي والأمن القومي**، ط1، معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طهران.
- حنفي، سليمان (1995)، **فاعلية المنظمة**. القاهرة: مكتبة غريب.
- الخزرجي، ثامر (2005)، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، الأردن، دار مجدلاوي والتوزيع.
- الدعيج، عبير عبد العزيز (2010)، **سياسة الكويت الخارجية من خلال وزارة الخارجية، وزارة الخارجية الكويتية**، الكويت، إدارة البحوث والإعلام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الديب، محمد محمود إبراهيم (1984) ، **الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، ط1.
- ربيع، محمد محمود (2005)، **النظام السياسي في دولة الكويت**، الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع.
- الرمضاني، مازن إسماعيل (1991)، **السياسة الخارجية دراسة نظرية**، بغداد، جامعة بغداد.
- رياض سليمان عواد،(د.ت) **إيران الماضي والحاضر والمستقبل**، (د.ط) ، مركز الرضا، دمشق.
- الريس، رياض نجيب (د.ت)، **الخليج العربي ورياح التغيير دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية**، لندن، رياض نجيب الريس للطباعة والنشر.
- رينوفان، بيير وباتيت، جان(د.ت)، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، ترجمة: فايز نقش، منشورات عويدات.
- شاكر، محمود(1979)، **إيران**، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- عبد أسعد، محمد توهيل فايز، (1999) **علم الاجتماع السياسي**، القاهرة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- عبد الناصر، وليد (1997)، **إيران دراسة : عن الثورة والدولة**، ط 1، القاهرة، دار الشروق.
- العتيبي، فيحان محمد(2010)، **الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت 1921-1990**، الكويت، منشورات ذات السلاسل.
- عثمان، عبد الملك الصالح (2003)، **النظام الدستوري والمؤسات السياسية في الكويت**، الكويت، مؤسسة دار الكتاب.
- عطية، ممدوح حامد (2003)، **البرنامج النووي الايراني والمتغيرات في أمن الخليج**. القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب.
- العيدروس، محمد حسن (2002)، **جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية**. القاهرة، دار الكتاب الحديث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- غوساريف، ف. ي (2002)، **العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين**، دمشق: دار المساعدة السورية.
- متولي، محمود وأبو العلا، محمود طه (1986)، **الجغرافيا السياسية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- الوشلي، يحيي أحمد حسين،(د.ن) **اليمن دراسة سياسية بناء قوة الدولة – دراسة جيواستراتيجية**، صنعاء، عبر الشرق للطباعة والنشر، ط1.

2. الرسائل الجامعية:

- أبو عين، ريما علي (2015)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الربيع العربي –دراسة مقارنة– (مصر/ سوريا)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، عمان، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
- بقدي، كريمة (2012)، **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا – دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر.
- الجرابعة، رجائي سلامة. الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979– 2011).
- الرشيدي، منصور بن عبد الرحمن (2012)، **الدور الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إقليمياً 2003–2012**. رسالة ماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة مؤته.
- السلطان، منيرة فيصل (2012)، **الوسطاة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربياً وإسلامياً**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، جامعة الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العبادي، فؤاد عاطف (2012)، **السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (1991-2012)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، عمان، جامعة الشرق الأوسط.
- العبادي، فؤاد عاطف (2012)، **السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (1991-2012)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- العتيبي، مناور عبد اللطيف (2013)، **الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت، (2006-2011)**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.
- فراج، طه مطر (2009)، **التنشئة السياسية وخصائص الشخصية كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية في دولة الكويت**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر.
- الفيلكاوي، خليفه (2015)، **مراحل التحول في التوجهات السياسية والاقتصادية في دولة الكويت من منظور وسائل الإعلام (1979-2012)**، رسالة ماجستير غير منشورة، إربد، جامعة اليرموك.
- الماجد، ماجد عبد الله (2015)، **العوامل الاقتصادية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد.
- المجالي، عصام نايل(2007) ، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979**. رسالة ماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة مؤته.
- المري، حمد (2007)، **دور الإعلام في السياسة الخارجية الكويتية خلال الفترة 200-2006**، رسالة ماجستير، عمان، الجامعة الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المطيري، عبد الله فالح (2011)، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني**. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، عمان، جامعة الشرق الأوسط.
- النصيرات، عبد الرحمن محمد علي(2011)، **العلاقات العربية الإيرانية منذ عام 1991 وحتى عام 2009**. رسالة ماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة مؤته.
- الهبيده، سعد مجبل (2013)، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة (2003-2012)**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، عمان، جامعة الشرق الأوسط.

3. **الدوريات والمجلات:**

- أبو عامود، محمد سعد (2009)، ملف خاص عن التهديدات الإيرانية للإمارات، **صحيفة الوطن**، البحرين.
- أحمدي، هوشائج أمير، تقييم خطة التنمية الأولى في إيران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية، ف14، في جمال سند السويدي (محرر)، إيران والخليج : **البحث عن الاستقرار**.
- **أخبار العالم العربي**- الوكالات-، نشر في تاريخ 2015/8/26.
- الأسطل، كمال محمد (1999)، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبوظبي، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**.
- أسيري، عبد الرضا علي (1993) ، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات واخفاقات وتحديات، الكويت، **مطابع القبس التجارية**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أل حامد، محمد أحمد (1997) أمن الخليج ونعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط1، **مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، ابو ظبي.
- ايماني ، ناصر (2002) مؤسسة صلاالاحيات المرشد ، **مختارات ايرانية** ، عدد 23 يونيو.
- الباقر، أحمد (2015)، الخطر الإيراني: مخططات إيرانية لتمزيق الكويت ودول الخليج، **ندوة عن الخطر الإيراني**.
- بخش، مهدي نور (2005) الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية في ايران المعاصرة، في جمال سند السويدي (محرر) ايران والخليج: **البحث عن الاستقرار**.
- برزكر، كيهان (2011) "إيران وتطورات العالم العربي: الصالح والقيم" ، **مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط**، 14 أيار/مايو.
- بكلتا، دانيال وماك لينس، ماثيو (2014)، القوة الناعمة سلاح أمريكي إيراني لتحديد مستقبل الشرق الأوسط، واشنطن، **معهد الأبحاث الأمريكية**، العدد 9622.
- بن جدو ، غسان (1998)، " إيران إلى أين "، **المستقبل العربي**، العدد (235) .
- بن صقر، عبد العزيز بن عثمان (2009)، سيناريوهات للمستقبل الاستراتيجي للخليج العربي .. دراسة استشرافية 2025، جدة، **مركز الخليج للأبحاث**.
- البهو، مجد ميشيل(2009)، تحليل طبيعة النظام السياسي الكويتي، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 2849.
- التحافي، حسن سعد (2015)، القوة الناعمة الدبلوماسية الإيرانية أنموذجاً، مصر، **المركز الديقراطي العربي للدراسات والاقتصادية والسياسية الاستراتيجية**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التدمري، أحمد جلال(2000)، إضاءة على العلاقات الايرانية العربية بين عهدين، ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وايران، الجزء الأول، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**، الكويت ؛ المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، بيان الأربعاء 2/أكتوبر، 2002.

- ترابي، قاسم، (2011) الدور الأمريكي التركي المزدوج في تطورات العالم العربي، **مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط**، تشرين الثاني / نوفمبر .

- التريكي، فتحي (2015)، المكيدة الإيرانية: كيف تستخدم طهران «الدولة الإسلامية» لتعزيز نفوذها؟! **مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية**.

- تقي الدين، رندة(2011)، مخاطر النووي الإيراني.مقال منشور، **جريدة الحياة اللندنية**، العدد 11، 3 كانون الثاني.

- التل ، حسن ، " التعاون العربي الايراني " ، حوار مع علي محافظة ، **صحيفة الدستور الأرضية** ، العدد (11646) ، 11 كانون الثاني / 2000/1/11.

- التميمي، عبد المالك (1995)، العلاقات الكويتية العراقية: 1921–1990 –دراسة تاريخية–، **مجلة عالم المعرفة**، العدد 195.

- التنوع العرقي والمذهبي في الخليج بين الواقع والتوظيف (2014)، الكتاب الشهري الثالث والتسعون، دبي، **مركز المسبار للدراسات والبحوث**.

- جابر، محمد (2013)، إيران والسعي نحو التحول لخامس أكبر قوة عسكرية في العالم، **شبكة رؤية الإخبارية**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الجاسر، جاسر عبد العزيز(2015)، الموقف الكويتي من العبث الإيراني، **صحيفة الجزيرة السعودية**، 9 سبتمبر 2015.

- **جريدة الشرق الأوسط**، 3 يونيو 2014.

- الحجاج، خليل (2007)، دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي، **مجلة المنار**، 13(7).

- حداد، أنطوان، (1992) إيران والمعادلة الجديدة ، شؤون الأوسط، **مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق**، بيروت، العدد(13).

- حسين، خالد (2009)، البرنامج النووي الإيراني والهواجس الأمنية الخليجية. لبنان: **مركز الدراسات الاستراتيجية**، الجامعة اللبنانية.

- حماد، مدحت (2002)، قضايا إيرانية. التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، القاهرة: **مركز الدراسات الشرقية**، جامعة القاهرة، العدد الثاني.

- الحميد، طارق (2013)، الاتفاق الإيراني أخطر من 9/11، **صحيفة الشرق الأوسط**.

- الخازن، جهاد، عيون وآذان، **صحيفة الحياة**، 26 نوفمبر 2013.

- خورشيد، فؤاد حمه (1996)، الدول القارية الحبيسة رؤيا جغرافية سياسية، **مجلة الجمعية الجغرافية**، العدد(32)

- الخويلدي، ميرزا (2015)، صامتة بين الكويت وإيران بسبب حقل الدرة، الدمام، **الشرق الأوسط**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رجب، إيمان (2013)، الانخراط المشروط: احتمالات التقارب بين إيران ودول الخليج بعد اتفاق جنيف، التقديرات الإقليمية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، **تقرير غير منشور لوحدة العلاقات السياسية الإقليمية.**

- الرشيدي، مدروس (2000)، أثر الجزر على عدم تحديد الحدود البحرية بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي وايران، ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وايران، الجزء الأول، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**، الكويت.

- الزعابي، سالم محمد مفتاح(2002)، الجوانب القانونية الدولية للنزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، رأس الخيمة، **هيئة تفعيل التاريخ والتراث الوطني.**

- الزعبي، غنيم (2013)، دول الخليج: إذا امتلكت إيران النووي مساء اليوم سنحصل عليه صباح الغد، **صحيفة ميدل إيست أونلاين.**

- سلطان، خالد (2015)، الخطر الإيراني: مخططات إيرانية لتمزيق الكويت ودول الخليج، **ندوة عن الخطر الإيراني.**

- سويلم، محمد (2006)، مشروع الخليج منطقة خالية من الأسلحة النووية، **صحيفة الأهرام**، العدد 53485.

- الشيخ، سلمان (2013)، العمل الشاق بدأ لتوه مع الاتفاق النووي، **مركز بروكنجز للدراسات**، الدوحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الصراف، ليلى وشعبان، لؤي، محمد الصباح (2010): الكويت ستعود درة الخليج وخطة التنمية ستترجم ذلك، **جريدة القبس**، العدد 13470.

- الصمادي، فايز وبني ملحم، غازي(2009)، البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي (دراسة تحليلية). **مجلة المنارة**، المجلد 15 – العدد 3.

- طفله، سعد (2012)، الحرب على إيران. **صحيفة الاتحاد الإماراتية**.

- طهران– (أ ف ب)، أمير الكويت يزور إيران بعد تقارب بين الدولتين، **صحيفة رأي اليوم**، 20 مايو 2014.

- العازمي، طلال زيد (2014)، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد الغزو الأمريكي 2003، **مركز دراسات الوحدة العربية**، العدد 427.

- العجمي، ظافر، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، **مركز دراسات الوحدة العربية**.

- عز العرب، محمد(2014)، التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 62، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

- عطية، إيمان (2009)، موديز: حكومة الكويت ضعيفة الفعالية اقتصادياً. **جريدة القبس الكويتية** ، العدد 12954.

- العنزي، عبد الله (1996)، أمن الخليج العربي: دراسة في الأسباب والمعطيات، دراسات الخليج والجزيرة العربية، **الكويت**، العدد 83.

- عون، مهى (2012)، مضيق هرمز مقابل إنقاظ نظام بشار. **صحيفة السياسية الكويتية**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عيد، محمد بدري (2014)، جمال عبد الله، الخليج في سياق استراتيجي متغير، الدوحة، **مركز الجزيرة للدراسات**.

- عيد، محمد بدري (2015)، قوة الخليج العسكرية بين التحالفات المؤقتة والآليات الدائمة، **مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية**.

- الغفلي ، علي احمد ، والسلام ، عبد السلام (1997)، " بؤرة توتر : التقييم الاستراتيجي الامريكي لتطورات الخليج .

- الغفلي ، علي احمد ، والسلام ، عبد السلام (1998) ، " بؤرة توتر : التقييم الاستراتيجي الامريكي لتطورات الخليج 1997م"، ترجمات خليجية ، سلسلة أوراق فصلية ، **المركز العربي للدراسات الاستراتيجية** ، الامارات ، السنة (1) ، العدد (1) .

- القلم، محمود سريع (1993) ، منطلقات السياسة الخارجية الإيرانية ما بعد الثورة ، **شؤون الأوسط** ،العدد(21).

- قوي، بوحنية (2015)، هندسة الأمن الخليجي في ضوء النزاعات الإقليمية والدولية، المركز الدبلوماسي للدراسات وفض النزاعات، **مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية**.

- كرمي، كامران (2011)، "الأهداف العربية السعودية، من إتخاذ نهج هجومي في سوريا"، **مركز الابحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط**، تشرين الأول / اكتوبر .

- كشك، أشرف محمد(2008)، **مختارات إيرانية** "العلاقات الكويتية الإيرانية". القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الكويت– **صحيفة القدس العربي**، هل تحدد لغة المصالح مستقبل العلاقة بين الكويت وإيران؟، 2015/9/5.

- الكيالي، عبد الوهاب (1979)، الموسوعة السياسية الجزء الأول، بيروت، **المؤسسة العربية للدراسات والنشر**.

- مبيضين، مخلد(2007)، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006 (السعودية حالة دراسة). **مجلة المنارة**، المجلد 14، العدد 2..

- **مجلة (المجلة)** العدد رقم: 398 الاربعاء 23–9 –1987.

- مجموعة باحثين (1991)، " ما بعد الازمة : الخليج في التسعينيات " ، **المستقبل العربي** ، العدد (151) .

- محسن، ميلاني، سياسة إيران في الخليج من المثالية والمجابهة إلى البرجماتية والاعتدال"، في جمال سند السويدي (محرر) ايران، والخليج، **البحث عن الاستقرار**.

- محمد، زهير قاسم (2012)، احتلال الجزر العربية الثلاث واثره على العلاقات الاماراتية – الايرانية 1971م، **مجلة الاسراء**، مجلد 8، العدد 29.

- محمد، عبد الله يوسف (1999) ، السياسة الخارجية الإيرانية ، **السياسة الدولية** ، ع/138/أكتوبر.

- مخاوف من نشوب صراع طائفي في الكويت بعد دخوله بؤرة عمليات الدولة الإسلامية، **مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، 5 يوليو 2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **مختارات ايرانية** ، السنة الاولى ، العدد الثالث ، أكتوبر ، 2000.

- **المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية**، بيان الأربعاء 2 أكتوبر 2002م.

- **مركز الدراسات والأبحاث**، السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، 2008.

- المطيري، نواف (2012)، أثر متغير النخبة علي السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج (1989-2008). **مجلة المنارة**، المجلد 14، العدد2.

- المقداد، محمد (2013)، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية –العلاقات الإيرانية العربية: حالة الدراسة–، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد 40، العدد 2.

- ملامح التقارب الأمريكي الإيراني تلقي بظلالها على دول المنطقة.. ودولة خليجية تتحضر لاحتواء الخسائر من البوابة السورية، **الوطن السورية**، 27 نوفمبر 2013.

- المناعي، شمسان عبد الله (2011)، الأمن الخليجي بين القلية التامرية الايرانية والحكمة التركية، **صحيفة الشرق الأوسط اللندنية**.

- المنصوري، أحمد (2013)، الخليج وتداعيات الاتفاق الإيراني الغربي، صحيفة الخليج.

- منفرد ، محمد علي ، صنيعي، منفرد (2002) ، فصل السلطات في الدستور الايراني، **مختارات ايرانية**، عدد 25 اغسطس .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المهري، عبد العزيز. التحولات السياسية في النظام الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها.

- موازين متحركة: مضامين التقارب الإيراني الغربي، **مركز الجزيرة للدراسات**، 31 أكتوبر 2013.

- نوفل، أحمد سعيد وأخرون (2014)، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، بيروت.

- نوفل، ميشال (1993) ، إيران في عالم متحول، جدلية التواصل والانقطاع في السياسة الخارجية، **شؤون الأوسط**، العدد (13) .

- نيا، حميد فرهادى (2001) ، المصالح القومية للجمهورية الاسلامية الايرانتية، **مختارات ايرانية**، السنة الاولى، العدد الثالث.

- هافينغتون بوست، ترجمة: الخليج الجديد، **صحيفة واشنطن بوست**، يناير 2015.

- ويري، فريدريك (2013)، ما تفسير إفراط السعودية في التعبير عن ضيقها؟، **مركز كارتيجي للسلام الدولي**.

4. المواقع الألكترونية:

- أبرز الأقليات في الخليج العربي، موقع ساسة(2015)، استرجع بتاريخ 2015/11/16، المصدر: /**http://www.sasapost.com**/.

- أبو رمان، محمد (2011)، السياسة الخارجية الإيرانية وتوظيف "العامل الشيعي". مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، المصدر: **http://www.judran.net**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أبو صليب، فيصل، سياسة الكويت الخارجية ومركز المثلث الجغرافي، موقع دكتور فيصل أبو صليب رئيس وحدة الدراسات الأمريكية في جامعة الكويت، المصدر: **http://www.abusulaib.com**
- إيران والكويت تؤكدان على تطوير التعاون الاقتصادي، قناة العالم، 2011، استرجع بتاريخ 2015/10/20، المصدر: **http://www.alalam.ir/**
- باكير، علي حسين، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، المصدر: **http://studies.aljazeera.net/**
- البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت (2012)، معلومات حول سكان دولة الكويت، الادارة المركزية للإحصاء، استرجع بتاريخ 2015/8/10، المصدر: **http://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic**
- تسلح الدول العربية، منتديات التجمع العربي، استرجع بتاريخ 2015/11/18، المصدر: **http://www.4r4b.com**
- تقرير "الحرية الدينية في العالم"، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام 2006.
- الحبتور، خلف أحمد(2013)، التودد الأمريكي إلى إيران يثير نفور حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، المصدر: **http://khalafalhabtoor.net**
- حسين، جاسم (2015)، قوة ومتانة المالية العامة للكويت، موقع Jbc الإخبارية، المصدر: **http://jbcnews.net/article/**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحسيني، محمد علي (2010)، الحرس الثوري الإيراني غاياته وأهدافه في دولة الكويت، الأمين العام للمجلس الإسلاميّ العربيّ في لبنان، بيروت، موقع أخبار من كل مكان، استرجع بتاريخ 2015/11/19، المصدر، https://alwatan.wordpress.com/
- الحسيني، محمد علي (2013)، الحرس الثوري الإيراني غاياته وأهدافه في دولة الكويت، الأمين العام للمجلس الإسلاميّ العربيّ في لبنان بيروت، مركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسي الاستراتيجية، استرجع بتاريخ 2015/11/19، المصدر، http://democraticac.de/?p=18047
- حقل الدرة النفطي.. باب جديد للصراع بين ضفتي الخليج، شبكة تلفزيون الشرق الأوسط، 2015/8/25، استرجع بتاريخ 2015/9/30، المصدر: http://www.radiosawa.com/
- حميد، صالح (2015)، إيران: تدخلنا باليمن وسوريا لتوسيع خارطة الهلال الشيعي، العربية نت، استرجع بتاريخ 2015/11/18، المصدر: http://www.alarabiya.net
- حنفي، عبد العظيم (2012). تهديدات إيران الجوفاء، 2012، ص 1، استرجع بتاريخ 2015/10/18، المصدر: http://ar.wikipedia.org/wiki/
- الخطر الإيراني والكويت (2010)، منتديات السرداب الإسلامية، استرجع بتاريخ 2015/11/18، المصدر: http://alsrdaab.com
- خميس، خلود محمد، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه أفريقيا بعد عام 2003، المصدر: http://www.iasj.net/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الدمنهوري، رجب (2009)، التيارات الشيعية الكويتية.. التشكلات والمسارات، موقع إسلام أونلاين الإلكتروني، استرجع بتاريخ 2015/11/20، المصدر: **http://www.islamonline.net/**
- الرياض وطهران.. من الأقوى عسكرياً؟ تقرير يشرح القدرات العسكرية للسعودية وإيران، 2015، المصدر: **http://www.alkhabarnow.net**
- زيدان، عصام (2013)، شيعة الخليج. . مظلومون أم متأمرون، **موقع البرق الاخباري.**
- سويلم، حسام(2012)، المواجهة القائمة والمحتملة بين إيران ودول الخليج تقدير موقف سياسي، استراتيجي، عسكري، موقع البوابة نيوز، دراسات المركز العربي، المصدر: **http://www.albawabhnews.com.**
- السياسة الخارجية ودعم الاستقرار الإقليمي، المحور الأول من برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثاني عشر، 2009/2008 – 2012/2011، ص 17-18. المصدر: **http://www.kna.kw/pdf/govplan12_**
- الشارجي، عبد الله (2015)، مخاوف العرب من الاتفاق النووي الإيراني، حلقة من برنامج ما وراء الخبر، محطة الجزيرة، استرجع بتاريخ 2015/9/30، المصدر: **http://www.aljazeera.net/**
- شاكر، حسام (2015)، القوة الإيرانية الناعمة ومعضلاتها، موقع الخليج أونلاين، لندن، استرجع بتاريخ 2015/10/8، المصدر: **http://alkhaleejonline.net/**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شحادة، أسامة (2013)، ليست سياحة دينية، وإيران ليست جمعية خيرية. مجلة الراصد، المصدر: **http://ar.wikipedia.org/wiki/**
- الشرقاوي، باكينام (2001)، السياسة الخراجية الإيرانية. موقع قناة الجزيرة،المصدر: **http://ar.wikipedia.org/**
- الشقيرات، محمد إبراهيم (2014)، قراءات في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضايا العربية. وكالة سرايا الإخبارية، استرجع بتاريخ 2015/11/15، المصدر: **http://www.sarayanews.com**
- الشيعة في قطر، والإمارات، والكويت وعُمان، موقع تبيان، 2011، استرجع بتاريخ 2015/11/18، المصدر: **http://arabic.tebyan.net/**
- صحيفة أخبار الخليج، السياسة الخارجية الكويتية.. ماضي مضيء ومستقبل واعد، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، المصدر: **http://www.akhbar-alkhaleej.com**
- العالم، عماد أحمد (2014)، **صحيفة عرب اللندنية**، هل نكره إيران؟.
- العلي، محمد، جزيرة أبي موسى وصراعات الداخل الإيراني. الجزيرة، استرجع بتاريخ 2013/2/27، المصدر: **http://ar.wikipedia.org/wiki**
- العنزي، ابتسام (2011)، سياسة الكويت الخارجية، موقع الجامعة العربية المفتوحة، المرجع السابق، المصدر: **http://aou-q8.com/** /
- العنزي، أحمد وليد (2014)، النظم السياسية والنظام السياسي الكويتي، مجلة نبراس الإلكترونية الطلابية، استرجع بتاريخ 2015/9/9، المصدر: **http://nebras.nuks.org**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عياد، حازم (2013)، إيران سياسة خارجية بأدوات طائفية، موقع السبيل، استرجع بتاريخ 2015/9/27، المصدر: **http://www.assabeel.net**

- غرفة تجارة وصناعة الكويت، الموقع الجغرافي المتميز وتوفر البنية الحديثة، 2015، استرجع بتاريخ 2015/9/10، المصدر: **http://www.kuwaitchamber.org**

- فرهود، قحطان أحمد (2011)، العلاقات الكويتية – الايرانية 1961 – 1990 دراسة تاريخية، جامعة ديالي، كلية التربية، استرجع بتاريخ 2015/4/7، المصدر: **.http://alemarageography.yoo7.com/**

- قرياقوس، سعد داود(2010)، مسؤولية القيادة الإيرانية في شن الحرب على العراق وإطالتها، شبكة ذي قار، استرجع بتاريخ 2015/3/29، المصدر: **http://www.dhiqar.net/**

- مجدي، زهراء(2015)، مركز قوى إقليمي يسعى لتمديد نفوذه عالمياً والالتفاف على العقوبات، موقع ساسة، ايران ، المصدر: **http://www.sasapost.com**

- المرهون، عبد الجليل زيد (2010)، الإنفاق العسكري في دول الخليج، موقع الجزيرة، المصدر: **www.aljazeera.net**

- مصطفى، خالد (2011)، ايران توجه صواريخها الى اسرائيل عفواً لدول الخليج، موقع المسلم.

- مقترحات لتطوير هيكلية وآلية التعاون الدولي، هيئة تخطيط الدولة، إدارة التعاون الدولي، 2011، المصدر: **http://webcache.googleusercontent.com**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الموقف العربي والخليجي، بحث منشور في موقع موسوعة مقاتل الصحراء، استرجع بتاريخ 2015/9/29، المصدر: http://www.moqatel.com/
- نشأة وتاريخ النووي الإيراني، موقع البينة، 2009، ص 1-2، استرجع بتاريخ 2015/9/30، المصدر: file:///C:/Users/m/Downloads/
- نور، فيصل، أطماع الرافضة في الخليج، 2013، استرجع بتاريخ 2015/10/15، المصدر: www.fnoor.com/main/articles
- ويكبيديا الموسوعه الحرة، الكويت، استرجع بتاريخ 2015/6/9، المصدر: http://ar.wikipedia.org/wiki/

5. مواقع الوزارات وكالة الأنباء:

- وزارة الخارجية، معلومات عامة، دولة الكويت، 2015.
- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 14 يوليو 2015.
- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2014/11/27.
- الدستور الايراني.

6. الصحف اليومية:

- صحيفة أخبار الخليج (2015)، بعنوان "كتاب خليجيون وعرب يفضحون إيران ونواياها الشيطانية دعم كامل لعروبة البحرين وقراراتها لمواجهة التدخلات الإيرانية"، العدد 13645.
- صحيفة أخبار الخليج، الإمارات تصعد احتجاجها على إيران –مذكرة للأمم المتحدة تطالب بإزالة المنشآت الإيرانية في أبي موسى–، العدد 11117، 30 أغسطس 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صحيفة الأخبار المصرية، مدير تحرير الصحيفة أسامة عجاج في مقال عنوانه "البحرين خط أحمر"، نشر في 2015/7/27.
- صحيفة الأسبوع المصرية، مقال صالح أبو مسلم، نشر في 2015/7/27.
- صحيفة الأنباء، 1992/1/6، ص 28.
- صحيفة الحياة اللندنية، رفع الحصانة عن نائبين كويتيين ورفض رفعها عن ثالث، نشر في 3 فبراير 2010.
- صحيفة الرأي الكويتية، 2015/8/25.
- صحيفة الرأي الكويتية، سحب جنسية ياسر الحبيب وملاحقته قضائياً، نشر في 21 ديسمبر 2010.
- صحيفة الرأي، ما الذي يخيف أمريكا من إيران؟ عن قدرات طهران العسكرية، العدد 2404، 26 سبتمبر 2014.
- صحيفة الشرق الأوسط اللندنية نشر في 26 يناير 2007.
- صحيفة الشرق الأوسط، اليمن: عاصفة الحزم تعيد "الشرعية"، نشر في 18 سبتمبر 2015.
- صحيفة الشرق الأوسط، حول نتائج الانتخابات الكويتية، 18 مايو 2009.
- صحيفة العرب اللندنية، تقرير نشر في 2015/7/28.
- صحيفة العرب، الكويت تستعد لمواجهة داعش بمروحيات فرنسية، –منقطة الخليج تشهد سباقاً للتسلح ف ظل الخطر المتمثل في داعش والتهديدات الإيرانية المستمدة عبر أرعها في المنطقة–، العدد 9945، نشر في 2015/6/11.
- صحيفة القبس الكويتية، المياه الجوفية.. ثروة الكويت الكامنة.. من يستغلها، الأربعاء 27 أغسطس 2008، السنة 37، العدد 12.
- صحيفة القبس الكويتية، عدد (15055)، نشر في 30 من إبريل 2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صحيفة القدس العربي، 2015/9/5.
- صحيفة الوطن، 2012.
- صحيفة شؤون خليجية، تنسيق سعودي–كويتي لمواجهة إيران في حقل (الدرة) النفطي، 2015/8/28.
- الشرق الأوسط، 2015/8/25. صحيفة الرأي الكويتية، 2015/8/25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع باللغة العربية:

- Humanitarian Operations Center Chief on Iraq and His Possible Move to Baghdad as Ambas- sador, Wikileaks, Reference ID, 05KUWAIT5032, Confidential, Embassy Kuwait, 6/12/2005.
- Kuwait Scenesetter For May 22 Gulf Security Dialogue, Wikileaks, Reference ID, 07KU- WAIT783, Secret/Noforn, Embassy Kuwait, 17/5/2007.
- Update On Shi'a Mosque Incident: Localized Act Blown out of Proportion by Local Media, Wikileaks, Reference ID, 05KUWAIT4633, Confidential, Embassy Kuwait, 30/10/2005.
- Kirkapatrick, Samuel & Pettit, Lawrence, The Social Psychology of Political life, duxburey press Califomia, 1972.
- Alexandre Leroi – Ponant, Iran's New Power Balance, Le monde diplomatic, December 2006.
- Amuzegar, Jahangir, Iran's 20-Year Economic Perspective Promises and Pitfalls, Middle East Policy Journal, 2009, Vol..
- Douglas, Jehl, Iran is Reported Acquiring Missiles, New York Tumes, 8 April, 1992.
- Finnegan, Philip, Holzer, Robert & Munro, Neil (1994). Iran Pursues Chinese Mine to Bolster Gulf Clout, Defense News, January, 1994.
- Juan Cole, A "Shiite Crescent"? The Regional Impact of the Iraq war, Current History, January 2006.
- Pahlavi, Pierre, Understanding Iran's Media Diplomacy, Israel Journal of foreign Affairs, VI : 2, 2012..
- Anousheh, Ebrahim, The role of soft power in foreign policy of Islamic Republic of Iran, Journal of American Science, 2011, 7 (7).
- Boghardt, Lori Plotkin, Kuwait Amid War, Peace and Revolution, [London]: St. Antony Series, (29), 2006.
- Chubin, Shahram, Iran's Power in Context, Survival Journal, vol. 51, no.1, Feb. – March 2009.
- Maleki, Abbas, Soft Power and Its Implications on Iran, Institute for North America and European Studies, Tehran University, (lecture- ppt), 2007.
- Toumi, Habib, Chief, Bureau, Kuwait and Iran: a fluctuating history, Gulf News, June 1, 2014, http://gulfnews.com/news/mena/iran/kuwait-and-iran-a-fluctuating-history-1.1341755.
- Charle Hermann "Decision Structures and processes : in fluencies on foreign policy" in Maurice East et al . Why nation (Act Beverly Hills : sage 1978) .
- Garysick, Iran's Quest For Supper Power Status, Foreigen Affairs, Vol .65, No4.Spring , 1987m .
- Ibrahim, M. Arafat, "The Iranian- Turkish Contestover Central Asia" Political Research Series, Cairo, center For Political Reserch And Studies, 1993, No.2.
- Raymond Aron . peace and war : A theory of international relation > trans > Richard howard and Annette Bakeer fox. Carden city N.Y : Doubleady 1966.
- walter lippmann the public philosophy (New York : Mentor 1955).
- john lovell. Foreign policy in perspective : strategy adaptation and Decision-making (hinsden Drydn press 1970) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com